مالك الأشتر

سيرته ومقامه

في "بعلبك"

الـــكـــتـــاب: مالك الأشتر سيرته ومقامه في بعلبك

الـــمـــؤلـــف: جواد بن علي محيي الدين

إعـــــــــداد: مركز بهاء الدين العاملي(مبدع)

بعلبك - لبنان هاتف: 009618377756

البريـد الكتـروني: dr.jaafarmohajer@gmail.com

الـــطـــبـــعـــة: الأولى 2022م - 1443 هـ

إخـــراج وطباعة: DB UK 009613336218

مالك الأشتر

سيرته ومقامه

في "بعلبك"

الشيخ

د. جعفر المهاجر

تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد حمدَ الشاكرين. والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين خاتم رسله الميامين وعلى الأئمة من ذريته والطاهرين من وُلده وعلى مَن اتّبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ها قد مرّ زُهاء عقدين من الزمان على طرْح كتابنا هذا على القُراء، أثناءها طُبع مرتين، مجموع نُسخهما خمسة آلاف نسخة نفدت بالتوالي، ثانيتهما مُنقّحةٌ ومَزيدة عن الأُولى، بنينا التنقيح والزيادة على ما تلقّيناه من قُراء الطبعة الأُولى من ملاحظات تستوضح أو تطلب تفصيل بعض ما عالجناه في فصول الكتاب من إشكاليّاتٍ مَعقّدة، ما يتّصلُ منها بسيرة مالك، ثم ما يتصل منها بموضع قبره. وكلا الأمرين كان موضع اختلافٍ شديدٍ بين المصادر. وما من غزوٍ في ذلك ولا عجب. بل الإنسان من حجم مالك وأعماله ومصيره في ملابسات زمانه من شأنها أن تستنبت ما يأول على يد المؤرخ الإنساني إلى إشكاليّات. سيكون عليه أن يُعمِلَ فيها آليّاته. راميًا إلى تحرير القضيّة ممّا علِق بها من ضروب التضليل أو الأوهام. وسيقِفُ القارئُ في مطاوي الكتاب على الأُنموذجين معاً. سيرى كيف عملت السلطة السياسيّة أحياناً على تضليل الجمهور فيما هو من بعض سيرة مالك. كما سيرى كيف أن الاشتلاق أو الارتجال قد أدّى إلى توريط الجمهور في موقفٍ ضعيفٍ فُرض عليه بالمعمول فرضاً. والأُنموذج الصريح على ذلك مُسارعة الإسماعيليين إلى إشادة مقامٍ مزعوم لمالك في مصر دون أدنى دليل عليه. بل في ظلّ وجود دليل نفيٍ قوي، نقرأه في أنّ الفاطميين أثناء حكمهم الطويل لمصر قد أولوا المقامات ذات العلاقة بالذّاكرة

الشيعيّة ورموزها فيها اهتماماً عالياً. ولو كان ثمة أدنى دليل أو ذكر يومذاك على أن ذلك المقام هو لمالك لَما تجاهلوه يقينًا.

والحقيقةُ أنّ الجمهور، المالكَ والصّانعَ الحقيقي للتاريخ الإنساني، هو الذي حفظ وحافظ على مقام مالك الحقيقي في بعلبك، على الرغم من ضروب المُحبطات التي عانى منها. وكل المؤرخين والبلدنيين الذين استندنا إليهم في الكتاب إنما كانوا يؤدّون شهادتهم على ذاكرة الجمهور. وهذه هي القمّة التي يتربّع عليها المؤرخ والتاريخ الإنساني الحقيقي.

والآن فإنّ الاستقبال الحافل الذي لقيه الكتاب من القراء وما يزال لهو شهادةٌ إضافيّةٌ على صدق حسّه على ذاته وذاتيّاته، بما فيها الرموز الرائعة للذين مثّلوها.

إلى هذا الجمهور الصادق أُقدّم هذه الطبعة الثالثة للكتاب.

والحمد لله

بعلبك في 18 ذي الحجة 1443هـ يوم الغدير

الموافق 18 حزيران / يوليو 2022م

فهرست الموضوعات

المقدمة ..... **٩ ـ ١٥**

الفصل الأوّل: في السّيرة ..... **١٦ ـ ١٠٢**

ـ تمهيد عام ..... ١٨ ـ ٢٣

١ ـ الكوفة مدينة علي عليه السلام ..... ٢٥ ـ ٣٢

٢ ـ من اليمن إلى الكوفة ..... ٣٣ ـ ٤٥

٣ ـ الأشترُ في الكوفة ..... ٤٧ ـ ٥٧

٤ ـ الأشتر أمير الكوفة ..... ٥٩ ـ ٦٣

٥ ـ الأشتر والثورة على عثمان ..... ٦٥ ـ ٧٥

٦ ـ الأشتر مع الإمام علي عليه السلام ..... ٧٧ ـ ١٠٢

الفصل الثاني: (نهايةُ الأشتر) ..... **١٠٣ ـ ١٤٠**

ـ تمهيد ..... ١٠٥ ـ ١٠٧

١ ـ الطريق إلى مصر ..... ١٠٩ ـ ١١٥

٢ ـ رفقةُ الطريق ..... ١١٧ ـ ١١٨

٣ ـ آخر الطريق ..... ١١٩ ـ ١٣٣

٤ ـ نتائجُ الفصل ..... ١٣٥ ـ ١٤٠

الفصل الثالث: (مَدفَنُ الأشتر في بعلبك) ١٤١

ـ تمهيدٌ وصفيٌّ منهجي ..... ١٤٣ ـ ١٤٦

دراسةٌ في النصوص ..... ١٤٧ ـ ١٥٧

خـتـــــام ..... ١٥٩ ـ ١٦٠

مكتبةُ البحث ..... ١٦١ ـ ١٦٣

كشّافٌ تحليليٌّ شاملٌ ..... ١٦٥ ـ ١٧٣

المُقدّمة

١

يُعالجُ هذا الكتاب واقعتين. إنْ أنت قُلتَ أنهما من تاريخنا الحيّ الفاعل، المُنغرسِ عميقاً في الحاضر ومُواصفاته وتيّاراته وأحداثه، فقد أصبتَ. وإن أنت قُلتَ أنهما من تاريخنا المجهول المنكور فقد صدقتَ. على ما بين الوصفيَن من تنافٍ مظهريٍّ.

ذلك أنّ المألوفَ والمُعتاد وما تقتضيه طبيعةُ الأمور، أن التاريخَ الحيّ بتداعياته وآثاره يكونُ موضعَ عنايةِ أهله، فلا يكون مجهولاً ولا منكوراً. ذلك صحيحٌ ولكن في غير (تاريخنا)، الذي يُمكن أن تصِفَه بأيّ شئ إلا أنه تاريخٌ حقيقيّ. بمعنى أنه يُقدّمُ في نطاقِ ما يهتمُّ له صورةً صادقةً للأداء البشريّ بمُختلف وجوهه وهو يتحرّك في الزمان. بحيث يكون في وُسْع القارئ الحصيف أن يضعَ إصبعه على مواطن التقدّم أو إعاقته أوالفشل لسببٍ أو غيره. بل الحقيقةُ أنه تاريخٌ مجزوٌّ زائفٌ لأنه كُتِبَ بذهنيّةٍ سُلطويّةٍ. وضعتْ قلمَها وخِبرتَها في خدمة المُمسِكِ بمقاليد الأمور أيّاً تكُنْ درجتُه وموقعُه. مُوجّهةً عيناً عمياء إلى صنوف النشاط البشري فرديّاً وجَماعيّاً، إلا حيث يتصادفُ أن يتقاطعَ مع شؤون صاحب السُلطان وأعماله. والتاريخ الحقيقي لا يقبلُ القسمة والتجزئة. فإمّا أن يكون بمنظورٍ شاملٍ وإمّا لا يكون.

الواقعتان هما: السّيرةُ الحافلة لمالك بن الحارث الأشتر. أحدُ أعظم مُحرّكي الأحداث في الفترة الانقلابيّة، التي كان أبرزُ عناوينها مقتلَ الخليفة عثمان، فتولية الإمام علي عليه السلام، فانقلاب قريش عليه. هذه الفترة الحَرِجة بما فيها من أحداثٍ جِسام، كانت الغربالَ الذي نخَلَ الرجال صدقاً وثباتاً وسلامةَ قصد أو عكسَ ذلك. كما كانت الظرفَ الذي استنبتَ مجموعةً من الرجال، الذين خاضوا غُمارَ تلك الأحداث مُنافحين عمّا آمنوا به أو عن مصالحهم. وكان الأشترُ من أنبل هؤلاء وأشجعهم وأكيسهم وأشدّهم تمسُّكاً وحماسةً في نصرة الحقّ والصواب اللذين آمن بهما.

تلك هي الواقعةُ الأُولى.

أمّا الواقعة الثانية فهي لُغزُ قتله أو اغتياله، أو بالأحرى اختفائه، ومن ثَمّ (اختفاءُ) مدفنه. ذلك أن الأمرَ الوحيد المؤكّد في هذا هو أنه لم يقضِ نحبه حتفَ أنفه، بل أنّه ماتَ ميتةً عنيفةً. أمّا كيف وأين ومتى فهذا ما لم يأتنا به علمٌ أو على الأقلّ شيءٌ ممّا تطمئنُّ وتركنُ إليه النفس. بل إنّ ما أتانا من ذلك ممّا له علاقةٌ بالجواب عن هذه الأسئلة، يدلُّ على أن الواقعة كانت موضوعاً لعملٍ مُدبّرٍ مدروسٍ، وبعد تحضيرٍ مديدٍ ومُراقبةٍ دقيقة. رمى إلى توظيفها سياسيّاً بحيث تكون الفائدةُ للقاتل منها مُزدوجةٌ أو أكثر. فيتخلّص من عدوّه، وفي الوقت عينه يستخدمُ واقعةَ القتل في الحرب المعنويّة العالقة على هامش الحرب السياسيّة والعسكريّة. فيرصُّ جبهته ويُزعزعُ جبهة عدوّه. وبذلك يُصيبُ عدّة أهدافٍ برميةٍ واحدة. وهذا ومثله كثيرٌ في المؤامرات السياسيّة الكبرى المحبوكة.

٢

لماذا هذا الكتاب؟

إنّ الكاتب حين يصرفُ جُهده إلى موضوعٍ بعينه، طارحاً الأسئلة، مُحلّلاً الأحداث، مُركّباً المعلومات، فهو إنما يتعامل مع أزمةٍ داخليّةٍ/ ذاتيّةٍ عنده، صادفَ أن وجد التعبير عنها في موضوع ما يكتبُ بالذات.

إن مالك الأشتر، بوصفه صاحبَ دورٍ فاعلٍ غطّى عقدين من السنين، لا مِراءَ في أنهما، بعد البعثة النبويّة، الأبعدُ أثراً في تاريخ الشعوب الإسلاميّة كافّة ـ، يُمثّلُ موضوعاً ممتازاً للدراسة. وفي ظلّ العجز الفاحش للكتاب التاريخي عن تقديم صورةٍ تتصفُ بالحياد والشَمول، فإن سِيَر الرجال تحتوي على منبعٍ غنيٍّ، يسدُّ جزءاً من العجز في النصّ التاريخيّ الحدَثيّ المأزوم عن الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الذي يقرأُ ذلك النصّ قراءةً نقديّةً. وسيرة مالك أُنموذجٌ ساطعٌ على ذلك.

ثم أنّ سيرةَ مالك تُقدّمُ للقارئ أُنموذجاً نقيّاً للمُناضل الصّلب الذي وهب حياته لقضيةٍ آمن بها إلى أن استشهدَ في سبيلها. لم يُبدّل ولم يُغيّر ولم يهُنْ ولم يضعُف. وإنّ من وظيفة المؤرّخ المُنتمي (وأنا لا أتصوّر كيف من الممكن أن يكون المؤرّخ مُؤرّخاً بحقٍّ، دون أن يكون مُنتمياً بمعنىً أو بغيره إلى التاريخ الذي يكتبه)، أن يُجدّدَ ويُحيي سِيَرَ الأبطال التاريخيين في مُختلف الميادين، وأن يرفعَ ذكرَهم، وأن يُقدّمهم إلى الأجيال على النحو الذي يُؤهّلهم لولوج وُجدانهم بوصفهم رموزاً للطريق وقُدوةً للسالكين. ولنتدبّر هنا في أنّ الشطر الأوسع من وُجداننا وهُويتنا أمام ذواتنا، تنشأُ وتنمو في أحداث التاريخ.

ثم أنّ هاهنا جانبٌ من سيرة مالك لم يحظَ بما يستحقّه من مُعالجة وبحث. هي قصّةُ أيّامه الأخيرة ومقتله، ومن هذا مَدفنه. وغنيٌ عن البيان

أنّ سببَ التقصير في هذا هو، من جهةٍ، الغموضُ المُطبِقُ الذي لفّ أحداث الفصل الأخير من حياته الحافلة. ومن جهةٍ أُخرى العملُ السياسي على أخباره. وذلك غموضٌ استغلّه، بعضُ مُحبّي مالك استغلالاً في غير محلّه. فزعموا له قبرين في «مصر». شيدَ أحدُهما عن قريب إشادةً حفيلةً باعتناء الإسماعيليين البُهرة، بالقُرب من بلدة «الخانكة». أمّا الثاني فحيث كانت في الماضي مدينة «القُلزُم» على شاطئ «البحر الأحمر». دون أن يكون لهذيَن القبرين المزعومَين أيُّ سندٍ تاريخيّ حيث يُتوقّع أن يُذكَر، أعني بالخصوص في الكُتُب التي تُعنى بذكر هذا النوع من المعالم التاريخيّة. في حين أن قبره في «بعلبك» كان معروفاً مقصوداً من الزائرين حتى القرن الثامن للهجرة/ الرابع عشر للميلاد على الأقلّ. ولم تُنسَ نسبته إليه إلا بسبب ما نزل بالمدينة من كوارث متوالية من بعد. ومع ذلك فإنه ما يزالُ معروفاً محليّاً على نطاقٍ واسعٍ بـ «قبرسيدي مالك».

إذن، فإنّ هذا الكتاب يعملُ على ثلاثة أغراضٍ:

- الأوّل: توظيفُ السّيرة، بوصفها فنّاً من فنون الكتابة التاريخيّة، في كشف مغاليق التاريخ الحَدثي والسُلطوي غالباً، وفي سدّ الثغرات الهائلة التي يتركها دائماً في نسيج نصّه المأزوم.
- الثاني: العملُ على بناء وُجدان القارئ عن طريق إحياء وتجديد ذكر الأبطال التاريخيين ذوي الأثر الإيجابي في تاريخه. وقد قُلنا أعلاه أنّ هذا الغرض ينبغي أن يكون من أهم مقاصد الباحث.
- الثالث: المُساهمةُ في البحث على موضع قبره. خصوصاً وأننا لا نجِدُ بحثاً علميّاً مُستوفياً على هذا الموضوع. وممّا هو غنيٌّ عن البيان أنّ بيانَ موضع قبره الحقيقي، ومن ثَمَّ إشادته بما يتناسب مع مقام صاحبه، يندرجُ في الغرض الثاني من الأغراض الثلاثة المذكورة أعلاه.

٣

من هنا يمكن للقارئ أن يعرف أنّ عمَلنا في هذا الكتاب هو على أمرين اثنَين:

- الأول: كتابةُ أوفى سيرة لمالك الأشتر وأقربِها إلى الصّدق والصحّة. وهو مَرمىً غيرَ سهلٍ بالتأكيد. ذلك أنّ رجلاً عاش وعمل وأثّر في قلب أحداثٍ، كان من قوّتها أنّ من تداعياتها ما يزال عالقاً فاعلاً حتى اليوم، رجلٌ كهذا لا يمكن أن تنجو سيرتُه من أن تكون موضع عملٍ يرمي إلى تعديل عناصرها بما يتناسب مع مقاصد هذا الفريق أو ذاك. هوذا ما يجعل مُهمّة كاتب سيرته أعسرَ بكثير ممّا يُتوقَّع. ذلك أنّ عليه دائماً أن يكون بكامل اليقظة وهو يتعامل مع النصوص التي كثيراً ما تكون مُتعارضة، دون أن يكون في يده أي وسيلة نقديّة سوى حسّه التاريخي، المُستند إلى معرفته الجيّدة بنوازع الفترة.
- الثاني: العمل على حلّ لغز وفاته ومدفنه. وهذا مطلبٌ لا يقلُّ عُسراً عن الأوّل، إن لم يزِدْ. ذلك أن آخرَ تسجيلٍ مباشرٍ لعناصر سيرته هو على اليوم الذي غادر فيه «الكوفة» مُتجهاً إلى «مصر». وما بعدَها مصدرُه الوحيدُ أقوالُ قاتليه على مكان وكيفيّة قتله. وجميعها تندرجُ في التوظيف السياسي للواقعة الثابتة إجمالاً، والضائعة في تفصيلها. هكذا سيكون عملنا هنا أن نستنطق أقوالَهم، مُحاولين معرفةَ الحقيقة الكامنة وراءها.

خطّة الكاتب أن يعرضَ في صفحات كتابه قراءتَه لتلك الفترة المفصليّة المُتأجّجة من خلال سيرة أحد أبرز أبطالها وصانعي أحداثها. سيضعُ بين يديه كلَّ ما قمّشه من مادةٍ حَدَثيةٍ تتصلُ بسيرة مالك بسببٍ أو غيره. ثم يستخدمُها في تركيب قراءَةٍ للفترة. واضعاً نصْبَ عينيه هدفاً بعيداً هي مُساعدةُ القارئ على وضعِ الحاضر في مكانه الصحيح. أن

يُوسّع من إدراكه للعمليّة التاريخيّة، بالقراءة الواعية للتاريخ، لينظرَ برؤيةٍ صادقةٍ إلى المُشكلات التي تُعكّرُ الحاضر وتُعيق تصوّراتنا للأفضل. لأنّ معرفةَ كيف عمل أسلافُنا في الماضي، أين أخطأوا في حقّنا، ماذا خسرنا بأخطائهم.... الخ. يمكن أن يفتحَ عيوننا على حقائق لم تكُن محلَّ عنايتنا، وعلى رؤىً خاطئة كنّا نظنها صواباً، عسى أن يُساعدنا ذلك على أن نتجنّبَ تكرار أخطائهم.

٤

بالنسبة لمصادر الكتاب، فما هاهنا من مصدرٍ ساهمَ مُساهمةً بارزةً في بناء الكتاب، يستدعي التنويهَ به على نحو الخصوص. ذلك أنّ أخبارَ مالك مبثوثةٌ في كُتُب الفُتوح بوصفه أحد أبطالها. وفي كُتُب التاريخ بوصفه أحد أبرز مُحرّكي الأحداث في زمن الفتنة التي بدأت بالثورة الشاملة على عثمان. وفي كُتب رجال الحديث بوصفه أحد حَمَلَته. وحتى في كُتُب أخبار الشعراء بوصفه شاعراً. ولكن لا بدّ لنا من أن نُنوّه بالترجمة الواسعة له، التي أوردها ابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق)، خصوصاً وأنها أتت مُحلّاةً بالأسناد. ممّا يمكن أن يُقدّم مُساعدةً نقديّةً ممتازةً للباحث الذي يستخدمها في تركيب موضوعه. وأنّ ننُوّه أيضاً تنويهاً خاصاً بالمعلومات ذات القيمة فيما يخُصُّ موضعَ قبره، التي استفدناها من كُتب البلدان والمزارات. وأنا لا أُخفي تقديري وثقتي الكبيرة بهذا النمط من الكُتُب، لأنها تحتوي دائماً على مادّةٍ تاريخيّة وصفيّةٍ، أعني أنها غير حَدّثيّة، تتصفُ إجمالاً بالبراءة والحياد.

والحمـــدُ للّه

بعلبك في ٢٣ شهر رمضان ١٤٣١ هـ ٣/ ٩/ ٢٠١٠م

الفصل الأول

في السيرة

تمهيدٌ عامٌّ

١ ـ الكوفة مدينةُ علي عليه السلام

٢ ـ من اليمن إلى الكوفة.

٣ ـ الأشترُ في الكوفة.

٤ ـ الأشترُ أميرُ الكوفة.

٥ ـ الأشترُ والثّورةُ على عثمان.

٦ ـ الأشترُ مع الإمام عليّ عليه السلام.

تمهيد عام

١

في يومٍ من أيام السنة ٣٨هـ/ ٦٥٨م غادر مدينةَ «الكوفة» رَكْبٌ صغيرٌ من عـدّة فرسان، كان معهم، ولا ريب، خدمهـم وأمتعتهم بما يكفي لسفرٍ طويل، مُتوجّهين إلى «مصر» البعيدة.

قائدُ الرّكْب أحدُ أشجع فرسان زمانه. وهو في الوقت نفسه أحدُ أكثرِ مُحرّكي الأحداث الكُبرى وقادة الناس ومُوجّهي السياسة في العقديَن الأخيريَن أهميّةً. إنه **مالك بن الحارث النّخعي**، الأكثر شُهرةً بلقب **الأشتر**، لأن إحدى عينيه شُتِرتْ من أثر جرحٍ أصابه يوم «اليرموك»[١]. أي انقلب جفناها أو أحدهما وصار مُسترخياً، بحيث غـدا عاجزاً عن إطباقهما. وهذه إصابةٌ مؤلمةٌ جداً، خصوصاً في جوّ الصحراءِ الحافلِ بالغُبار. ومع ذلك فإن الإصابةَ وأثرَها كانتا موضع اعتزاز صاحبهما، لأنها كانت في رأي عينه بمثابة وسامٍ ثابتٍ يحمله، شاهداً له على ما بذلَ في سُوح الجهاد. ولطالما صرخ بلقبه هذا في المواطن: «**أنا الأشتر!**»، وبه وقّع شهادته على وثيقة التحكيم بين الإمام علي عليه السلام

---

(١) ابن عساكر: تاريخ دمشق، ط. بيروت ١٤١٨هـ/١٩٩٧م: ٥٦/ ٣٨٠. وابن قتيبة: المعارف، ط. مصر، دار المعارف، لات/ ٥٨٦.

ومعاوية يوم «صفين». وحتى لقد قيل أنه أنقذه من القتل يوم الجمل إذ تبارز مع عبد الله بن الزُبير فاعتنقا وطفق ابن الزُبير يصيح بأصحابه:

اقتلوني ومالكاً اقتلوا مالكاً معي[١]

ولكنّ أصحابه لم يفهموا قصْده لأنهم لم يكونوا يعرفون خصمَه إلا بلقبه.

٢

خرج الأشترُ وصحْبُه من «الكوفة» وهو يحملُ في قلبه حُلُماً طالما ركض وراءَه. ويحمل في يده عهداً من إمامه، أراده الإمامُ عليه السلام أن يكون منهجاً كاملاً في الحُكم والإدارة، بحسب مقاييس ذلك الزمان. وها هو يسلكُ طريقَه باتجاه حُلُم الإثنين. والحُلُم والعهدُ معاً مشروعُ بدايةٍ جديدةٍ. بعد أن اصطدمتْ البداياتُ السابقةُ بما حالَ بينها وبين الوصول إلى غاياتها المرسومة.

ممّا لا ريب فيه أنّ الأشتر، الذي تمرّس بالنضال السياسي، كان يُدركُ جيّداً حجم الآمال المُعلّقة عليه في هذا السفر الطويل، وعلى نجاحه فيما ندبه إمامُه إليه. كما أنه، وهو الذي يعرفُ جيّداً حجمَ مراكز القُوى التي عملتْ دائماً على إحباط المشروع في كافة محطّاته السّابقة، كان يُقدّرُ أنها ستعملُ كلَّ ما في وُسعها كي لا يصِلَ إلى مُبتغاه. لم يكُن لديه أي أوهام عن صعوبة مُهمّته. ابتداءً من عمل الخصوم كلّ ما يمكن للحيلولة بينه وبين الوصول إلى «مصر».

والحقيقةُ أنّ قُوى الشّرّ نجحتْ فيما رمتْ إليه أيما نجاحٍ في

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ط. بيروت ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢م: ٤/ ٣٥.

الحُؤول دون مالك وما يروم، كما فعلت غيرَ مرّةٍ ومع غير مشروع. حالتْ بينه وبين الوُصول إلى «مصر»، حيث كانت الأرضُ مُهيّأةً أفضلَ من أي بقعةٍ أُخرى من دار الإسلام لبدايةٍ جديدة. قُتل مالك قبل أن يصِلَ إلى «مصر». أو، إذا نحن أخذنا بخُلاصةٍ ساذجةٍ تستعرضُ مُختلفَ ما تحكيه كُتُبُ التاريخ والسيرة عن نهايته ـ، لقُلنا ضاع مالك قبل أن يصِلَ إلى «مصر». وضاعتْ معه آخرُ فرصةٍ لإقامة دولة العدل. وبالنتيجة غرقتْ أقطارُالإسلام في الفتنة المُنظّمة والمُوجّهة والمَرعيّة من قِبَلِ مراكز القُوى المُسيطرة. وأصبح تقريرُ أمر السُلطة والحكم محصوراً بمَن يملكُ القوّة والدهاء لانتزاعهما انتزاعاً من القابض الفعليّ عليهما. وما من علاقةٍ للأُمّةِ، بما هي أُمّةٌ وبما هي مصدرٌ للسُلطة، للتقرير بشأنهما. لقد ابتعدَ الحُلُم الإسلاميّ خطواتٍ واسعةٍ إلى الوراء.

٣

من المُرجّح جدّاً أن قرار الإمام علي عليه السلام تولية مالك على«مصر»، حاملاً منه برنامجاً دقيقاً مُفصّلاً لمُهمّته هناك وسُبُل تنفيذها، هذا القرارُ قد اتُخذَ على قاعدةٍ من انهيار المشروع السياسي للفريق المُوالي للإمام، بسبب الإنهاك العددي في المقاتلين نتيجةَ الخسائر البشريّة الهائلة في ميدان «صفّين» الرهيب. وأيضاً بسبب مفعول سياسة معاوية القائمة على عناصر ثلاثة: البطش والرُّشى والخداع. وكلٌّ من هذه العناصركان لها محلّها المرسوم بدقّة. «مصرُ» وحدها، من بين أقطار دار الإسلام الوسطيّة، كانت ما تزال سالمةً وفي كامل لياقتها بشريّاً ومادّيّاً. فضلاً عن أنّ أهلها أثبتوا مصداقيّةً وثباتاً في سلوكهم السياسي منذ الثورة على عثمان. لذلك فقد وضع الإمامُ عليه السلام عينه عليها لتكون ميدانَ مُحاولةٍ جديدةٍ لتطبيق أفكاره السياسيّة. وعلى هذا فقد كتبَ ما يُعرف بـ «عهد

الإمام للأشتر»، وحمّله مالك وولّاه «مصر»، بعد أن أعفاه من الولاية على «نصيبين».

هذه الخطوة تتضمّن نقلةً منهجيّةً أساسيّةً في برنامج الإمام. ذلك أن ولاية مالك على «نصيبين»، التي سبقت توليته على «مصر»، كانت مُهمّةٌ ذات طابعٍ عسكري ـ أمني. لأن هذه المنطقة، التي تقعُ اليوم في غرب «تركيّا»، هي منطقةُ التواصلِ السُكّاني مع المنطقة الواقعة تحت سيطرة معاوية، حيث كانت وظيفةُ مالك حفظَ الثغر من جهته. أمّا ولايتُه الآن على «مصر» فهي ذات طابعٍ سياسيّ ـ اجتماعيٍّ صِرف، تندرج في المشروع السياسيّ العام للإمام، وهو هو مشروع الإسلام التاريخيّ. ومن هنا فقد جاء العهدُ بمثابة وثيقةٍ فكريّةٍ سياسيّةٍ شاملةٍ. لم تمنح الصراع السياسي ـ العسكري الذي كان عالقاً آنذاك مع معاوية وفريقه مساحةً تُذكَر. وتطرحُ في المُقابل استراتيجيّةً تقومُ على بناء أُنموذجٍ نقيٍّ في فكرة السُلطة ووظيفتها ومقاصدها. هذه الخطوةُ تعني قراراً بنقل الصراع من الميدان السياسي إلى الميدان الاجتماعي. وهذا يتضمّنُ تبديلَ الخصومة. في الصراع السياسي كان الخصم هوالفريق السياسيّ الآخَر. امّا في الصراع الاجتماعي فالخصمُ هو التخلّفُ وأسبابه.

على أن هذا التحليل لا ينفي ترتّبَ آثارٍ سياسيّةٍ هامّة على نجاح مالك في «العهد» الموكول إليه. أولاً، لأن نجاحه في تطبيق برنامج الإمام سيكونُ الجوابَ العملي على البرنامج العُصبوي لقريش ومُمثّلها معاوية. ثم أنّ وجودَ رجلٍ كالأشتر في تمرّسه السياسي والعسكري على رأس الجناح الغربي للمنطقة سيضعُ معاويةَ وفريقه بين فكّي كمّاشة: «العراق» الفكّ الشرقي، و«مصر» الفكُّ الغربي. وواضحٌ أنّ هذا وحدَه، أي بصرف النظر عن الجانب السياسي الصِّرف، سيُنشئ وضعاً استراتيجيّاً جديداً لا قِبَل لمعاوية وفريقه على الثبات له.

ثم أنّ من المُؤكّد أنّ اختيارَ الإمام عليه السلام مالكاً دون غيره للمُهمّة الصعبة ذات الجوانب المُتعدّدة، لهي إمارةٌ على الثقة المُطلقة التي كان الإمام يوليها صاحبَه، سواءٌ لجهة إخلاصه، أم لجهة كفاءته سياسيّاً وعسكريّاً. مُستنداً إلى تجربةٍ طويلةٍ معه، أثبتَ فيها هذا كياستَه وصلابتَه وشجاعتَه. وقد أفرغَ الإمامُ عليه السلام كلا المعنيينَ في كلمته السّائرة بحق مالك حيث قال: «**كان لي مالكٌ كما كنتُ لرسول الله**». هوذا سيّدُ الكلمة يُلخّص كلَّ انطباعه عن صفيّهِ بكلمات. واضعاً نفسه في إحدى كفتَي ميزان، يحتلُّ مالك كفّتها الثانية.

٤

إنّ السؤالَ الذي ظلّ يُلحُّ عليّ، وأنا أُجيلُ النظرَ كرّةً بعد أُخرى متأمّلاً في مئات الجُذاذات التي سجّلتُ فيها ما قمّشته على الموضوع، مُقدّمةً لتركيب الكتاب العتيد ـ، هو: ماذا كان سيحدث لو ان مالكاً وصل إلى «مصر» وتمكّن فيها؟ بل بالأحرى: كيف ستكونُ صورةُ عالمنا اليوم؟

ليس من حقّ المؤرّخ أن يُعالجَ هذا النمط من الأسئلة. وليس من وظيفة التاريخ أن يتنبّأ بالمستقبل، حتى حيث يكون مُستقبلَ الأيام الماضية. بل إنه حيث يفعل يتخلّى عن صفته، ويغدو أقربَ إلى المُتنبّئ منه إلى المؤرّخ. ومع ذلك فإنّ هذا لا يعني أن ليس من حقّه طرْحُ الأسئلة. وعليه نتابعُ قائلين:

- هل كان الإسلامُ الذي حمل على عاتقَيه منذ لحظاته الأُولى عبءَ الإنسانيّةِ جمعاء في زمانه، وسجّل مكاسبَ مُذهلة في الطريق إلى أهدافه، سيتحوّلُ بعد عدّة عقودٍ من السنين على يد السُلطة الفعليّة

إلى مشروعٍ استلابيّ بكلّ المعاني. أفرغَ الإسلامَ من كلّ مضمونه الإنسانيّ، ولم يُحافظ منه إلا على الرسوم، لا لشيء إلا لأن أربابَه، أعني أرباب المشروع، كانوا يعرفون أنهم بدون ذلك لن يكون في وُسعهم أن يخدعوا الجماهير بالإسلام المُضادّ الذي ابتدعوه؟

هنالك سيلٌ من الأسئلة يتداعى على قاعدة هذا السؤال الأساسي، جَماعُها في السؤال التالي:

- هل ستكون حياةُ الإنسان في دار الإسلام دون أي ضمانات في حياته وماله. بل كلّه سيكون رهناً بإرادة الحاكم.

قلتُ أن ليس من حقّ المؤرّخ أن يُجيب على مثل هذه الأسئلة. ولكنني على يقينٍ من أنه لو وصلَ الأشترُ إلى «مصر» وتمكّن فيها، لكُنّا نعيشُ اليوم في عالَمٍ مُختلفٍ تماماً.

٥

أسوقُ هذا الأسئلة على سبيل إغراء القارئ الحصيف بأن يُحسنَ قراءة التاريخ، بالإصغاء إلى صوته. وذلك بأن يأخذَ من الماضي شيئاً يُعينه على اجتناب ما وقع فيه السّلفُ من أخطاء، ما نزالُ نُسدّدُ فاتورتَها حتى اليوم. إنه، أعني التاريخ، يحملُ في داخله نمطاً من الإنذار يسمعه فقط الذين يُحسنون الاصغاءَ إليه.

إنّ الوظيفة الأساسيّة للمؤرّخ الانسانيّ، هي أن يُعيدَ قراءةَ التاريخ قراءةً مُتحرّرةً من قبضة المؤرّخ الرسميّ ـ السُلطويّ. الذي عمل دائماً على تقديم وجهة نظر أسياده حصْراً في الأحداث والرجال. حتى إن اقتضى الأمرُ تشويشَ الصورة أو تشويهَها بحيث تضيعُ معالمُها. وسيرةُ

مالك والأحداثُ التي اضطرب فيها، كما سنقرأهما فيما يلي، هما أُنموذجٌ ساطعٌ على الاثنين معاً.

أمّا وظيفة القارئ الحصيف فهي أن يعتبر. أن يُصغي إلى هذا الصوت القادم من الماضي السحيق. مُحذّراً من أنّ السكوتَ على التحريف يُمهّدُ لمنحه الشّرعيّة، وأنّ مهادنة الظالمين تؤسّسُ لاستدامة الظلم ولضياع العدل حتى على مُستوى المفهوم.

وعندما تتكاملُ الوظيفتان يكونُ البحثُ التاريخيّ في موضعه الصحيح، مُساهماً اساسيّاً في بناء عقلٍ نقديّ، في مُقابل (العقل) الاستسلاميّ التوفيقيّ، الذي رُبّي على التلقّي. والذي برعت السُلطة في (تاريخنا) بإنتاجه.

«الكوفة»
مدينةُ علي عليه السلام

١

ما إنْ حسمَ المسلمون مسألةَ السيطرة على «العراق»، بعد أن طردوا السّاسانيين منه، واكتسحوا السّوادَ كلّه، حتى برزتْ الحاجةُ إلى مركز تجمّعٍ رئيسيّ لهم على تخوم البلاد المفتوحة من جهة «الحجاز». ليكون مُعسكراً لمُقاتليهم ومسكناً لمن معهم، ومركزَ تجمُّع يلتقي فيه المهاجرون المُتكاثرون، القادمون من مختلف أنحاء شبه الجزيرة، وخصوصاً من جنوبها.

هكـذا نشأتْ مدينة «الكوفة» سنة ١٧ هـ/ ٦٣٨م، على أنقاض مركزٍ سُكّانيٍّ قديم. فعمرها أولَ ما عمرها أولئك الذين شاركوا في القتال. ثم لحقتْ بهم أفواجُ المهاجرين. الأمرُ الذي كان له أبعدُ الأثرعلى التركيبة السُكّانيّةِ للمدينة الجديدة وعلى بُنيتها الاجتماعيّة. فكأنّ المدينةَ حملتْ في ذاكرتها، بالإضافة إلى ذلك، وهجَ لحظة الفتح. الأمرُ الذي كان له أيضاً أثره على مِزاجها وأدائها السياسي في الأحداث الكبرى القادمة. فجعل منها مدينةً شديدةَ المِراس، صعبةَ القِياد، مُعتدّةً

بنفسها. ولا غَرْو، فهي تجمُّعٌ ممّن عجمتْ أعوادَهم دروبُ الهجرة الطويلة وميادينُ القتال.

كان تمصيرُ المدينة الجديدة حَدَثاً فائقَ الأهميّةِ بامتياز. إنها أوّلُ مدينةٍ تُمصّرُ في الإسلام الصّاعد. والمدينةُ، أيُّ مدينةٍ، جسمٌ ذو روح، وبذلك تختلف عن البداوة. ومن روحها أنها تميلُ عفواً بطبيعتها إلى دَمْجِ أهلها، بفعلِ نُظُمها وقوانينها وأسلوب العيش المُوحّد أو المُتشابه فيها. في حين أنّ البداوة تميلُ إلى الفَرْز. إذن، فتمصيرُها يجبُ وضْعُهُ في سياق عمليّة الدّمْج الهائلة التي بدأ فيها الإسلامُ في «يثرب»، تحت شعارٍ ذي مغزى غير خفيٍّ، نقرأه في اسمها المُستحدّث: «المدينة». حيث بدأتْ تصهرُ في بوتقتها أولئك الذين لم يمنحوا ولاءَهم من قبلُ أبداً لغير القبيلة وروحِها الفارزة. فاعلنها دارَ هجرةٍ غير عكوسةٍ، بمعنى أنه يحرمُ التعرُّب بعدها. اي النكوصُ إلى غير المركز المدينيّ، حيث القبيلةُ وأعرافُها وشرائعُها.

ومع أنّ تخطيطَ «الكوفة» جرى على اساسٍ قبَليٍّ، بحيث فازتْ كلُّ قبيلةٍ من القبائل الرئيسة النازلة فيها بحيٍّ خاصٍ من أحيائها، فإنّ روحَ المدينة كان لا بُدّ من أن تتغلّبَ في النهاية على عواملِ الفرْزِ التقليديّة الراسخة. وبالفعل بدأ فيها غيرَ بعيدٍ فرْزٌ، ولكنْ على قاعدةٍ سياسيّةٍ هذه المرّة.

٢

التقتْ «الكوفةُ» بيوم سعْدها حين اختارها الإمامُ عليٌّ عليه السلام مقرّاً له، وضمناً عاصمةً للدولة، بعد وقعة الجمل سنة ٣٦هـ/ ٦٥٦م. وما من ريبٍ في أنّ لهذا الاختيار أسبابَه ذات العلاقة بضرورة الحِفاظ على

الشـرّعيّة ووَحدة الدولة. بعد أن كشفتْ قريشُ عن وجهها الكالح. وأعلنتْ رفضها لسياسة الإمام، القائمة على المُساواة المُطلقة في الحقوق، تحت ذريعةٍ أو غيرها. والحقيقةُ أنّ كافّةَ الذّرائع كانت غطاءً للمُطالبة بالعودة إلى نظام الامتيازات، الذي شـرّعه من قبلُ الخليفةُ الثاني، وسار فيه حتى النهاية من بعده خلَفُهُ عثمان. من هـذا المَعين السياسي الغاضب ملأ معاويةُ كفّيه، وانطلقَ باتجاه مشروعه الرّامي إلى الاستيلاء على السُلطة.

والحقيقةُ أنّ «الكوفة» هي التي اختارت الإمامَ قبل أن يختارها هو. بمعنى أنّ اختياره لها جاء تبعاً ونتيجةً لاختيارها له. وعلى قاعدة هذا الاختيار المُزدوج جاء انتصاره يومَ الجمل.

يُوردُ الرّاويةُ سيفُ بن عُمر في المجموع المطبوع تحت عنوان (الفتنةُ ووقعةُ الجمل)، أنّ عِدادَ عسكر الإمام عليه السلام حين خرج من «المدينة» في أثر عائشة وطلحة والزُبير، كان سبعمائةٍ وستون رجلاً عـدّاً[١]. ولكنه حين فرغ من بيعة أهل «البصرة» قسم ما وجده في بيت المال على مَن شهد الوقعة من أصحابه، وهو ستمائة ألف درهم، فأصاب كلَّ رجل خمسمائة[٢]. أي أنّ عِدادَ مَن بقي ممّن قاتلوا معه يوم الجمل ثلاثون ألفاً. يُضافُ إليهم خمسةُ آلاف قُتلوا في الوقعة[٣]. إذن فقد كان عديدُ عسكره قبل الوقعة خمسةٌ وثلاثون ألفاً، هم جميعاً، فيما يبدو، من أهل «الكوفة». باستثناء مَن خرجوا معه من «المدينة».

---

(١) سيف بن عُمر الضبّي الأسدي: الفتنة ووقعة الجمل، جمع وتأليف أحمد راتب عرموش، ط. بيروت ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م/ ١٣٦.

(٢) نفسه/ ١٨١.

(٣) أيضاً/ ١٧٩.

وقد لخّصَ سيفُ هذه الحقيقة بقوله: «كانت ربيعةُ مع علي [يومَ الجمل] ثُلثَ أهل الكوفة ونصفَ الناس». وفيهم قال الإمامُ عليه السلام: «عبدُ القيس خيرُ ربيعة. وفي كلّ ربيعة خير». كما قال يرثي شهُداءها:

يالهف نفسيَّ على ربيعة ربيعة السّامعة المُطيعة
قد سبقتني فيهمُ الوقيعة دعا عليٌّ دعوةً سميعة
حلّوا بها المنزلةَ الرّفيعة[1]

إذن، فقد كان كلُّ رأس مال الإمام، بطلِ الإسلام، من «الحجاز» مركز الاسلام هو أولئك السبعمائة وستون رجلاً ليس غير. وإذن، ففي وقعة الجمل اكتشف الإمام عليه السلام و«الكوفةُ» أحدُهما الآخَر. ونشأتْ تلك العلاقة المتينة التي جعلتْ من المدينة بعد قليل أكبرَ تجمّعٍ لشيعته في الدنيا. الأمر الذي كانت له تداعياته التي لا نهاية لها على صورة التشيّع في الدنيا بشريّاً وفكريّاً وسياسيّاً. ولا تزالُ هذه التداعياتُ عالقةً حتى اليوم.

حملتْ ربيعةُ المُضريّةُ الشّطرَ الأكبرَ من عبء القتال يوم الجمل. وكان لها الفضل الأكبر في النصر. ولكنّ الأيام القادمة أثبتتْ بما لا يقبلُ الجدل أنّ الدّعمَ الأساسيّ لمشروع الإمام السياسي، والإخلاص التامّ المُطلق له سيكونُ وقفاً على قبيلةٍ أُخرى هي همْدان اليمانيّة.

٣

بدأ بروزُ همْدان في صفّ الإمام عليه السلام يوم صفّين. ثم دأبتْ من بعدُ على إثبات إخلاصها له بالموقف تلوَ الموقف ما بقي لها ذكر. ولم يذكر

(١) أيضاً/١٣٨.

أحدٌ أنها مالتْ مع الريح حيث تميل، أو أنها انحرفتْ، مع كثرةِ المغريات ووَحشةِ الطريق. بل ثبتتْ مُستقيمةً على الطريقة. وكان لثباتها بالغَ الأثر على انتشار التشيّع. ممّا بيّناه في غير كتابٍ من كُتُبنا، وخصوصاً في (التأسيس لتاريخ الشيعة في لبنان وسوريّة)[١].

لم يكُن ولاءُ همْدان لعليّ عليه السلام ونهجه ابنَ ساعته ولا من زرْعِ «الكوفة». بل كان قد تأسّسَ قبل زهاء رُبع قرنٍ من الزمان. وذلك يومَ بعثَ النبيُّ (صلوات الله عليه وآله وسلم) ابنَ عمّه على رأسِ سريّةٍ إلى «اليمن» في شهر رمضان سنة ١٠هـ/ ٦٣١م. فلما انتهى الإمامُ عليه السلام إلى أوائل «اليمن» بلغَ القومَ الخبرُ فجمعوا له. فقرأ عليهم كتابَ النبي (صلوات الله عليه وآله وسلم). فأسلمتْ همْدانُ كلُّها في يومٍ واحدٍ. وكتب بذلك إلى النبي. فلمّا قرأ الكتابَ خرّ لله تعالى ساجداً. ثم جلس وقال:

«السّلامُ على همْدان! السّلامُ على همْدان![٢]».

والظاهرُ أنّ النبيّ (صلوات الله عليه وآله وسلم) عاد فبعثَ الإمامَ عليه السلام إلى همْدانَ في مُهمّةٍ بيّنَ خلاصتَها بما أوصاه به قبل سفره إذ قال: «علّمهم الشرّائعَ، واقضِ بينهم»[٣]. ولا ذكرَ للمُدّة التي قضاها الإمامُ هذه المرّة بين ظهرانيّهم. ولكن ما من ريبٍ في أنها لم تكُنْ بالطويلة. إذ أنه عاد والتقى بالنبي في موسم الحجّ من السنة نفسِها. وكان اللقاءُ في «مكّة»: النبي مُحرمٌ للحجّ، والإمامُ عائدٌ بمن معه من «اليمن»[٤]. والظاهرُ أيضاً

(١) نشر بيروت، دار الملاك، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

(٢) الطبري: تاريخ، ط. مصر، دار المعارف، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لات: ٣/ ١٣٢.

(٣) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق: ٤٢/ ٣٩١.

(٤) ابن كثير: السيرة النبوية، ط. بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م: ٢٠٤. والطبري: تاريخ: ٣/ ١٤٨.

أنّ لعودته السّريعة علاقةٌ بما كان النبي (صلوات الله عليه وآله وسلم) يُعِدُّ له، من أخذ البيعة للإمام من بعده، بعد انتهاء موسم الحجّ. وقد حصل ذلك بالفعل في يوم الغدير.

مهما يكُنْ من شأن هذه التفصيلات، فإنّ ممّا لا ريب فيه أنّ ذلك اللقاءَ المُدبّر لهمْدان بالإمام عليه السلام كان لحظةً من لحظات الدهر، فيما يُقال. وكأنّ خاتمَ الرُّسُل (صلوات الله عليه وآله وسلم)، عندما بعثَ وصيّه في المُهمّةِ الوحيدةِ التي ندبه إليها خارج «الحجاز»، قد انكشفتْ لديه ملامحُ الأيام الآتية. فطفقَ يخُطُّ بيديه بعضَ مُستقبلٍ مديد. في تلك الأشهُر المعدودات تمّ زرعُ ما سيكونُ حصادُهُ وجُناه بعد ربع قرنٍ من الزمان. يومَ سيلتقي الإمامُ عليه السلام بهمْدان في مُعترَك «الكوفة»، والزمانُ قد اكفهرّ، والإسلامُ المُضادّ يشحذُ شِفارَه استعداداً للمعركة الفاصلة. وقد عصفتْ الفتنةُ بالناس، فباتَ أكثرُهُم لا يميزُ حقاً عن باطل. يومَ ذاك، فيما يبدو، قدمتْ الألوفُ الكثيرة من أبناء همْدان من «اليمن» إلى «الكوفة»، مُلتحقين بالرجل الذي أسلموا على يده. وعرفوه من قبلُ مُبلّغاً ومُعلّماً وقاضياً.

٤

كان أوّلُ ذكرٍ لأبناء همْدان في الأحداث الدّاخليّة التي اضطربتْ بها «الكوفة»، وهي تتهيّأُ للقاء الحاسم المُرتقب مع معاوية في «صفّين»، يومَ استجابوا استجابةً سريعةً إلى إسكاتِ مَن صرخَ في الناس مُعارضاً القتال، تحت شعار أنه فتنة. الأمرُ الذي كان يُمكنُ أن يكون له أسوأ الأثر في ذلك الظّرف الدقيق، لجهة إيقاع البلبلة بين الناس. فنهضَ أبناءُ همْدان وطاردوا الرجل وأوقعوا به العقاب[1].

(١) الطبري/ نفسه.

ثم كان لهم في «صفّين» ذلك الحضور والأثر البارزين، مثلما كان لربيعة يوم الجمل. وهذا يشهدُ للحضور الطاغي، من حيث العديد والأثر، لهمْدان في التشكيلات القتاليّة التي أحاطتْ بالإمام عليه السلام يومذاك. ومن هنا جاء تنويهُه بهم وبأعمالهم في الميدان، مثلما نوّهَ بربيعة من قبلُ يومَ الجمل في الأبيات التي ذكرناها قبل قليل. وذلك في الأبيات المشهورة:

دعوتُ فلبّاني من القوم عصبةٌ ... فوارسُ من همدان غير لئام
فوارسُ من همدان ليسوا بعُزّلٍ ... غداة الوغى من شاكرٍ وشبام
بكلِّ رُديني وعضْبٍ تخالهُ ... إذا اختلفَ الأقوامُ شَعْلَ ضِرام
لهمْدان أخلاقٌ ودينٌ يزينهم ... وبأسٌ إذا لاقوا وحدُّ خِصام
وجَدٌّ وصدقٌ في الحروب ونجدةٌ ... وقولٌ إذا قالوا بغير أثام
متى تأتهم في دارهم تستضيفهم ... تبِتْ ناعماً في خدمةٍ وطعام
جزى اللهُ همْدانَ الجنانَ فإنها ... سِمامُ العِدى في كلّ يوم زُحام
فلو كنتُ بوّاباً على باب جنّةٍ ... لقلتُ لهمْدان ادخلوا بسلام[1]

كانت همْدانُ نواةَ مجموعةٍ من القبائل اليمانيّة المُتحضّرة، القادمين من القُرى والمُدُن في مرابعهم الأصليّة، التي التفّتْ حولَ الإمام عليه السلام. هي مَذحج وكِندة وحِميَر. مع موقعٍ خاصٍّ لربيعة بين القبائل المُضريّة، وبطونها بكر وتغلب وعبد القيس..... والمُلاحَظُ أنّ درجةَ ولاءِ القبائل الكوفيّة آنذاك، ممّن ذكرناهم وممّن لم نذكرهم، للمشروع السياسي الذي قاده الإمام عليه السلام، تتناسبُ طَرْداً مع درجة تحضّرها. بحيثُ أنها كلما كانت أعرقَ في الحضارة، كلما كانت أكثرَ وعياً وانضباطاً وإخلاصاً للمشروع ولقائده. والعكسُ صحيح. وتفسيرُ ذلك غيرُ عسير. فالإمامُ عليه السلام

(١) نصر المنقري: وقعةُ صفّين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط. مصر ١٣٨٢هـ/ ١٩٧٤ م.

عمل على مشروع دولةٍ تُلغي، بحكم تكوينها الفكري والسياسي، كلَّ تأثيرٍ سياسي للتصنيفات الاجتماعيّة الأدنى، وعلى رأسها طبعاً القبيلة، وضمناً ما لرؤسائها وسادتها من نفوذٍ وسُلطةٍ طاغييَن. لحساب سُلطةٍ وحيدةٍ تتمثّلُ حصْراً في الدولة المركزيّة.

من هنا فما من عَجَبٍ إطلاقاً في أن نرى من أولئك السّادة القبَليين مَن يُقاومون بعناد كلَّ المُخطّطات والمشروعات الرّامية إلى تعزيز الدولة المركزيّة وسُلطتها. وهذه المُشكلة تاريخيّة، تعودُ إلى الأيّام الأُولى لإشادة الدولة المركزيّة في «المدينة»، أي إلى أيّام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم). وهذا هو السّرُّ وراء تحريم التّعرُّب، أي العودِ إلى البادية، بعد الهجرة إلى «المدينة»، وأيضاً وراءَ وصْفِ الأعراب بأنهم ﴿...أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾[1].

في ذلك الإطار من المخاض العسير، وما حبِلتْ به مدينةُ «الكوفة»، في تلك الأيّام الشِّداد ذات الخطر، برزتْ مجموعةٌ من الأبطال ـ الرّموز، حملوا على عواتقهم مشروعَ الإمام علي عليه السلام فكراً وعملاً وجهاداً. من أبرزهم: عمرو بن الحَمِق الخُزاعي، ميثم بن يحيى التمّار، رُشيد الهجَري، حبيب بن مُظاهرالأسدي، الحارث بن عبد الله الهمْداني، حكيم بن سعيد الحنفي، سُليم بن قيس الهلالي، الأصبغ بن نُباتة التميمي، صعصعة بن صوحان العبْدي، حُجْر بن عُديّ الكِنْدي، كُميل بن زياد النّخعي، و**مالك بن الحارث الأشتر النخعي**، بطل هذه السّيرة.

من أبرزِ ما يقرأه المؤرّخُ الحصيف في أسماء هؤلاء النُّخبة، أنهم تشكيلةٌ عابرةٌ للقبائل. جمعهُم الولاءُ للمشروع السياسي للإمام.

(١) سورة التوبة، الآية: ٩٨.

من «اليمن» إلى «الكوفة»

١

لسنا نعرفُ ما يُذكَرعن مولد مالك ونشأته. فهو مثل عامّة الكبار الذين برّزوا من بين غُمار الناس، لا ذكرَ في المصادر لمكان وزمان ولادته. بيدَ أنه لاريب في أنه وُلد ونشأ في مكانٍ ما من أرض «اليمن». ثم أنه هاجر من وطنه سنة ١١ أو ١٢هـ/ ٦٣٢ أو ٣٣م. في زمن الفُتوّة أو الشباب الأوّل على الأرجح. ومعلومٌ أنّ الانخلاعَ من الوطن يقطعُ الذّاكرةَ الأُولى لحساب الذّاكرة الجديدة. خصوصاً حيث تكون هذه حافلةً غنيّةً، مثل تلك التي عاشها مالكُ في المواطن الكثيرة التي اضطرب فيها: «الشام» و«العراق» و«الحجاز».

إذن فقد كان الأشترُ واحداً من عشرات الألوف من اليمانيين الذين جذبهم الصّعودُ السريعُ للإسلام ودخولُ الناس في دين الله أفواجا. فتركوا ديارهم، وهاجروا بأنفسهم وأهليهم مُتجهين إلى «المدينة» عاصمةِ الدولةِ الجديدة، حيث مُزدحَمُ الناس، ومُنطلَقُ الأحداث، ومنبتُ الأفكار. يتعبّأون فيها، قبل أن ينطلقوا منها إلى مراكز العمل في «الشام» الرّوميّة أو «العراق» السّاسانيّة، حيث كانت حركةُ الفتوحات تنتقلُ من نصرٍ إلى نصر.

ومع أنّ حركة الهجرة هذه، التي كادت بضخامتها أن تكونَ تفريغاً لـ «اليمن» من أهله، فإنها لم تكُنْ أمراً بِدعاً في تاريخه. لقد كانت «اليمن» من قبل الإسلام بكثير مصدراً لهجراتٍ سُكّانيّةٍ كبيرةٍ وصغيرةٍ، انصبّتْ على «الشام» غالباً لِما فيه من ثروةٍ وخَصْب، وعلى «الحجاز» أحياناً لقُربه نسبيّاً على الأقلّ. بحيث أنه عند ظهور الإسلام، وانبعاثِ الهجرة الكُبرى، كان أكثرُ عرب «الشام» من ذوي الأصول اليمانيّة. ومن هنا، فإنّ اليمانيين الذين باينوا مواطنهم مع ظهور الإسلام، كانوا يسلكون دروباً عبّدتها من قبلُ أقدامُ أسلافٍ لهم. وكان بعضهم ينزلُ أرضاً له فيها أقاربُ وأبناءُ عشيرة.

كانت «المدينةُ» المقصدَ الأوّلَ للمُهاجرين، وموضعَ التعبئة لهم. ينزلونها لمُدّةٍ تطولُ أو تقصرُ، وفقاً لاعتباراتٍ تعبويّة. ثم ينطلقون منها إلى ميادين القتال. ويومَ خرجَ سعدُ بن أبي وقّاص منها مُتجهاً إلى «العراق» سنة ١٣ هـ/ ٦٣٤م، كان على رأسِ أربعة آلاف رجل، «أهل اليمن ألفان وثلاثمائة، منهم النّخَع بن عمرو» قوم مالك. «وأتاهم عُمرُ في عسكرهم. فقال إنّ الشّرفَ فيكم يا معشرَ النّخَع لمُتربّع، سيروا مع سعد. فنزعوا إلى الشام. وأبى إلا العراق، وأبوا إلا الشام. فسرّحَ نصفَهم إلى الشام ونصفَهم إلى العراق»[1].

٢

من شبه المؤكّد أن مالك كان في جُملة أولئك النَّخَع. لا أقلّ من أننا لا نجِدُ ذكراً لهجرةٍ كُبرى منهم إلى «الحجاز» غير هذه. فكأنّ كلَّ

(١) الطبري: ٣/ ٤٨٤. وهذه إحدى روايتَين عن الواقعة. وهنا روايةٌ أُخرى تختلفُ عن هذه يسيرَ اختلاف.

الذين ربطوا مصيرهم من نَخَع «اليمن» مُذ ذاك بمصير الإسلام الصّاعد، قد جمعوا صفوفهم وباينوا ديارهم في هجرةٍ جماعيّة يمّمتْ وجهها صوبَ «المدينة»، حيث كان مركزُ تجمّع القادمين قبل أن ينطلقوا إلى مُختلف الميادين. ولو انّ القومَ لم يفترقوا فريقَين كما عرفنا، لكان في وسعنا أن نقولَ إلى اين راحَ هو برواحهم دون تجشُّم دليل. ولكنّ افتراقَهم تركنا أمام احتماليَن: أن يكون هو في الفريق الذي اتجه من «المدينة» إلى «الشام»، أو أن يكون في الفريق الذي اتجه إلى «العراق».

ما من نصٍ يقولُ مُباشرةً أو بما يُشبه المُباشر أنه كان في الفريق الذي اختار الاتجاه إلى «العراق». ومع ذلك فإننا نذهبُ دون تردّد إلى أنه كان ضمنَ هؤلاء. وذلك استناداً إلى الجمّعِ بين خبريَن، سيكون علينا أن نقطعَ مؤقّتاً تسلسُل السّرْد للوقوف على خبيئِهما.

الخبرُ الأوّل مصدرهُ البلاذري في (فُتوح البلدان)، حيثُ يسوقُ وصفاً مُفصّلاً لخريطة طريق خالد بن الوليد وهو يغُذُّ السّيرَ من «العراق» إلى «الشام». ابتداءً من «عين التّمر»، قُربَ الموقع الذي ستقومُ فيه مدينةُ «الكوفةُ» بعد قليل، إلى «صَنْدوداء» فـ «المُضيّح» فـ «الحُصيد» فـ «قُرَاقِر»، وهي واحاتٌ صغيرةٌ (مياه)، يبدو أنها اندرستْ فيما بعد. ومنها دخل «المفازة»، أي «بادية الشام»، التي ساقته إلى «قرقيسيا» ثم أتى «تدمُر» ثم «القريتيَن». واجتنبَ «حمص» لأسبابٍ تكتيكيّةٍ واضحة، لأن غايته كانت إمدادَ العسكر الإسلامي وليس الفتح الذي لم يكُن عسكره الصغير مُهيّأً له. فأتى إحدى قُراها وهي «حُوّارين»، لأنها كانت مركزَ تجمّعٍ لعسكر عدوٍ قادمٍ من «بعلبك» و«بُصرى» يرمي إلى قطْع الطريق عليه، فظفِر بهم. ثم أتى «مَرجَ راهط» على مشارف غوطة «دمشق». ومنه إلى «ثنيّة العُقاب»، وهي «فُرجةٌ في الجبل الذي يُطلُّ على غوطة دمشق

من ناحية حمص»[١]، «فوقف عليها ساعةً ناشراً رايته»، حيثُ يبدو أنّ الرّومَ ومن معهم من مُتنصّرة العرب حاولوا إعاقةَ مرور خالد والعسكر المُرافق له، مُستفيدين من المواصفات الطوبوغرافيّة للموقع، فأزالهم. ومنها انتهى إلى أحد بابي «دمشق»، على اختلاف روايتَين[٢].

من الواضح أنّ البلاذري يولي عنايته في هذا النصّ الطويل، الذي اقتبسنا منه موضع الحاجة، على الطريق وليس على سالكيه. وفي هذا السّياق ضاعتْ أسماءُ وأعمالُ الرجال الثماني مائة الذين خاضوا بقيادة خالد تلك المُغامرة العجيبة المحفوفة بالمخاطر، فقطعوا «بادية الشام» بخطٍّ شبه مُستقيم من شرقها إلى غربها، ونفذوا إلى «القريتيَن». فأتوا الروم من حيث لا يحتسبون. بحيث لم تكُن لدى هؤلاء الفرصة لاتخاذ الإجراء العسكريّ المُناسب لمنعِ وصولهم إلى مقصدهم، إلا بعد أن غدا خالد ومَن معه في نطاق «حمص».

ولكن ابن عساكر يسوقُ خبراً يتقاطعُ مع نصّ البلاذري، ويا لحُسْن حظّنا، في نقطةٍ تفصيليّةٍ ممّا عَبَرهُ هذا الأخير بسرعة، يدورُ على بعض ما جرى في موقع «ثنيّة العُقاب»، هذا نصّه:

«ومضى خالدُ يطلب عِظَمَ الناس، حتى أدركهم بثنيّةِ العُقاب. وهي تهبطُ الهابطَ المُغرّب منها إلى غوطة دمشق. يُدركُ عِظَمَ الناس، حتى أدركهم بغوطة دمشق. فلمّا انتهوا إلى تلك الجماعة من الرّوم، وأقبلوا [يعني الرّوم، الذين تترّسوا بأعلى الثنيّة] يرمونهم بالحجارة من فوقهم. فتقدّم إليهم الأشترُ، وهو في رجالٍ من المسلمين، فإذا أمامهم

(١) ياقوت: معجم البلدان، ط. بيروت، دار صادر لات: مادة «ثنيّة العُقاب».
(٢) البلاذري: فتوح البلدان، ط. مصر بتحقيق عبد الله وعمر الطبّاع ١٣٧٧ هـ/ ١٩٥٧م/ ١٥٢ ـ ٥٥.

رجلٌ من الرّوم عظيم الجسم. فمضى [أي الأشتر، الذي تسلّق مُرتفعَ الثنيّة] إليه حتى وقف عليه. فاستوى هو والرّومي على صخرةٍ مُستوية. فاضطربا بسيفيهما. فأطرّ [قطعَ] الأشترُ كفَّ الرّومي. وضرب الرّوميُّ الأشترَ بسيفه فلم يضرُّه. واعتنق كلُّ واحدٍ منهما صاحبَه، فوقعا على الصخرة. ثم انحدرا. وأخذ الأشترُ يقول، وهو في ذلك مُلازمٌ للعِلجِ لا يتركه: «قل إنّ صلاتي ونُسُكي ومحياي ومماتي لله ربّ العالمين لا شريك له وبذلك أُمرتُ وأنا أوّلُ المسلمين». قال، فلم يزَل يقولُ ذلك حتى انتهى إلى مُستوى الخيل وقرار. فلمّا استقرّ وثبَ على الرّومي فقتله، وصاح في الناس، أنْ جوزوا».

قال: «فلمّا رأتْ الرّوم أنّ صاحبَهم قد قُتل، خلّوا الثّنيّةَ وانهزموا»[1].

هذا النصُّ غنيٌّ غنىً مُدهشاً. ذلك أنه:

- أوّلاً: إنّه بتقاطعه مع نص البلاذري، الذي عرفنا منه أنّ خالداً وقف بمَن معه على «ثنيّة العُقاب» قدومَه من «العراق»، يُبيّنُ بما لا يقبلُ الرّيب أن الأشترَ كان من الثماني مائة الذين رافقوه في مغامرته واجتاز معه البادية. ويترتّبُ على ذلك أنه كان من ضمن الفريق الذي اختار الشّخوصَ إلى «العراق» من قومه. ومن المعلوم أنّ هذه التقاطعات ومثلها هي من أقوى الأدلّة، لأن مغزاها ودلالتها تأتي من رأس شخصيَن اثنيَن، يستحيلُ فرضُ تواطؤهما على المغزى المُستفاد من الجمْع بين الخبريَن.

- ثانياً: إنه يقفُ بنا على أوّلِ ذكرٍ لمالك بوصفه أحدَ فرسان

(١) تاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٣٧٩ ـ ٨٠.

المُسلمين وشجعانهم. وسنعرفُ بعد قليل أنه كان إذ ذاك في أوائل سنيّ الشباب.

- ثالثاً: يُبيّنُ قوّةَ مُبادرةِ مالك في المُلمّات. لاحظ أنه، من بين الثماني مائة أو أقلّ قليلاً من الذين كانوا مع خالد، كان هو الوحيد الذي لم يكتفِ بتجنّب الأحجار المُنهالة عليهم من الأعلى. بل بادرَ إلى تسلُّق الثنيّة، حتى وصل إلى أعلاها حيثُ كان يكمنُ العدو. فبارز قائدَهم واستنزَلَه، ثم قتله أمام أعيُن أصحابه، الذين كانوايُراقبون المشهد من مكانهم المُشرف، مذهولين من شجاعة هذا الفارس المُسلم وسِعة حيلته ومهارته في القتال. الأمر الذي هدّ نفوسهم. فتركوا موقعهم الحصين ولاذوا بالفرار. وبفضل مُبادرته وشجاعته نجحَ فريقُه في تجاوز الكمين بسلام.

أعتقد أنّ في هذا ومثله سرُّ مالك. وسنشهدُ فيما يلي إن شاء الله كثيرَ أمثال.

٣

على الرُّغم من ذلك الاستهلال البديع لحضورالأشتر في «الشام»، فإننا لا نقفُ له على ذكرفي الوقائع الكُبرى الثلاث: وقعة «أَجنادِين» في «فلسطين» في جُمادى الأُولى سنة ١٣هـ/ ٦٣٤م. وقعة «مرج الصُّفّر»، وهو سهلٌ واسعٌ قرب «دمشق»، أوّلَ سنة ١٤هـ/ ٦٣٥م. فتح «دمشق» في شهررجب ١٤هـ. فضلاً عن السّرايا والبعوث الكثيرة نحو مُختلف الاتجاهات، التي لم تهدأ ساعيةً إلى استكمال انتشار المُسلمين، والقضاء على خلايا المقاومة الرّوميّة. قبل معركة «اليرموك» الفاصلة، التي قضتْ نتيجتُها على آخرِ أملٍ للروم بالبقاء في «الشام».

من المؤكّد أنه شهد يوم «اليرموك» في رجب ١٥هـ/ ٦٣٦م، وأبلى فيه البلاءَ الحسَن. وصفَ ابنُ عساكر بلاءَه ذلك اليوم فقال: «**وكان الأشترُ الأحسنَ في اليرموك. قالوا لقد قتل ثلاثةَ عشر**»[١]. وفيه أُصيبتْ عينُه تلك الإصابة التي كانت السَببَ في لقبه.

وممّا يُذكَر من مواقفه ذلك اليوم ما يرويه الطبري حيث قال:

«كان الأشترُ قد شهد اليرموك [....] فخرج يومئذٍ رجلٌ من الرّوم، فقال مَنْ يُبارز؟. فخرج إليه الأشترُ. فاختلفا ضربتيَن. فقال للرّومي: خُذها وأنا الغلامُ الإيادي! فقال الرّومي: أكثر الله في قومك مثلك. أما والله لو انك من قومي لآزرتُ الرّوم. فأمّا الآن فلا أُعينهم»[٢].

هذه الروايةُ الغريبة، التي لا سبب عندنا للشك في صحّتها، تدلُّ على أن المسلمين لم يكونوا أوّلَ اتصالهم بأهل «الشام» يُميّزون بين عربهم ورومهم. فلحنُ الخطاب في الخبر يدلُّ على أنّ خصمَ الأشتر، الموصوف في الخبر بأنه «**رجلٌ من الرّوم**»، كان من مُتنصّرة العرب، وكانت عصبيّته إليهم. ولذلك فإنه ما أن سمع الأشترَ ينتسبُ إلى إياد، الجدُّ الجامع لعرب «اليمن»، حتى استيقظتْ عصبيّته وترك البراز.

هذا، ثمّ أنّ وصفَ الأشتر نفسه بالغلام يدلُّ على أنه كان إذ ذاك في مُقتبَل العُمر. ممّا قد يُلقي ضوءاً، وإنْ تقريبيّاً على تاريخ مولده. بحيث لا نستبعد أن يكون بتاريخ وقعة «اليرموك»، سنة ١٥ هـ/ ٦٣٦م في أوائل العشرينيّات.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٣٨٠.

(٢) الطبري: ٣/ ٤٠١ والرواية نفسها باختلافٍ منشؤه بؤس التحقيق في: تاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٣٧٩.

٤

في سبيل استيفاءِ أخباره في «الشام»، نذكر خبراً رواه العسقلاني، نقلاً عن «**أثرٍ علّقه البُخاري في صلاة الخوف**»، قال:

«قال شُرحبيل بن السّمْط [وهو غير معروف. ويظهرُ من النصّ أنه أميرُ سريّةٍ من سرايا المسلمين] لا تُصلّوا صلاةَ الصُبح إلا على ظَهْر [يعني راكبين خيولكم. وهي ما يُسمّى بصلاة الخوف] فنزل الأشترُ فصلّى على الأرض. فأنكر عليه شُرحبيل. وكان الأوزاعي يأخذُ بهذا في طلب العدوّ»[1].

إنّ قراءةَ هذا الخبر تُضيفُ سِمَةً أُخرى إلى ما عرفناه ممّا فات من سِماتِ شخصيّةِ الأشترمن إقدامٍ ومُبادرةٍ. فها هي تُظهره لنا الآن مُعتدّاً برأيه أيضاً، لا يُعلّقُ كبير أمرٍ على رأي غيره حين يرى هو خلافَه. ولا يذهبنّ بقارئٍ الظنّ إلى أنه بعمله خلاف تعليمات أميره يجنحُ إلى الخلاف. ذلك لأنّ الخوفَ، بوصفه موضوعاً لحكمٍ شرعيٍّ في هذا وغيره، هو شأنٌ وُجدانيٌّ شخصيٌّ بحْتٌ، يتفاوتُ فيه الناس بنسبة قوّةِ نفوسهم وتقديرهم لِما هم فيه. فرُبّ أمرٍ أو ظرفٍ يراه مُكلّفٌ مخوفاً، ويراه غيرُه غيرَ ذلك. ولكُلٍّ حُكمُهُ المُناسب. المُهمّ أنه ليس من المعقول في هذا ترتيبُ حُكمٍ على شخصٍ مبنيّاً على خوف غيره. وبهذا البيان يكونُ عملُ الأشترفي محلّه.

---

(١) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ط. بيروت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١ م باعتناء ابراهيم الزيبق وعادل مرشد: ٤/ ١٠، وتاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٣٨١، باختلاف في بعض التفصيلات، ومنها نعتُ الأمير الأشترَ بأنه «مُخالف»، بالإضافة إلى اضطرابٍ في اسم الأمير.

ثم أنّ ابن عساكر يوردُ روايةً عن «**عبد الله بن إبراهيم بن مالك بن الأشتر النّخْعي عن أبيه عن جدّه**»، تقول:

«لمّا قدِمَ عُمرُ بن الخطاب الشامَ، بعث إلى الناس، فنودوا: الصلاةُ جامعة، عند باب الجابية. فلمّا صُفّوا له، قام فحمِد الله وأثنى عليه بما هو. وذكر رسولَ الله بما يحقُّ عليه ذكره. ثم قال لهم، إنّ النبي قال، إنّ يدَ الله مع الجماعة، والفذُّ مع الشيطان. وإنّ الحقَّ أصلٌ في الجنّة، وإنّ الباطلَ أصلٌ في النار. ألا وإنّ أصحابي خياركم فاكرموهم. ثم القرن الذين يلونهم. ثم القرن الذين يلونهم. ثم القرن الذين يلونهم. ثم يظهر الكذب والهرَج»[1].

والمعروف أنّ عُمر قدِم «دمشق» سنة ١٥هـ/ ٦٣٦م بناءً على شرط أهل «بيت المقدس» أن يُصالَحوا على مثلما صالحَ عليه أهل «الشام»، وأن يكون المُتولّي للعقد عمر بن الخطاب بنفسه. فكُتب إليه بذلك. فسار عن «المدينة».

فنزلَ بابَ الجابية» بـ «دمشق»، حيث التقى مُمثّلي أهل مُدُن «فلسطين» وكتب لكلٍّ منهم عقد الصُلح[2] الخاصّ به.

بالنسبة للتواريخ وتناسُبها، فإنّ الخبر لا غُبار عليه. فالأشترُ كان إذ ذاك في «الشام»، حيث شهدَ قبل قليل يومَ «اليرموك»، كما أنّ الخليفة كان هناك أيضاً، حيثُ وقّعَ مع أهل «فلسطين» عقودَ الصُلح في «الجابية»، وحيث جُمع له الناس على ما قاله الخبر. قبل أن يتوجّه إلى «بيت المقدس» في العام التالي.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٣٧٣ ـ ٧٤.

(٢) الطبري: ٣/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩ وفتوح البلدان/ ١٨٩.

لكنّ هذا لا يعني ابداً أننا نُسلّمُ بصحّة متن الخبر، الذي لا يبدو لنا إلا تأسيساً لمفهوم (الصحابة) الغامض، بوصفهم قوّةً إبرائيّة تميزُ بين ما هو «حقّ» وما هو «باطل». ذلك لأن هذا المفهوم ينتمي إلى فترةٍ تاريخيّةٍ مُتأخّرة. وبالتحديد إلى الفترة الانقلابيّة، التي خطّطَ لها وقادها وعمل عليها ووظّفها معاويةُ في مشروعه السياسيّ الشّامل. الرّامي إلى تبديل اتجاه الوُجدان الإسلاميّ بعيداً عن مفهوم (أهل البيت)، المؤسَّس في التنزيل والسُّنّة الثابتة.

بل أنه يؤسّس أيضاً لظاهرةٍ نقرأها في (الأحاديث) المأثورة عن فترة مُتأخّرةٍ عن معاوية، هي ما أُسمّيه بظاهرة تحقيب الخير وأهله، بوضعهما في قوالب زمنيّة مُقرّرة سِبقاً وسلفاً. الخيرُ وأهلُه محصورٌ في أجيالْ ثلاثة «**ثم يظهر الكذب والهرج**». وكأنّ هذا التحقيب الغيبي ينظرُ إلى الفترة التي انطلق فيها أئمةُ أهل البيت عليهم السلام، ابتداءً من الإمام الباقر، بمشروعهم الرّامي إلى تصحيح مسارالوُجدان والعقل الإسلاميَين. في مقابل المشروع السُلطوي الرّامي إلى تجديد نهج معاوية، بعد ثبوت فشله بثورة ابن الزُبير واستيلائه على السُلطة. وقد تولّاه عبد الملك بن مروان، على يد رجُله الزُهري.

يدلّ على ذلك، أي على العلاقة بين ذلك الذي سُمّي» ظهور الكذب والهَرَج»، وبدء الأئمة عليهم السلام نشاطهم التصحيحي، سيلٌ من النصوص الصادرة عن الزُهري، من مثل قوله: «**لولا أحاديثُ سالتْ علينا من المشرق ننكرُها لا نعرفها ما كتبتُ حديثاً ولا أذنتُ بكتابته**»[1]. حيث من الواضح أن «**المشرق**» يعني بالنسبة لمَن ينزلُ «الشام» «العراقَ»

(١) المزّي: تهذيب الكمال: ٢٦/ ٤٣٣، ط. بيروت باعتناء بشار معروف ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م: ٢٦/ ٤٣٣ وتقييد العلم/ ١٠٧.

ولا ريب. وحيث اتخذ الإمام الباقر عليه السلام من «الكوفة» قاعدةً للعمل. وهناك كلامٌ معروفٌ مأثورٌ عنه أيضاً، فيه أمرٌ صريحٌ بلزوم ردّ الأحاديث الواردة من «العراق» دون تمييز[1]. الأمر الذي يدلّ بالنتيجة على أنّ الخبر قد وُضع في زمان عبد الملك بن مروان (٦٥ ـ ٨٦هـ/ ٦٨٤ ـ ٧٠٥م) على الأقلّ.

لذلك فإننا نعتقد اعتقاداً جازماً أنّ هذا الخبر قد وُضعَ بدهاءٍ لا لشئ إلا لغرضٍ أساسي، هو استخدامُ اسم الأشتر في إذاعة مضمونه. لأن الأشتر، بوصفه أحد كبار أصحاب الأمام علي عليه السلام، لا يمكن اتهامه بالكذب لمصلحة (الصّحابة).

ويحسُنُ بنا أن نختمَ هذه المُراجعة النّقديّة للخبر، بالمُلاحظة أنّ الطبري لم يذكرهذا الخطاب المزعوم فيما أورده من الأخبار الكثيرة على أعمال عُمر في قدومه «الشام»، وكذلك البلاذُري في (فتوح البلدان). مع أنهما ذكرا ما هو أقلّ اهميّةً بكثير. ممّا يؤكّدُ أنّه موضوعٌ للغرض الذي أشرنا إليه.

٥

ما من ريبٍ في أنّ الأشترَ مكثَ في «الشام» من بعد فتح «دمشق» سنة ١٤هـ/ ٦٣٥م، ووقعةَ «مرج الصُفّر» في العام نفسه، ويومَ «اليرموك» في العام التالي. ويبدو أنه شهدَ عدداً من الوقائع الكثيرة، التي نشبتْ مع بقايا الرّوم ومّن والاهم من مُتنصّرة العرب. فمن هنا يعرفُ المُتمعّنُ أنه

(١) الزُهري: «إذا سمعتَ الحديثَ العراقي فاردُدْهُ ثم اردُدْه» و«يخرجُ الحديثُ من عندنا شبراً، فيرجعُ إلينا من العراق ذراعاً» (الجُبوري: مباحثُ في تدوين السُنّة المُطهّرة، ط. بيروت، دار الندوة الجديدة، لات/ ١٧).

مكثَ فيه هذه المرّة زُهاء السنتين أو تزيد قليلاً. وستحمله الأحداثُ الآتية إلى أرضه كرّةً ثانية. ثمّ سيُقضى له، بعد ما يزيدُ على العقديَن من الزمان، أن تضُمّ أرضُ «الشام» جسده في أحشائها. فيا لله وللمقادير!

في أوائل السنة ١٥ هـ/ ٦٣٦م غادر «الشام» مُتجهاً إلى «العراق»، مع فريقٍ من عسكر المُسلمين المُرابط في «الشام». مَـدَداً لسعد بن ابي وقّاص، الذي كان مُعسكراً في «القادسيّة»، قريباً من البقعة التي ستُمصّرُ فيها «الكوفةُ» غير بعيد. استعداداً للمعركة الكُبرى المُتَرقّبَة مع الفُرس.

ذلك أن عُمر

«كتب إلى أبي عُبيدة بن الجرّاح، وهو بالشام يُحاربُ الرّوم، أن يُمِـدَّ سعداً بخيلٍ [أي بفرسان] فأمدّه بقيس بن هُبيرة المُرادي في ألف فارس. وكان في القوم هاشم بن عُتبة بن أبي وقّاص. وكانت عينه قد فُقئتْ يومَ اليرموك. وفيهم الأشعث بن قيس، والأشتر النخعي. فساروا حتى قدموا على سعدٍ بالقادسيّة»[١].

فهذا نصٌّ صريحٌ على علّة تحوّله من «الشام» إلى «العراق»، وضمناً على أنه شهد يومَ «القادسيّة». يُعارضه نصٌّ لدى الطبري يقول:

«وكان الأشترُ قد شهدَ يومَ اليرموك. ولم يشهد القادسيّة»[٢]. ونصُّ الدينوري عن واقعةٍ مُفصّلةٍ. أمّا نصُّ الطبري فهو، فيما يبدو، استنتاجٌ منه، يُمكنُ أن يكونَ عائداً إلى نقصِ المعلومات. فالأوّلُ أولى بأن يأخذَ به الباحث. فضلاً عن أنه يتناسبُ مع ما سنعرفه من سيرة الأشتر الآتية.

(١) أبو حنيفة الدينوري: الأخبار الطوال، ط. مص باعتناء عبد المنعم عامر، لات/ ١٢٠.

(٢) الطبري: ٣/ ٤٠١.

وخصوصاً مع استقراره في «الكوفة». وما سيرةُ أيّ إنسانٍ إلا حكايةٌ مُتصلةُ الحلقات، يربطها رابطٌ منطقيٌّ مُنتزَعٌ من طبيعة الأمور.

مهما يكُنْ، فإنّ التنصيصَ على اسمه، من بين الفرسان الألف المُنتخَبين من جموع المُرابطين المُسلمين في «الشام» لإمداد إخوانهم في «العراق»، إلى جانب اسم الأشعثِ بن قيس، سيّدُ كِندَةَ وزعيمُها، وهاشم بن عُتبة، المعروف بـ (المِرقال)، أبنُ اخي سعد بن ابي وقّاص، وصاحبُ المواقف المشهودة في مُختلف المواطن إلى أن استُشهد في «صفين» مع علي عليه السلام ـ، كلُّ ذلك دليلٌ لا يُدحَضُ على أنّ الأشترَ قد غدا الآن اسماً بارزاً بين رجالات المُسلمين وذوي الشأن منهم. جزاءً وفاقاً لِما ظهرَ منه من شجاعةٍ وبأسٍ في المواطن. الأمرُ الذي علينا أن نعتبرَهُ منذ الآن مفتاحاً لِما سيأتي إن شاء الله من سيرته الحافلة.

الأشـــترُ في «الكـوفة»

١

عند هـذا الحدّ تسكتُ المصادرُ عن ذكر مالك، فلم نعُـدْ نقعُ له على ذكر، ولم نعُـدْ نسمعُ له حِسّـاً، طِوالَ سبع عشرة سنة عدّاً. هي مابين شخوصه إلى «العراق» عائداً من ميادين القتال في «الشام» سنة ١٥هـ/ ٦٣٦م، حتى بدء انفجار الأحداث في «الكوفة» اعتراضاً على سياسة الخليفة الثالث عثمان بن عفّان، وخصوصاً على سلوك واليه عليها الوليد بن عُقبة حوالى سنة ٣٢هـ/ ٦٥٢م، كما سنعرفُ بعد قليل. وما من عجبٍ في ذلك الصّمت ولا غرابة. فالرجلُ كما طرحَ نفسه وكما خَبِرَه الناسُ حتى الآن فارسٌ مُقاتل. يسطعُ ذكرُهُ في ميادين القتال. ويخبو مع انطفاء سعير الحرب. أمّا الآن فها هي جبهاتُ القتال قد هدأتْ وخمدَ أُوارُها، وها هي الأمورُ قد وصلتْ إلى مُستقرّها في «الشام» و«العراق»، بعد القضاء على القوّتين السياسيّتَين والعسكريّتَين الرئيستَين الرّوميّة والسّاسانيّة فيهما. وغدتْ الكلمةُ الآن للعمل المَدَني.

على أنه ما من ريبٍ عندنا أنه أثناء السنتين التاليتَين لعوده إلى «العراق» كان يشهدُ المعارك المُتوالية التي أنهتْ آخرَ وجودٍ للدولة السّاسانيّة في أرض السّواد، كما كان العربُ من أهل الصحراء الغبراء

يُسمّون «العراق». وأنه في السنة ١٧هـ/ ٦٣٨م شهدَ تمصيرَ «الكوفة». ذلك الحدَثُ السّاطعُ البعيدُ المغزى، حيث كان لقومه النّخَع مكانٌ مُناسب في تخطيط المدينة الجديدة. وأنه مع تمصيرها ألقى عصا الترحال واستقرّ فيها مع من استقرّ من بني قومه ومن المُقاتلين من مُختلف القبائل في المدينة الجديدة، التي تابعتْ استقبالَ المهاجرين القادمين إليها من مُختلف الأرجاء.

٢

والذي يُؤخذُ من مُجمَل ما تقوله المصادر، أن مالكاً عاش أوّلَ أمره في «الكوفة» عيشةً هادئةً ليس يُعكّرُ صفوَها شئ. وأنه غدا من وجوه أهلها، وسيّداً من ساداتها. وأنه، إلى ذلك، اتجه اتجاهاً تعبُّديّاً، بحيث كان وعددٌ من معارف رجالها يُدعون بـ (القُرّاء). وهذا وصفٌ يُفهمُ منه أنّه في تلك المرحلة المُبكّرة آثَرَ الانصرافَ أو العنايةَ عنايةً خاصّةً بتلقين التلاوة شفويّاً للناس في المساجد. لقلّة مَن كان يعرف القراءةَ والكتابةَ آنذاك.

نذكرُ من أولئك (القُرّاء)، بالإضافة إلى مالك: زيداً وصعصعة ابنا صَوْحان العبديّان، وحُرقوص بن زهير السّعدي، وجُندب بن زُهير الأزدي، وشُريح بن أوفى العبْسي، وكعب بن عبدة النّهدي، وعديّ بن حاتم الطائي، وكُدام الحضرمي، ويزيد بن قيس الأرحبي وغيرهم[١]. وعامّةُ هؤلاء عُرفوا فيما بعد بانصرافهم إلى علي عليه السلام، وبمُحاماتهم عن نهجه، وبثباتهم عليه حين نشبت الفتنة.

ذلك النّمطُ من العيش الذي وصفناه بأنه «هادئ»، بقدر ما تعني

(١) البلاذُري: أنسابُ الأشراف، ط. بغداد، مكتبة المُثنّى لات: ٥/ ٤٠.

الكلمةُ في ظاهر الأمور، طالَ بهذا المعيار زُهاءَ السبع سنوات أو تزيدُ قليلاً. وبالتحديد حتى بدأتْ تظهرُ آثارُ سياسة عثمان (حكم ٢٣ ـ ٣٥هـ/ ٦٤٣ ـ ٦٥٥م)، او فلنقُل بالأحرى سياسةُ الاستئثار التي فرضها فرضاً على الخليفة الضعيف أبناءُ بيته. فحملَ بني أُميّة، أشرسَ أعداء الإسلام من الارستقراطيّة القُرشيّة بالأمس القريب، على رقاب العباد، فخصّهم بالولايات والأموال دون حساب. وكلّ ما ترتّب على تلك السياسة، ممّا يجبُ اعتباره بداية الفتنة.

٣

لم تنهدم عيشةُ الأشتر تلك إلا على أثر وبسبب تولية عثمان أخاه لأُمّه الوليد بن عُقبة على «الكوفة». بعد أن عزل عنها سعداً بن أبي وقّاص. فقال الناسُ: «**بئس ما ابتدلنا به عثمان. عزل أبا إسحق الهيّن الليّن، الحَبْرَ، صاحبَ رسول الله. وولّى أخاه الفاسق الفاجر الأحمق الماجن**»[١].

وكان من أمرِ الوليد أنه كان رجلاً سيّءَ الأُحدُوثة. كما كان سكّيراً مُدمنا «**يشربُ الخمرَ لا يصبرُ عنها**». وهو القائل:

لأشربنّ وإن كانتْ مُحرّمةً وأشربنّ على رُغم الذي رغما[٢]

وهذا كلامٌ كبيرٌ لمَن تدبّر معناه.

ولقد كان من سوء حظّ الوليد، أنه وليَ على «الكوفة» بعزْلِ واليها المحبوب من أهلها سعد بن أبي وقّاص. من ضمن سياسة المحيطين

(١) نفسه/ ٣٠.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ط. بيروت ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م: ٣/ ٢٧٦ وتاريخ مدينة دمشق: ٦٣/ ٢٧٩.

بعثمان من بيته، القاضية بالاستيلاء على كافة المناصب، حتى لو اقتضى الأمر مثلَ هذا الإجراء الاستفزازي الغبيّ.

ومن الطريف أنّ سعداً سأل الوالي الجديد حين أتاه لاستلام الولاية فقال: «أكِسْتَ بعدي؟». أي هل أصبحتَ كيّساً عاقلاً على غير ما أعهدُك كي تكونَ أهلاً لمثل هذا المنصب الرّفيع؟ والمصادرُ لا تقولُ ماذا كان جوابُ الوليد على هذا السؤال السّاخر.

المُهمّ أنّ هذه المُلابسات إجمالاً تركتْ الناس مُهيّئين لقبول صنوف التقوّلات على الوالي الجديد. ومن الثابت أنّه أخّر الصلاةَ يوماً، فصلّى بالناس عبد الله بن مسعود. ومن المعلوم أنّ إمامة الصلاة في المسجد الجامع كانت من وظيفة الوالي حصْراً. فاستعجال ابن مسعود الصلاةَ، دون انتظار الإمام الرّسمي، كان له معنىً اعتراضيّاً على سلوك الوالي وصلاحيّاته معاً.

لكن يصعُبُ جدّاً التسليمُ بصحّةِ الرّواية التي تقولُ أنّه صلّى بالناس الفجرَ أربعَ ركعات وهو سكران، ثم تهوّعَ في المحراب. والتفتَ إلى مَن كان خلفه فقال: «أزيدكم؟». إلى قصّةٍ طويلةٍ غير معقولة، فيها أنه استحضرَ ساحراً، فجعل يدخلُ من دُبُرِ النّاقة ويخرجُ من فيها.... الخ. والظاهرُ أنّ مصدرَ الرّوايةِ في بعض كُتُبِ التاريخ والسّيرةِ هو المؤرّخُ اليعقوبي[1]. وهي، على كلّ حال، تعكسُ الجوَّ العام المُعادي للوليد بين أهل «الكوفة»، بسببِ إصراره غير المكتوم على تعاطي الخمر، وأيضاً بسببِ ضَعْفِ كفاءته السياسيّة.

المُهمّ أنّ كلّ ذلك آلَ إلى استدعاءِ الوليدِ إلى «المدينة». فشخص

(١) تاريخ اليعقوبي، ط. بيروت، دار صادر، لات: ٢/ ١٦٥.

إليها مع وفدٍ من أهلها فيهم الأشتر، حيثُ عُقدَ مجلسٌ خاصٌّ استمع إلى أقوالهم. وقضى بإيقاعِ حدِّ شارب الخمر على الوالي المعزول. فقام عليٌّ عليه السلام وضربه، بعد أن أحجمَ الناسُ لقرابته من عثمان[1].

ما يهمّنا من هذا السّرْد أنه أوّلُ ما وصلنا من نشاطٍ سياسيٍّ للأشتر في «الكوفة». سنرى أنه فاتحة نشاطٍ سيزدادُ اتساعاً. وسيزدادُ هو انغماساً في مثله، مع ارتفاع إيقاعِ الأحداثِ القادمة.

ما عتّمَ الأشترُ أن عاد سريعاً إلى «الكوفة» ومعه واليها الجديد سعيد بن العاص الأُموي، وهو إذ ذاك شابٌّ مُترَفٌ، تربّى في أحضان الإمارة ونعيمها. دون أن يكونَ لديه أدنى خِبرة بالحُكم والإدارة. وغنيٌّ عن البيان أنّ قبولَ الوفد بهذا كان من فنّ المُمكن. ومن الغنيّ عن البيان أيضاً أن تطوّرَ الأحداث على نحو ما وصفنا، كان انتصاراً كبيراً للأشتر وأصحابه. رفعَ من مكانته عند أهل مدينته. بحيث أصبح معدوداً في كبار قادتها، وربما الأرفع مكانةً بينهم.

٤

في المُقابل، يبدو أن الخليفة قد استوعب بعضَ مغازي اضطراره اضطراراً إلى عزْل واليه وإقامةِ الحدّ عليه علناً. ممّا انطوى على إدانةٍ لسياسة بيته في الاستئثار بالسُلطة، دون أدنى اهتمام بكفاءة كبار المُوظفين والتزامهم الديني. كما انطوى على إذلالٍ صريحٍ للفريق السياسي المُحيط بالخليفة. وهو الذي كان قد اطمأنّ إلى أن السُلطةَ قد

(١) أنسابُ الأشراف: ٥/ ٣٢ ـ ٣٣.

غدتْ مِلكاً مُشاعاً له[١]، يلعبُها بكامل الحُرّيّة، دون أن يخشى مُعارضة المعارضين أو غضب الغاضبين.

ومن ذلك أنّ عثمانُ أمرَ الوالي الجديد بمُداراة أهل «الكوفة». فكان منه أنه بدأ ولايته بعملٍ استعراضيّ، بأن أبى أن يصعدَ المنبرَ إلا أن يُغسَل، وأمر بغسْله. وقال: «إنّ الوليدَ كان نجساً رجيماً»[٢]. ثم أنه طفق يُجالِسُ وُجهاءَ أهلها وقُرّاءَها، فيجتعون عنده ويُسامرُهم. ومنهم الأشترُ وصحبه من القُرّاء، الذين أتينا على ذكرِ أكثرهم قبل قليل؟

ومضت الأمورُ على هذا النحو سنواتٍ ثلاث أو تزيدُ قليلاً. إلى أن حصل أمرٌ يبدو للوهلةِ الأُولى هيّناً غير ذي كبير خطر. وهو بالفعل كذلك. لكنه أبدى ما كان خبيئاً في النفوس، من تنافُرٍ على مُستوى المفهوم السياسي وحقوق الناس ووظيفة السُلطة. هذا، بالإضافة إلى مُداخلات المُتزلّفين. فضلاً عن سوء المُعالجة والتسرّع والنّزَق والاغترار. كلُّ ذلك دفع بالأُمور باتجاه الحاقّةِ من جديد. بحيث أوصلتها إلى حدّ الانتقاض على السُلطة، بشخص مُمثّلِ الخلافة في «الكوفة، أي الوالي. ثم اتسع الخرقُ لينالَ الخليفةَ نفسَه.

ذلك أنّ الأشترَ وأصحابَه كانوا على عادتهم عند الوالي ابن العاص، وقد صلّوا العصر. «إذ تذاكروا السّواد (أي أرضَ العراق) والجبل (يعنى المنطقة الجبليّة شمال العراق، أو الهضبة الإيرانيّة)، ففضّلوا السّواد وقالوا: هو يُنبتُ ما يُنبتُ الجبلُ، وله هذا النخل». وهذا

(١) من ذلك ـ مثلاً ـ أنّ عثمان خاطبَ أمين بيت المال، وقد أبى أن يُطيع أمره في صرْف المال العام في غير وجهه، فقال: «إنما أنتَ خازنٌ لنا». فقال: «ما أنا لك بخازن ولا لأهل بيتك. إنما أنا خازنُ المسلمين» (تاريخ اليعقوبي: ٢/١٦٨).

(٢) المسعودي: مروج الذهب، نشرة شارل بللا، الفقرة/١٥٨٨.

حديثٌ شجونٌ، كما يكونُ بين أصحابٍ مُتسامرين. لا غرضَ لهم إلا مُتعةَ المُحادثة.

لكنّ مُداخلةً غبيّة صدرتْ عن صاحب شُرَط الوالي، أي المسؤول عن استتاب الأمن في الولاية، وهو من بني أسد أكبرُ قبائل المنطقة وأرسخها تاريخاً فيها ـ، قلبتْ الجلسةَ وحوّلتها إلى ما يُشبهُ الصاعق الذي يبدأ تفاعلاً مُتسلسلاً سينتهي إلى تفجيرٍ كبيرٍ. إذ قال: «لوددتُ أنه [أي السّواد] للأمير، وأنّ لكم أفضلَ منه»[١] وما كان غرضُ الأسديّ، فيما يبدو، غير تملّق الأمير والتزلّف إليه. الأمر الذي أغضبَ الأشتر فقال له: «تَمَنَّ للأمير أفضلَ منه. ولا تَمَنّ له أموالنا». باعتبار أن الأرضَ المفتوحةَ عَنْوَةً هي مِلكٌ عامٌّ للمسلمين.

ومع أنّ الأشترَ كان مُحقّاً من وُجهة نظرٍ شرعيّةٍ، فإن صاحبَ الشُرَط استمسك بما قاله. فخاطبَ الأشترَ قائلاً: «ما يضرُّكَ من تمنّيّ حتى تَزْوي ما بين عينيك؟! فوالله لو شاءَ ذلك كان له؟». فأجابه: «والله لو رام ذلك ما قـدِرَ عليه». فغضبَ الوالي وقال: «إنما السّوادُ بستانُ قُريش»[٢]. فقال الأشترُ: «أتجعلُ مراكزَ رماحنا وما أفاءَ اللهُ علينا بُستاناً لك ولقومك؟! والله لو رامهُ أحدٌ لقُرِعَ قرعاً يتصأصأ [يُذَلُّ] منه «فردّ الأسدي وقال: «أتردّون على الأمير كلامه؟». فوثبُ الأشترُ وأصحابُه وأوسعوا الأسديَّ ضَرْباً[٣].

كانت تلك الجلسةُ المشؤومةُ وما جرى فيها من كلام، بدأ مُسامرةً بين أصحاب فيما يبدو، وانتهى مُشادّةً عنيفةً، أظهرتْ أنّ المُصاحبةَ لم

(١) أنساب الأشراف: ٥/ ٤٠. ونصٌّ مُشابه في: الطبري: ٤/ ٣١٨.
(٢) وبحسب رواية المسعودي، الفقرة نفسها: «إنما هذا السواد قطينُ قُريش».
(٣) أنساب الأشراف: ٥/ ٤٠. ونصٌّ مُشابه في: الطبري: ٤/ ٣١٨.

تكُنْ غير قشرةٍ رقيقةٍ، تُخفي تحتها تنافُراً حادّاً في الأفكار ـ، كانت إرهاصاً وإن بعيداً بأوّلِ ثورةٍ شعبيّةٍ على السُلطةِ العُليا في تاريخ الإسلام السّياسي. ترتّبَتْ عليها آثارٌ بعيدةٌ جدّاً. منها ما لا يزالُ عالقاً حتى يوم الناس هذا. وكان الأشترُ أحدَ أبرزِ أبطالها. وسيكونُ أحدُ مُحرّكيها الأساسيين طول ما بقي له من العُمُر.

ولو انّ الأمرَ وقفَ عند ذلك الحدّ، لكان من المُمكن أن تُصبحَ هذه القصّةُ نِسياً منسيّاً. ولَما وعاها الناسُ في ذاكرتهم. ولَما كتبها أهل التاريخ بكاملِ تفاصيلها فيما كتبوه. ولَما كُنّا نقرأُها اليومَ فيما نقرأُهُ من أخباره. ولكنها أخذتْ قيمتها من التفاعلات المتسلسلة التي بُنيتْ عليها. ممّا لا يدخُلُ في غير باب سوء المُعالجة والتسرُّع والاغترار، وما إلى ذلك.

فقد كتبَ سعيدُ ابنُ العاص بذلك إلى عثمان. وكان من قوله: «إنّي لا أملُكُ من الكوفة مع الأشترِ وأصحابه، الذين يُدعَوْنَ القُرّاء وهم السّفهاء، شيئا». وهو كلامٌ قصدَ منه التهويل وتعظيم الأمور. ولو انه كان صادقاً لَما قامتْ بينه وبين الأشترِ وأصحابه تلك العلاقةُ الطيّبةُ طوال السنوات الثلاث الماضية. وما ندري هل كتبَ له بقولته الفاحشة: «إنما السّوادُ بُستانُ قريش»، التي كانت بمثابة الزّناد الذي فجّرَ شُحنةَ الغضب. أو لعلّه كتبَ له بالحقيقة كاملةً، ولكنّ عثمان، أو بالأحرى الفريقُ الأُمويّ الذي كان يضربُ عليه طوقاً مُحكَماً، كان ينظرُ إلى الأمر بالمنظار نفسه. ولعلّه لم يرَ فيه غير فُرصةٍ للانتقام ممّن كان السّببَ في ما نزلَ بالأسرة قبل سنوات من إذلالٍ بشخص ابنها الوليد بن عُقبة.

مهما يكُن فإن الجواب أتى بالأمر بنفي الأشتر وأصحابه إلى «الشام». كما وصل كتابٌ من الخليفة إلى الأشتر خصوصاً، قال فيه:

«إنّي لأراكَ تُضمرُ شيئاً لو أظهرتَهُ لحلّ دمُك. وما أظنّكَ مُنتهياً حتى تُصيبَكَ قارعةٌ لا بُقيا بعدها. فإذا أتاك كتابي هذا فسِرْ إلى الشام، لإفسادِك مَنْ قِبَلَك، وأنك لا تألوهم خَبالا»[1].

وبما انّ النصّ قد ذكر الـ «خَبال»، فإننا لا نجِدُ تعليقاً على هذه الزيادة في سؤ المُعالجةِ للمُعضلةِ أفضلَ من هذه الكلمة. بما فيها من مُجانبةٍ للحقّ ومُبالغةٍ وتهويلٍ وخفّة. ما الذي أضمره مالك ممّا لو أظهره لحلّ دمُه، غير تصريحه بأن السّوادَ مِلكٌ عامٌّ. وِفقاً لِما أجمع عليه فقهاءُ المُسلمين؟ ومن هم أولئك الذين أفسدهم غير قُرّاء المِصْر. الذين وقفوا عملهم على تلقين كتاب الله في المساجد، وغضبوا للكلام الفاجر الذي صدر عمّن يُفترَضُ فيه أنه يُمثّلُ الشّرعيّة والشّرْع؟

نتيجةَ هذه المُعالجة البائسة لمُشكلةٍ كان من الممكن، بشيءٍ من الحكمة وبُعد النظر والالتزام الشرعي والأخلاقي، أن لا تكبُر لتأخذَ حجمَ ثورةٍ عارمةٍ، أطاحتْ في النهاية بالخليفة المغلوب على امره ـ، نُفيَ الأشترُ إلى «الشام»، ونُفيَ معه عددٌ من أبرز سادة الناس في «الكوفة». منهم كُميل بن زياد، ويزيد بن المُكفّف، وثابت بن قيس. وهؤلاء الثلاثة من (النّخَع) قبيلة مالك. وجُندُب بن زهير، من الأزد. والحارث بن عبد الله، من همْدان. وزيد وأخوه صعصعة ابنا صوحان العبديّان، من عبدالقيس/ ربيعة، وغيرهم. وكان من دأبِ عثمان أن ينفي مَن لا يرضى عنهم إلى «الشام»، حيث سيكونوا بعيدين عن مواطن التأثير. وحيث رجل الأُسرة الأُمويّة القوي معاوية. وسينفي إليه بعد قليل أبا ذرّ الغفاري.

أثارتْ واقعةُ النفي حالةً عامّةً من الاستنكاروالاستهجان والغضب.

(١) أنسابُ الأشراف: ٥/ ٤٠ ـ ٤١.

نظراً لمكانة المنفيين، وقد خلَتْ المساجدُ من حضورهم مُعلّمي تلاوة. فضلاً عن غياب المُبرّر المُقنع لعقابٍ قاسٍ ومُهين كهذا بحقهم. ومن الإمارات الباقية على ذلك الاستهجان والغضب، نصُّ الكتاب الغُفْل الذي كتبه جماعةٌ من القُرّاء[١] إلى عثمان، حملهُ رسولٌ خاصٌ إلى «المدينة». وفيه:

«.... إنّ سعيداً [بن العاص] أكثر على قومٍ من أهل الورع والفضل والعفاف، فحمَلكَ في أمرهم على ما لا يحلُّ في دين، ولا يحسُنُ في سماع. وإنّا نُذكّرك الله في أُمّة محمد. فقد خفنا أن يكون فسادُ أمرهم على يديك. لأنك قد حملتَ بني أبيك على رقابهم. واعلم أن لك ناصراً ظالماً، وناقماً عليك مظلوماً. فمتى نصرَكَ الظالمُ، ونقمَ عليك النّاقم، تباين الفريقان واختلفتْ الكلمة. ونحن نُشهِدُ عليك الله وكفى به شهيدا. فإنك أميرنا ما أطعتَ الله واستقمت. ولن تجدَ من دون الله مُلتحَدا، ولا عنه مُنتقذا»[٢].

هذه الرسالة من أجمل الوثائق التي وصلتنا من تلك الأيام الفاصلة من تاريخ كلّ مُسلم عاش أو سيعيش على هذه الأرض. وهي أوّل انتقاضٍ على الخليفة. وأوّلُ إنذارٍ له بضرورة الخروج من حالة الاغترار والاستئثار القصيرة النظر. كما أنه من الواضح أنّ إغفالَ أصحابِها

(١) تذكر المصادر منهم: حُجر بن عُديّ الكندي، معقِل بن قيس الرّياحي، مالك بن حبيب التميمي، عبد الله بن الطفيل العامري، مالك بن حبيب التميمي، يزيد بن قيس الأرحبي، المُسيّب بن نجبة الفزاري، عمرو بن الحَمِق الخزاعي، سليمان بن صُرَد الخزاعي، زيد بن حصن الطائي، كعب بن عبدة النهدي، زياد بن النضر الحارثي، مسلمة بن عبد القاري. وإنما نذكر أسماءهم لأن أكثرهم من ذوي الأسماء المعروفة حتى اليوم. ممّا يُعين القارئ على تصوّرحالة الغضب العامّة التي ترتبت على النفي.

(٢) أنسابُ الأشراف: ٥/ ٤١.

أسماءَهم فإنما لأنهم لم تعد لهم أدنى ثقة بهذه الدولة. فلما وصل الرسولُ بما يحمل، سأله عثمان عن أسماء أصحابها فلم يُخبره. فأراد ضرْبَه وحبْسَه، فمنعه علي عليه السلام، وقال له: «إنما هو رسولٌ أدّى ما حُمّل».

كانت هذه الرسالة وتداعياتها الآتية بدايةَ أوّلِ ثورةٍ شعبيّةٍ على حاكمٍ في الإسلام.

الأشترُ أميرُ «الكوفة»

١

كان من سياسة معاوية في منطقة ولايته الشّاسعة، أن يُغلقها في وجه كلّ من لا يرضاه بأي معنى من معاني الرّضى، ولا يناسبُ خطّته البعيدة المَرمى في الاستفراد بتشكيلها فكريّاً ووُجدانيّاً. وعلى هذا فإنّه أحسنَ استقبال القُرّاء المنفيين، على مضَضٍ ولا ريب، حفاظاً على المظاهر وهيبة الخلافة باعتبارها الآمرةَ بالنفي إليها. ولكنه عندما بلغهُ أنّ قوماً من أهل «دمشق» يُجالسون الأشترَ وأصحابَه أحسّ بالخطرالذي قد يُهدّدُ كاملَ خطّته بالانهيار، فكتب إلى عثمان يقول: «إنّك بعثتَ إليّ قوماً أفسدوا مِصرَهم وأنغلوه. ولا آمَنُ أن يُفسدوا طاعةَ مَن قِبَلي، ويُعلّموهم ما لا يُحسنونه، حتى تعودَ سلامتُهم غائلةً واستقامتهم اعوجاجا[1]». فكتب إليه يأمره أن يُسيّرهم إلى «حمص» ففعل.

(١) أنساب الأشراف: ٥/ ٤٤.

٢

في الوقت الذي كان فيه المنفيّون في «حمص»، كان الفريق السّياسيّ المُحيط بعثمان (دائماً نقول: «الفريق السّياسيّ» لأنه كان المُمسِك الحقيقي بالقرار في «المدينة») يستنفرُ أُمراءَه في الأقطار، ابتغاءَ تدارُك الأُمور قبلَ أن تستفحل. ها هو أخيراً قد بدأ يحسُّ بالأخطار القادمة على الحُكم، بسبب تماديه في ارتكاب الأخطاء السّياسيّة. فكتب يستدعي أُمراءَه، لتبادُل الراي معهم فيما ينبغي عمله. فقدِمَ عليه معاويةُ من «الشام»، وسعيد بن العاص من «الكوفة»، وعبد الله بن عامر من «البصرة»، وعبد الله بن سعد بن أبي سَرْح من «المغرب».

لم يصِلْ الأُمراءُ بنتيجة التداوُل إلى رأيٍ مُوحّد. ذلك أنّ معاويةَ حاولَ أن يستفيدَ من اختلال أمر الخليفة للقبض على ناصية الحُكم. فعرضَ عليه أحدَ أمريَن: «أعِدْني وعُمّالَك إلى أعمالنا، وخُذْنا بما تحت أيدينا». أو المسيرَ معه إلى «الشام». والعَرْضُ الأوّل يعني تفويضَه والعُمّالَ بمعالجة الأُمور بما يرون، كلٌّ في منطقته. والثاني يتضمّن نقلَ عاصمة الدولة إلى «دمشق»، حيث لمعاوية السُلطةُ المُطلقة، وهذا يُقرّبُ حلمه الكبير. وأمّا ابن العاص فقد رأى إشغالَ الناس بالغزو، إلهاءً لهم عن الشأن السّياسي. وأمّا ابن عامرفقال: «إنّ الناس نقموا عليك في المال، فاعطهم إياه». والظاهرُ أنّ صاحبَ «المغرب» لم يكن عنده ما يُقال. أو أنه لم يجدْ لنفسه مصلحةً في أن يقول شيئا. وطبعاً لم يقبل عثمانُ برأيٍ ممّا سمعه. فصرفَ عُمّاله كلّاً إلى محلّ عمله[1].

ومع أنّ أولئك الأربعة كانوا يُمثّلون نُخبةَ السُلطة السياسيّة

(١) الطبري: ٤/ ٣٣٤.

والإجرائيّة، الذين يُفترَضُ فيهم الاطلاعُ على بواطن الأمور، والقدرةُ على اتخاذ القرارِ الصواب أو على الأقلّ القريبِ من الصواب. فإنّ من الغريب أن لا واحدَ منهم رأى أو اقترح ما فيه الصّلاحَ والإصلاح. مع أن وجوهَ الخلل، وفي المُقابل أُطروحةَ النّاقمين المطلبيّة، كانا في الغاية من الوضوح والوَجاهة.

٣

النتيجةُ الوحيدةُ الإيجابيّةُ التي تمخّضَ عنها المؤتمر، أن أهل «الكوفة» اغتنموا غيبةَ معاوية عن «الشام»، فكتبوا إلى إخوانهم الذين بـ «حمص» يدعونهم إلى القدوم، ويُعلمونهم أنهم قد نزعوا طاعةَ عثمان.

والظاهرُ أنّ أخبارَ ذلك المؤتمر المشؤوم قد وصلتْ إلى أسماع أهل «الكوفة». وأنهم قد رأوا فيه نذيراً لهم بأمرٍ يُدبّرُ عليهم. فكتبوا إلى المنفيين، وفيهم كُبراءُ المدينة وسادةُ أهلها وقادتُها في المُلمّات. فأقبل هؤلاء حتى قدموا «الكوفة»، بعد أن نجحوا في تضليل مُطارديهم من عسكر والي «حمص» عبد الرحمن بن خالد بن الوليد.

عندما دخل مالكُ «الكوفةَ»، هارباً من منفاه، وجدها تغلي بالثورة. وقد اتخذ وُجهاؤها ورؤساءُ القبائل فيها قراراً بإعلانِ العصيان والخروجِ عن الطاعة. ويبدو أنّ هذا القرار قد اتُخذَ في ظلّ أراجيف بأنّ مؤتمرَ «المدينة» موجّهٌ ضدّ «الكوفة»، بوصفها منبعَ النقد المُوجّه إلى سياسة السُلطة. وأنّ عثمان ووُلاته مُتجهون إلى تأديب أهلها بما يجعلهم عِبرةً لغيرهم.

---

(١) أنساب الأشراف: ٥/ ٤٥ والطبري: ٤/ ٣٣٥.

٤

في اللقاء الأوّل بين مالك وبين القُرّاء والوجوه أعطوه جميعاً مواثيقَهم وعُهودَهم بأن لا يدَعوا سعيدَ بن العاص يدخلُ بلدَهُم والياً أبدا. كان ذلك أوّلَ إجراءٍ عمليٍّ باتجاه الثورة. وها إنّ الأشترَ قد غدا القائدَ الفعليّ للمدينة الغاضبة. وعندما اعترضَ أحدُ بني أسد، أكثرالقبائل عدداً في «الكوفة» ونطاقها، تحت شعار الفتنة والفرقة، نال نصيبَه من الضرب المُبرِّح، دون أن يتحرّكَ أحدٌ من قبيلته الكبيرة لحمايته أو الانتقام له. ممّا يدلُّ على تماسُكِ المدينة وراءَ قائدها الجديد.

كان أوّلُ إجراءٍ سياسيٍّ اتخذه الأشترُ، أن أبلغَ الناسَ القرارَ القاضي بمنع الوالي من دخول المدينة. ثم أنه صلّى الجُمُعة بالناس. ومن المعلوم أنّ إمامةَ الجُمُعة هي من جملة صلاحيّات الوالي، بوصفه مُمثّلَ الخليفة. فعندما يمنحُ الأشترُ نفسه هذه الصفة، فهذا يعني أنه قد بات الشّرعيّة التأسيسيّة، في ظلّ الفراغ في المنصب الأعلى. ثم أنه أوكلَ إلى أحدِ القُرّاء أن يُصلّي بالناس سائرَ صلواتهم. كما أمره بلزوم قصر الإمارة، وهو المقرُّ الرسمي للوالي. بعد أن أمرَ بإخراج الشخص المُعيّن من قِبَل ابن العاص ليكون خليفته أثناءَ غيابه. ثم عاد وأوكلَ إلى أبي موسى الأشعري إمامةَ الصلاة، وإلى رجلٍ آخر أمرَ الجباية وبيت المال. وكلُّ هذه إجراءاتٌ ترمي إلى تنظيم إدارة المدينة.

٥

كانت الخطوة التاليةُ عسكريّةً ـ أمنيّةً. رمى منها إلى حماية المدينة وأهلها من أي إجراءٍ عسكريٍ يتخذه الخليفةُ أو أحدُ وُلاته، ردّاً على إعلانهم خروجَهم عن الطاعة، كما هو مُتوقّع من أي سُلطة في هذه

الحال ومثلها. فنشر عدّةَ سرايا ومسالح على كلِّ الطُرُق المؤدّية إلى «الكوفة». وعسكرَ هو في مكانٍ قريبٍ منها. كما أنه بعثَ مَسْلَحَةً من خمسمائة فارس رابطتْ على الطريق المؤدّي إلى «المدينة»، أمرَ قائدَها بأن يُبلّغَ الوالي العائد قرارَ أهل «الكوفة» بمنعه من دخولها. فالتقى به قُربَ «القادسيّة» وأبلغه، فعاد أدراجَه إلى حيث أتى.

وكتبَ عثمانُ إلى الأشتر وأصحابه كتاباً يدعوهم فيه إلى الطاعة. فكتبَ إليه الأشترُ في الجواب:

«من مالك بن الحارث إلى الخليفة المُبتلى الخاطئ، الحائد عن سُنّة نبيّه، النابذ لحُكم القرآن وراء ظهره».

«أمّا بعد. فقد قرأنا كتابَك. فانهَ نفسَكَ وعُمّالكَ عن الظلم والعدوان وتسيير الصالحين نسمَحْ لك بطاعتنا».

«وزعمتَ أنّا قد ظلمنا أنفسنا. وذلك ظنّك الذي أرداك، فأراكَ الجَوْرَ عدلاً، والباطلَ حقّاً».

«وأمّا محبّتنا فأن تنزعَ وتتوب. وتستغفر الله من تجنّيكَ على خِيارِنا، وتسييركَ صُلحاءنا، وإخراجك إيّانا من ديارنا، وتوليتكَ الأحداثَ علينا. وأن تولّي مصرَنا عبد الله بن قيس أبا موسى الأشعري وحُذيفة، فقد رضيناهما. واحبِس عنّا وليدكَ وسعيدَك، ومَن يدعوكَ إليه الهوى من أهل بيتك إن شاء الله والسلام».

فلمّا قرأ عثمانُ الكتاب قال: «اللهم إنّي تائب». وكتب إلى أبي موسى الأشعري وحُذيفة: «أنتما لأهل الكوفة رضىً ولنا ثقة، فتولّيا أمرهم، وقوما بالحق. غفر اللهُ لنا ولكما»[1].

❖ ❖ ❖

(١) أنساب الأشراف: ٥/ ٤٥ ـ ٤٦.

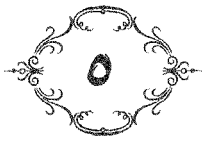

الأشتر والثورةُ على عثمان

١

سارتْ الأمورُ على ما وصفنا زُهاءَ السنتين أو تزيدُ قليلاً، كانت «الكوفةُ» أثناءهما في الغاية من الهدؤ والاستقرار. بدليل أن لا ذكرَ في كُتُب التاريخ لأيّ اضطرابٍ أو احتجاجٍ أو اعتراضٍ من أي شكلٍ من الأشكال على إدارة المدينة وسياسة شؤون أهلها. وسكوتُ المؤرّخ في هذا المقام ومثله حُجّةُ نفي. لتوفّر دواعي الذكر، لو كان هناك ما يُذكَر. وفي هذا شهادةٌ ضمنيّةٌ للأشتر بالبراعة الإداريّة والمَقدرة السياسيّة. لأنه كان القابضَ الحقيقيّ على زمام الأمور فيها.

في هذه الأثناء ظلّتْ الأخطاءُ تتوالى من عثمان وفريقه. ومن ذلك أنه ضربَ بيده الصحابيَّ الجليل عمّار بن ياسر حتى غشيَ عليه. ونالَ من أُمّه بلسانه بما لا يحلّ. لا لشيءٍ إلا لأنه أنكر عليه أنه مدَّ يدهُ إلى سفطٍ فيه حِليّ وجواهر كانت في بيت المال بـ «المدينة». فأخذ منه عثمانُ ما حلّى به بعضَ نساء بيته. فأظهرَ الناسُ الطعنَ عليه في ذلك، وكلّموهُ بكلامٍ شديد حتى أغضبوه. فخطبَ وقال: «لنأخُذنّ حاجتنا من هذا الفيء، وإنْ رغِمَتْ أنوفُ أقوام». فقال عمّارُ: «أُشهِدُ اللهَ أنّ أنفي أولُ راغمٍ من ذلك». فقال عثمان: «أعليّ يا ابن المتكاء [ذات البظر الكبير]

تجترئ. خُذوه!». فأُخِذ ودخل عثمان فدعا به فضربه حتى غشي عليه. واستقبحَ الناسُ منه ذلك. لِما لعمّار من منزلةٍ رفيعةٍ في النفوس. ثم أن النّيْلَ من امرأةٍ شهيدةٍ بهذا الكلام السّوقيّ ما لا يتناسبُ مع مقام الخلافة. ثم أنّه ضربَهُ ثانيةً لأنه حملَ إليه كتاباً من المقداد وطلحة والزُبير وغيرهم، عدّدوا فيه أفعالَه، وخوّفوه عاقبتَها. «فأمرَ غلمانه فمدّوا بيديه ورجليه. ثم ضربه برجليه، وهي في الخُفّين، على مذاكيره فأصابه الفَتْق، وكان ضعيفاً كبيراً فغشي عليه»[1].

ومن ذلك أيضاً أنه أمرَ بنفي الصحابيّ الجليل أبا ذرّ الغفاري إلى «الشام». فلما ضاق معاويةُ ذرْعاً بنقده العلنيّ لأفعاله، كما هو شأنه دائماً مع أمثاله، أعاده إلى «المدينة»، لينفيه أُخرى إلى منطقةٍ مُقفرة في البادية. حيث مات وحيدا. لأنه أنكرَ عليه عطاياه الكبيرة لأقاربه الأغنياء من بيت المال دون وجه حقّ. وقد شهدَ الأشترُ وفاتَه والصلاةَ عليه ودفْنَه.

هذا، إلى غيره وهو كثير. ممّا كان موضعَ إنكار كبار الصحابة وغيرهم. حتى لقد قال فيه عبد الرحمن بن عوف في مرضه الذي مات فيه (ت: ٣٢ هـ/ ٦٥٢ م): «عاجلوه قبل أن يتمادى في مُلكه». وهذه دعوةٌ صريحةٌ إلى الحلّ بغير الحُسنى.

كلُّ ذلك كانت تتناقله الأفواهُ وتسيرُ به الكُتُبُ. كانت حالةٌ من الغضب العامّ تنمو وتكبُر. وكانت عواملُ الثورة تتجمّعُ في الأُفُق، مُنذرةً بأسوأ العواقب. دون أن يرى عثمانُ وبطانته الفاسدة ما يدعوهم إلى بذْلِ أدنى جُهدٍ باتجاه تصحيح صورته عند الناس، والتزام جانبِ الحقّ والعدل فيما يسوسُ به شؤونَ الناس وأموالهم.

---

(١) الخبرُ مذكورٌ في غير مصدر. والنصوصُ المُقتبَسة عن: أنساب الأشراف: ٤٨/٥ ـ ٤٩.

٢

في موسم الحجّ سنة ٣٤ هـ/ ٦٥٤م التقى في «مكّة» مُمثّلون عن الناقمين على سياسة عثمان، قادمين من «مصر» و«الكوفة» و«البصرة». وما من ريبٍ في أنّ هذا اللقاء لم يكُنْ بالصُدفة. بل كان ثمرةَ تفاهُم وتخطيطٍ مُسبَقَين. ممّا يـدلُّ على أنّ حالةً من التواصلِ والتذاكرِ وتبادُلِ المعلومات، كانت ناشـطةً في ذلك الأوان. وجديرٌ بنا أن نُلاحظَ هنا أنّ اسمَ الأشتر لم يُذكَر بين أسماء القادمين من «الكوفة». ومن المؤكّد أنه لو كان معهم لَما أُغفل ذكرُه، لِما يتمتّعُ به من مكانةٍ عاليةٍ فيها كما عرفنا. ولكن لا ريب أيضاً بأن وفداً كبيراً يخرجُ من «الكوفة» في أمرٍ جلَل كهذا، لا بُدّ أن يكون باطلاعٍ وموافقةٍ منه. ولعلّه آثرَ عدم الغياب عن المدينة لمُتابعة ضبْطها وإدارة شؤونها. خصوصاً وأن واليها أبو موسى الأشعري لم يكُن ممّن يُتّكلُ على حنكته ودرايته. فضلاً عن أنّ الوفود الثلاثة كانت ستلتقي للتذاكُرفقط، تحت غطاء أداءِ مناسك الحجّ أو العُمرة. الأمرُ الذي يمكن معه، بل يقتضي، إيكالَ الأمر إلى أشخاصٍ من الدرجة الثانية.

مهما يكُنْ فإنّ الوافدين تداولوا في سيرة عثمان وفيما ينبغي عمله. وبالنتيجة خرجوا بقرارٍ قضى بأن يرجعَ كلُ وفدٍ من الثلاثة إلى حيث أتى، فيكون رسولَ الجَمْع إلى أهل بلده. على أنه إذا بقي أمرُ الخليفة وبطانته على ما هو عليه، فإنهم سيرجعون بعد عام، ومعهم مَن هم على رأيهم لاتخاذ الإجراء المُناسب.

هكذا وُضع النظامُ الحاكمُ تحت المُراقبة الدقيقة. وبدأتْ ساعةُ العمل الجِدّي تتحرّك بعدٍّ عكسيٍّ باتجاه لحظة الصِّفر.

٣

في الموعد المضروب خرجتْ الوفود من «الكوفة» و«البصرة» و«مصر» مُتجهةً إلى «المدينة». وكان الأشترُ هذه المرّة على رأس الوفد الكوفيّ. والتقوا جميعاً في «المدينة». ومن الغنيّ عن الذكر هنا أيضاً أنّ استحضارَ هذه الوفود في وقتٍ واحدٍ هو ثمرةُ تنسيقٍ دقيقٍ، تولّاه رجالٌ حاذقون، منحوا المطلبَ أقصى العناية. وهنا تبرزُ أسماءُ مالك الأشتر، ومحمد بن أبي بكر، وعمرو بن الحَمِق الخُزاعي، وسودان بن حُمران المُرادي، وعبد الرحمن بن عُديس البلوي.

كان أوّلُ ما فعله الوافدون أن أحاطوا بدار عثمان كالمُحاصرين له. وهي مُحاولةٌ واضحةٌ للضّغط السّلمي. وطرحوا مطالبَ مُحدّدة على رأسها تسليمَهم مروان بن الحكم، أُسُّ الشّرّ. وانضمتْ إليهم جماعاتٌ كثيرة من أهل «المدينة» وما حولها، يُذكَرُ منها قومُ أبي ذر، وقومُ عبد الله بن مسعود، وقومُ عمّار بن ياسر. وهؤلاء جميعاً ممّن نكّلَ بهم عثمان. فكأنّ ساعة الحساب العسيرعن كلّ الأخطاء الماضية قد حُقّت. وكأنما فُتحَ الكتابُ الذي لا يتركُ كبيرةً إلا أحصاها.

من السهولة بمكان أن نتصوّرَ اليومَ وِقْعَ هذا التدبير غير المُتوقّع، والذي لا سابقةَ له في الإسلام. فهذا بيتُ الخليفة وقد أحاطتْ به جُموعُ الغاضبين، الذين يُمثّلون مواطنَهم القاصية والدّانية. وفي داخله عثمانُ وبطانتُه. ومَنْ يصِلُ بالأمور إلى هذا المدى فإنّه حتماً لن يرجعَ أو يتراجعَ دون نتيجةٍ ملموسة. تكون إمّا خلعُ الخليفة، أو، على الأقلّ، إبعادُ بطانته الفاسدة. وهي السَببُ والمُستفيدُ الأوّلُ من أخطائه الكثيرة. وعلى رأسها طبعاً مروانُ بنُ الحكم.

في المُقابل نشُطتْ الوساطاتُ. إمّا بمُبادرةٍ ذاتيّةٍ من أصحابها. وإمّا

بتكليفٍ من الخليفة. المُغيرة بن شُعبة، وهو ذلك الثعلبُ العتيق، أتى عثمانَ وقال له: «دعني آتِ القومَ فأنظرُ ما يُريدون». ومضى نحوهم. فلمّا دنا منهم صاحوا به: «يا أعور، وراءَك! يا فاجر، وراءَك! يا فاسق، وراءَك!». فرجعَ خائباً. ودعا عثمانُ عمرو بن العاص، فقال له: «ائتِ هؤلاء القوم فادعُهُم إلى كتاب الله والعُتبى ممّا ساءَهم». فلمّا دنا منهم سلّمَ فقالوا: «لا سلّمَ اللهُ عليك. ارجعْ يا عدوّ الله. ارجعْ يا ابنَ النّابغة، فلستَ عندنا بأمينٍ ولا مأمون». فقيل لعثمان: «ليس لهم إلا علي بن ابي طالب». فاشترطَ الإمامُ عليه السلام أن يُعطيَه عهدَ الله وميثاقه على أن يفي بكلِّ ما يضمنه لهم. فقال: «نعم». وضمنَ الإمامُ للناس عن عثمان. فدخلوا عليه وعاتبوه. وكتبَ لهم كتاباً قال فيه:

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتابٌ من عبد الله أمير المؤمنين لمَن نقِمَ عليه من المؤمنين والمسلمين».

«إنّ لكم أن أعملَ فيكم بكتاب الله وسُنّة نبيّه: يُعطى المحروم، ويؤمَنُ الخائف، ويُردُّ المَنفي، ولا تُجمّرُ البعوث، ويُوفَرُ الفيء. وعليُ بن أبي طالب ضمينُ المؤمنين والمسلمين على عثمان بالوفاء بما في هذا الكتاب».

«شهِدَ الزُبيرُ بن العوّام، وطلحةُ بن عُبيد الله، وسعدُ بن مالك بن أبي وقّاص، وعبدُ الله بن عمرو، وزيدُ بن ثابت، وسهلُ بن حُنيف، وأبو أيوب خالد بن زيد. وكُتب في ذي القعدة سنة خمسٍ وثلاثين»[1].

كان هذا الكتاب، بما فيه من عهودٍ ووُعود، حلّاً ممتازاً وفي الصميم لمُشكلة الناس المُزمنة مع خليفتهم. وخرج عثمانُ بطلبٍ من

(١) السّرْدُ التاريخي مُركّبٌ ممّا تذكره مصادرُ تاريخيّة، على نحوٍ يكون فيه بمثابة قصّةٍ مُترابطة. والنصوصُ المُقتبَسَة عن: أنساب الأشراف: ٥/ ٥٩ ـ ٦٠.

الإمام عليه السلام، فكلّمَ الناسَ بكلام أعلن فيه الاستغفارَ عمّا سلفَ منه. وبكى حتى سالتْ دموعُه. فسُـرّ الناسُ بخُطبته. واجتمعوا إلى بابه مُبتهجين. ثم بدأوا يتفرّقون، مُتجهين إلى بلدانهم.

الجهةُ الوحيدةُ التي رأتْ في هذا التفاهم ما لايُناسب مصالحها لم تكُن إلا البطانةُ الأمويّةُ المحيطةُ بعثمان، وعلى رأسها، دائماً، طبعاً: دائماً، مروانُ بن الحكم، ذو التأثير القويّ على الخليفه. خصوصاً وأنه تلقّى نذيراً مُباشراً بأنه سيفقدُ ما له من مكانةٍ، وذلك في قولة عثمان من وُعوده للناس في الخُطبة المُشار إليها أعلاه: «ولأُنحيّنّ مروانَ وذويه»[١]. وعليه فإنه ما من عجبٍ في أننا سنراه يعملُ كلَّ ما في وُسْعه لتخريب ذلك الإنجاز[٢]، الذي ما كان ليتمّ لولا تأثير الإمام عليه السلام وثقة الناس بضمانه.

حملَ كلٌّ من الوفود الثلاثة نسخةً من الكتاب ـ التعهُّد المُذيّل بتوقيع عثمان وشهادة الشهود المعارف. وانطلق يحملُ البُشرى إلى أهل بلده المُنتظرين. لكنّ أمراً غير مُتوقّعٍ حصلَ، قلبَ كلَّ شئ رأساً على عقِب. وأعاد الوضعَ إلى أسوأ ممّا كانَ عليه بكثير.

ذلك أنه بينما كان الوفدُ المصري مُتجهاً إلى بلده، غير بعيدٍ عن «المدينة»، رأوا من خلفهم راكباً على جملٍ من إبِلِ الصّدقة[٣]. فسألوه عن وُجهته، فأجاب أنه مُتجهٌ إلى «مصر» رسولاً من قِبَل الخليفة. فقالوا

---

(١) الطبري: ٤/ ٣٦٣.

(٢) وصفٌ مُفصّلٌ لأعمال مروان في هذا النطاق في: الطبري: ٤/ ٣٦٢.

(٣) وهي الإبل الداخلة في ملك بيت المال من الزكوات. والخبر عن الطبري: ٥/ ٣٦٧.

له: «هل معك كتاب؟» فقال: «لا!» قالوا: «فيمَ أُرسلتَ؟» قال: «لا أعلم». قالوا: «ليس معك كتاب، ولا علمَ لك بما أُرسلتَ. إنّ أمرك لمُريب». ففتّشوه فإذا معه كتاب. فقرأوه، فإذا فيه أمرٌ للوالي على «مصر» عبد الله بن أبي سَرْح بقتلِ بعضهم، ومنهم مَن هو من التابعين، وعقوبةُ آخرين في أنفسهم وأموالهم. فرجعوا مُسرعين إلى «المدينة». وسرعان ما انتشر خبرُ الكتاب، بعدما عرضوه على الإمام عليه السلام وعلى غيره ممّن شهد على ما فيه. الأمرُ الذي أثارَ حالةً عامّةً من الغضب والاستهجان جعل من الصعب جدّاً السيطرة على الجماهير الهائجة. وعاد وفدا «الكوفة» و«البصرة» إلى «المدينة». واشتركَ الجميعُ في ضرْبِ الحصارعلى بيت عثمان.

وهذا هو المعروف بالحصار الثاني. وهو الحصار الذي انتهى بقتل الخليفة.

٤

ما من ذكرٍ خاصٍّ بمالك في كلّ ما عرضنا له من أحداثِ تلك الأيام العاصفة، منذ خروجه من «الكوفة» على رأس ممُثّليها. وما من ريبٍ في أنّ غيابَ ذكره ليس إلا لأنّ الأمرَ كان حالةَ هياجٍ جماهيريّ جَمْعيّ. حيث يضيعُ فيه القادةُ الذين من نمط الأشتر. وحيث يكون السلوكُ والفعلُ للناس ولمُحرّكاتهم وحوافزهم، التي تدخُلُ في باب السّلوك الجَمْعي. يشهدُ لذلك أننا لا نجِدُ أيضاً ذكراً لغيره من قادة المصريين والبصريين.

لكنّ حُضورَ الرجل كان حُضوراً مُميّزاً. أخذَ تَميُّزَه من تقدّمه

وخِبرته في الإدارة والسياسة، ومن سابقته في الجهاد. ومن إمارات ذلك أنّ عثمان عندما اشتدّ عليه الحصارُ بعث يستدعيه. فسأله: «ياأشتر، ماذا يُريدُ الناس؟».

من الواضح أنّ هذا السؤال قد طرَحَه صاحبُه أثناء الحصار الثاني. ومن الواضح أيضاً أنه ينبغي فهمُه بغير ما تؤدّيه كلماته. ذلك لأن ما «يُريدُ الناس» أمرٌ معروفٌ، قد صرخوا به مرّاتٍ لا تُحصى. بل إنّ عثمان، الذي كان قد بدأ يُعاني من قلقٍ بالغٍ على مصيره الشخصي، كان يُريدُ أن يعرف إلى أيّ مدى يُمكنُ أن يصِلَ الناس في هذا الحِراك.

وعليه فقد أجابه الأشترُ فقال: «يُخيّرونك بين أن تخلعَ لهم أمرَهم، أو تَقَصَّ من نفسك. وإلا فهم قاتلوك». وهذا تصويرٌ دقيقٌ جدّاً وصريحٌ لتوجّهات الثائرين. فما قبِلَ عثمانُ خصلةً من الاثنتَين[1].

ثم أنّ علينا أن نُلاحظَ أنّ السائلَ قد أخرجَ الأشتر من عموم السؤال. فلم يقُل له، مثلاً: ماذا تُريدون؟ مع علمه بأنه من قادة الثورة عليه. ومن هنا فإنّ المغزى الأساسي لسؤال عثمان له دون غيره أنه كان يعرفُ أنّ الأشتر على اطلاعٍ تامٍ على مُحرّكات الثائرين وحوافزهم وتوجُّهاتهم. دون أن يكون بالضرورة راضياً عن كلِّ ما يحدُثُ في سياق هذا الهياج العامّ. وأيضاً على أنه سيصدقُهُ القولَ، ولا يغُرّهُ فيُخفي عنه الحقيقة. وفي ذلك كلّه شهادةٌ ضمنيّةٌ لحُسن تقدير الأشتر للأُمور ولشرفه وصدقه وشجاعته الأدبيّة.

ومن إمارات ذلك أيضاً أنّ عثمان خاطبَ الناسَ قُبيل مقتله، يُدلُّ عليهم بمبرّاتٍ كان قد عملها، وكلماتٍ عن رسول الله (صلوات الله عليه وآله

(١) الطبري: ٤/ ٣٧١ وأنساب الأشراف: ٥/ ٩٢.

رسلم) بحقّه، وما إلى ذلك. فقام الأشترُ فقال مُخاطباً الجَمْعَ الهائج: «لعلّه قد مُكِرَ به وبكم»[١]. وهذه دعوةٌ إلى التّروّي والتبصُّر وطلبِ الحقيقة. وفي رواية أُخرى للبلاذُري أنه قال: «ارجعوا، فوالله إنّي لأسمعُ حَلْفَ رجلٍ قد مُكِرَ به ومُكِرَ بكم». فقال له أحد المصريين: «انتفخَ سحرُك يا أشتر»[٢].

كما كان يسعى بنفسه إلى أن يكونَ على بيّنةٍ من أمره في هذا المُعترَك الصاخب. ومن ذلك أنه دخل على عائشة، وعثمانُ محصور، فسألها: «يا أُمّ المؤمنين، ما تقولين في أمر هذا الرجل؟ «فقالت: «معاذَ الله أنْ آمُرَ بسفْكِ دماء المُسلمين وقتلِ إمامهم واستحلالِ حُرمتهم». فقال: «كتبتُنّ إلينا، حتى إذا قامت الحربُ على ساق أنشأتُنّ تنهيننا!»[٣]. ومن المعلوم أنّ عائشة كانت ممّن ألّبَ على عثمان.

٥

خلاصةُ ما نخرجُ به من هذا السّرد، لِما اضطربَ فيه الأشترُ حتى هذه المرحلة من سيرة حياته الحافلة، أنه رجلٌ تتجاوزُ مطالبُهُ من هذه الحياة غاياتِ نفسه. هجرَ وطنه دون أن يلتفتَ إلى الوراء. مُنجذباً إلى النور الذي شعّ من «الحجاز». فمنحَ نفسه خالصةً للدين الجديد، الذي وضعَ للأمّةِ النّاشئةِ رسالةً نهضويّةً شاملة. وفي هذا السبيل شاركَ في المعارك الكُبرى ضد الدولتَين الرّوميّة في الشمال والفارسيّة في الشّرق. ولكنّه ما عتّمَ أن اكتشفَ أنّ الانتصارات التي ساهم في صُنعها قد قطفتْ

(١) الطبري: ٤/ ٣٨٣.
(٢) أنساب الأشراف: ٥/ ١٠٢.
(٣) نفسه: ٥/ ٩٦.

ثمارَها سُلطةٌ ليس لها أدنى علاقة بأيّ شئ سام. بل إنها تحملُ ذهنيّةً رِدّيَّـةً، فلا تجدُ أدنى غضاضةٍ في التصريح جهاراً بأنها تحملُ فكراً عمادُهُ الاستئثار: «إنما السّوادُ بستانُ قريش»، «إنما أنت خازنٌ لنا». ومن هنا رأيناه يُحوّلُ عملَه إلى ساحة العمل السياسي. حاملاً فكراً مُعارضاً لنهج الإثرة والاستئثار. فكانت النتيجةُ أن قُمعَ ونُفي. ممّا كان سبباً لرفع درجة حِراكه، مُستنداً إلى دعم الناس له. فأفلحَ من هذا السبيل في تنظيم أوّل اعتراضٍ ناجحٍ على النهج الاستئثاري، وتنصيبِ سُلطةٍ محلّيّةٍ في «الكوفة» مقبولةٍ من أهلها. كان ذلك إنجازاً غير مسبوق. سنّ للناس من بعدُ طريقاً لاحباً فسلكوه. ثم أنّه شاركَ من موقع الضّرورة في الثورة على عثمان. بعد أن وصلتْ سياسةُ الاستئثار إلى حَدٍّ لا يجوزُ السكوتُ عليه. لكنّ مُشاركَته في هذه الثورة كانت، والحقُّ يُقالُ، مُشاركةَ مَن يتلمّسُ طريقَه بحذَر. كأنما خشيةَ تحوّلِ الثورةِ المُحِقّة مبدئيّاً إلى فتنة. فلم يُذكَر إطلاقاً أنه اشترك في أيّ عملٍ من أعمال العُنف. فكأنه، بل هو بالتأكيد، كان يُدرك جيّداً أنه يعملُ ضمنَ هامشٍ ضيّق، عِمادُه مبادئُ الإسلام في الشّرعيّة مفهوماً ووظيفةً. لكنّ هذا الهامش الضّيّق، كان مُحاصَراً من جانبيه بغائلتيَن مُميتتيَن. غائلةُ السّكوتِ والرُّكون إلى الدّعَة والمُوادعة. ممّا سيمنحُ التحريفيين فرصةَ ترسيخ تحريفهم في الأداء السياسي العملي بل حتى في الفكر والنظريّة. وغائلةُ ترْكِ الجماهير الغاضبة المُستَلَبَة تبني حِراكَها على حالة الغضب وإيقاع القصاص الذي، بصرف النظر عن أحقّيّته أو عدمها، فإنه يفتقرُ، ككُلّ سلوكٍ جَمْعيّ، إلى الرؤية السياسيّة الدقيقة. التي يجب أن تضعَ في اعتبارها المآلَ والنتائجَ الآجلة. خصوصاً وأنّ السّاحةَ حافلةٌ بصنوف التناقضات الموروثة من الجاهليّة، التي لم يُغادروها إلا بالأمس القريب.

ومع ذلك، مع كلِّ هذه الدّرجة من النُضج السياسي، ومع كلِ

الاندفاع الثّوري الحَدّي وراءَ الأفكار التي آمن بها، ممّا قرأناه في أدائه حتى الآن ـ، فما هذا الذي عرفناه من سيرة الأشتر حتى الآن هو الصّورةُ التي دخل بها التاريخَ من أوسع أبوابه. بل إنّ الأشترَ الذي نعرفه، حتى الصّورةَ الشعبيّةَ له، هو ثمرةُ اتصاله بالإمام علي عليه السلام. وإنْ تكُن تلك المعالم من شخصيّته بمثابة الأساس الذي لابُدّ منه لفَهم سيرته إجمالاً. حتى ما كان منها ممّا يدخلُ في باب التشنيع وتشويه الصّورة، ممّا لم ينجُ منه عامّةُ أصحاب الإمام عليه السلام.

هكذا سيكون علينا فيما بقي من هذه السَيرة أن نقِفَ على سيرة الأشتر، بوصفه تابعيّاً صادقاً لإمامه.

الأشترُ مع الإمام علي عليه السلام

١

ليس في يدِنا أيُ دليلٍ على أن الإمامَ عليّاً ومالكَ قد تعارفا تعارُفاً مُباشِراً قبل العام ٣٥ هـ/ ٦٥٥م. وعلى كلّ حال، فإننا قد عرفنا ممّا فات من هذه السّيرة، أنّ ميدانَ أعمال الأشتر كافة كان بعيداً جدّاً عن «المدينة»، حيث كان المقامُ الطبيعيُّ للإمام عليه السلام». وبناءً على ذلك فإنّنا نذهبُ إلى أنّ اللقاءَ الأوّلَ بين الاثنَين لم يحصل إلا في «المدينة»، في ظرف الثورة على عثمان.

هذا، على أنّنا نعرفُ أيضاً، أنّ الدّعوةَ إلى خلْع عثمان وبيعة علي عليه السلام قد نادى بها أولَ ما نودي في «الكوفة» زعيمان من قبيلة النّخَع، قوم الأشتر، هما كُمَيل بن زياد النّخَعي وعمرو بن زُرارة النّخَعي[١]. وقد عُرفَ الأوّلُ منهما بورعه وتقواه، وإليه يُنسبُ الدعاءُ الشهير المعروف بـ (دعاء كُمَيل)، لأنه هو الذي وعاهُ ورواهُ عن الإمام عليه السلام. أمّا الثاني فهو مُناضلٌ سياسيٌّ عريقٌ. كان أولُ مَن رفعَ صوتَه مُنَدّداً بسياسة عثمانَ ووُلاته. ومن أوائل المَنفيين من أهل «الكوفة» إلى «الشام».

---

(١) أنساب الأشراف: ٥/ ٤٠٢.

ثم أنّ الأشترَ كان، في الأشهر الثلاثة أو الأربعة التي أمضاها في «المدينة»، يرى إقبالَ الناس على الإمام. كما كان يلحظُ أنه كان عندهم الوحيد الذين يمحضونه ثقةً مُطلقةً في المُلمّات من بين العشرات من معارف الصّحابة.

فمن هذا وذاك تشكّلَ انصرافُ الأشتر إلى الإمام عليه السلام. وبدا ذلك أولَ ما بدا حين طُرحتْ مسألةُ الخلافة.

٢

ما مضتْ أيامٌ معدوداتٌ على مقتل عثمان، وهداتْ الأمور، و«المدينةُ» قد خلَتْ من زُعمائها: الأمويّون قد نجوا بأنفسهم من غضب الثائرين إلى «مكّة»، وخرجَ كبارُ الصّحابة كُلٌّ إلى مكانٍ أو غيره[1] ـ، حتى كان لا بُدّ من أن يكون، وطُرحتْ ضرورةُ ملءِ المركز الشّاغر بمقتل الخليفة.

كان الأنصارُ والكوفيّون والمصريّون يميلون إلى علي عليه السلام. وقيل أنّ مَيْلَ أهل «البصرة» كان إلى طلحة بن عُبيد الله. وكلامُ المصادرفي هذا مُضطربٌ اضطراباً كبيراً. وما من عجبٍ في ذلك. فهذا حديثٌ على النوايا والسّرائر وما تُكنُّه النفوس. حيث ما يراهُ الرّاءون منها قد يكونُ مرآة نفوسهم هم.

مهما يكُنْ، فقد كان من الضروري جدّاً، في ذلك الظرف البالغ الالتباس، أن لا تُترك الأمورُ للجماهير ونزعاتها، التي وإنْ عبّرتْ بأدائها السياسي حتى الآن عن وعيٍ عميقٍ على حقوقها الأساسيّة المُشترَكَة،

(١) الطبري: ٤/ ٤٣٢.

فإنها في مسألة مُهمّةٍ كالخلافة قد تنكصُ على أعقابها، فتذهبُ مذاهبَ شتّى وراءَ انشطاراتها الاجتماعيّة. وفي رأسها طبعاً الرّابطة القبَليّة. الأمرُ الذي قد يؤسّسُ لفتنةٍ أكبر.

من هنا فقد رأينا الإمامَ عليه السلام يُبادرُ لدَرْءِ الخطر. فيُخاطبُ الناس خطابَ المُرشِدِ المُعلّم، فيقول:

«الواجبُ في حُكم الله وفي حُكم الإسلام على المسلمين بعدما يموتُ إمامُهم أو يُقتَل [....] أن لا يعملوا عملاً، ولا يُحدِثوا حَدَثاً، ولا يُقدّموا يداً أو رِجلاً ويُبدوا شتيئاً، قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً عالماً [... الخ.][1].

وكان من قوله في خُطبةٍ له أُخرى:

«أيها الناس، إنّ هذا أمرُكُم. ليس لأحدٍ فيه حقٌّ إلا مَن أمّرتُم»[2].

هذا كلامٌ نراهُ جديداً على عامّةِ الناس. أعلنَ فيه الإمامُ بصريحِ العبارةِ أصالةَ النظامِ السياسيّ وضرورتَه، بحيث يرقى أداؤهُ إلى مرتبةِ الواجبِ الشّرعيّ: «الواجبُ في حُكم الله.... الخ.». ويحصُرُ حقَّ اختيارِ رأس السُلطةِ بالأُمّةِ بما هي أُمّة: «إنّ هذا أمرُكُم». ونُذكّرُ هنا بقولة الأشتر السّالفة الذّكر لعثمان: «أنْ تخلعَ **أمرَهم**». التي هي نفسها مقولةُ الإمام: «**أمرُكم**». ولنرَ في ذلك ما يدُلُّ على التناغم الفكريّ التّامّ بين الأشتر وإمامه.

نظنُّ أنّ كلمات الإمام عليه السلام هي التي جعلتْ الناس يحسمون

(١) النّوري: مُستدرَك الوسائل، ط. إيرن طبعة حجريّة، لات: ١/ ٤١.

(٢) المجلسي: بحار الأنوار، ط. بيروت ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م: ٣٢/ ٧.

خيارَهم، فتمّتْ البيعةُ له. وكان الأشترُ أوّلَ مَن بايعه[١]. بل وكان له دوْرٌ بارزٌ في قمْعِ بعض الخارجين على الإجماع[٢].

٣

ها إنّ الثورةَ قد وصلتْ إلى كلِّ مقاصدها فيما يبدو. فها هي دولةُ الإثرة والاستئثارقد سقطتْ. ونصَبَتْ مَن لا يُشكُّ بعدله وعلمه. وبدأ مَن جمعتهُم يتفرّقون عائدين كلٌّ إلى وطنه. لكنّ الأشتر بقي إلى جنب إمامه. وكأنّه قد أحسّ بما تكتمه الأيامُ، وبأنّ الأُمورَ لم تصِلْ إلى مُستقرّها الأخير بعدُ.

في الوقت الذي هدأتْ فيه «المدينة» واطمأنّ أهلُها، كان في «مكة» مَنْ يعملُ على إعادةِ مجاري الأُمور إلى الوراء. وما من عجبٍ في ذلك، وليس فيه ما يُفاجئ العارف. فقد كانت نتيجةُ الثورة خسارةً كبيرةً للأرستقراطيّةِ القُرشيّة، وخصوصاً للبيت الأُمويّ، الذي كان على كلّ حال الخاسرَ الأكبرَ بالإسلام. ولكنه ظنّ للحظةٍ أنه بالبطانة التي أحاطتْ بعثمان قد استعادَ كلَّ مواقعه وأكثر.

استقرّتْ عائشةُ في «مكة» تستنهضُ أهلها. طارحةً شعاراً ذا وجهيَن: التخلُّص من حُكم الغوغاء، على قاعدةِ الطّلب بدم عثمان[٣]. وهما شعاران مُوجّهان توجيهاً مقصوداً. الأوّلُ منهما يُحرّكُ كوامنَ الارستقراطيّة القُرشيّة. أمّا الثاني فإنه يجذبُ الأُمويين ومعه ثرواتهم

(١) الطبري: ٤/ ٤٣٣.
(٢) نفسه: ٤/ ٤٢٨ و٤٣٥.
(٣) كان أول ما قالته بعد أن بلغتها البيعة للإمام: «إنّ الأمر لا يستقيم ولهذه الغوغاء أمر، فاطلبوا بدم عثمان «(الفتنة ووقعة الجمل/ ١١٣ والطبري: ٤/ ٤٤٩).

الكبيرة، التي كان التحرّكُ المُضادُّ في أمسّ الحاجة إليها. فكأنّ الزمانَ قد استدارَ كهيئته قبل ثلاثة عقود. وكأنما «مكة» تُعِدُّ وتستعدُّ لتستعيدَ كلَّ ما خسرته حتى الآن مرّتين في مُواجهة «المدينة». مرّةً حين هُزمتْ نهائيّاً بالفتح. وثانيةً حين فرضَ «غوغاؤها» على منصب الخلافة عدوَّها اللدود وقاتِلَ أبنائها عليّاً بن أبي طالب. وانضمّ إليهم طلحةُ والزُّبير، لِما كان في نفسيهما من طمعٍ بالخلافة، أو على الأقلّ بإمارةٍ على «البصرة» و«الكوفة». لكنّ عليّاً عليه السلام أبى هذه عليهما[1]، لعلمه بما في نفسيهما من أُمورٍ تتنافى مع خطّته في بسْط القسط. والتأمَ شملُ هؤلاء ومَن انضمّ إليهم يتشارورن. إلى أن استقرّ بهم الرايُ على الخروج إلى «البصرة». بعد أن أقنعوا عائشة بالخروج معهم، لعلمهم بأنّ ما يعملون عليه لا يمكنُ أن يتمَّ إلا معها.

٤

كانت الأخبارُ تصِلُ تباعاً إلى الإمام عليه السلام بما يُدبَّرُ في «مكة»، ثم بخُروج عائشة بمَن معها، ومنهم بنو أُميّة ومَن حولهم، باتجاه «العراق». كان ذلك نذيراً لا ينقصُهُ الوضوح بالخطورة التي تنطوي عليها حركةُ هؤلاء. خصوصاً وأنّ حركتهم جرتْ بعد تهيئاتٍ تولّاها عبد الله بن عامرالحضرمي، والي عثمان السابق على «البصرة»، الذي موّلَ الحركة. وهو الذي وجّهها إلى «البصرة»، وكان بعضهم يُريدُ «الشام»[2].

أمر الإمامُ عليه السلام بأن يُنادى في الناس بالتأهُب للمسير إلى «العراق». وهذا بمثابة أمرٍ بالنفير العامّ على كلّ قادر. وأتاهُ عددٌ من رجالات

(١) الطبري: ٤/٤٢٩.

(٢) الطبري: ٤/٤٥٣.

«المدينة» يعتذرون إليه من الخروج، بحُجّة أنّ هذه فتنةٌ، أو بأنهم لا يُقاتلون مُسلماً. وبلغ ذلك الأشتر، فدخل على الإمام وقال له:

«يا أمير المؤمنين، إنّا وإن لم نكُن من المهاجرين والأنصار، فإنّا من التابعين بإحسان. وإنّ القومَ وإن كانوا أولى بما سبقونا، فليسوا بأولى بما شرَكناهُم فيه. وهذه بيعةٌ عامّةٌ، الخارجُ منها طاعنٌ مُستعتَبٌ. فحُضّ هؤلاء الذي يُريدون التخلّفَ عنك باللسان، فإن أبوا فأدّبهم بالحبس».

فقال عليٌ عليه السلام: «بل أدعُهُم ورأيَهُم الذي هم عليه»[1]. وقولُ الإمام هذا أشبهُ بما تُسمّيه الأخلاقُ المدنيّةُ اليوم بحقّ المُواطن في الامتناع عن القتال في حربٍ إذا كان ذلك يُخالف مُعتقدَه. ذلك لأن إزهاق نفس إنسان لا يكفي لحصول راحة الضمير فيه أن يكون امتثالاً لأمر مَن تجبُ طاعتُه، في أصل القتال، أو في قتل هذا الإنسان بالذات. بل لا بُدّ مع ذلك من الاقتناع الشخصي بصواب العمل وأخلاقيّته، وإلا أودى بصاحبِهِ إلى أزمةِ ضميرٍ قاسية.

بينما كانت الاستعداداتُ تجري للمسيرعلى قدمٍ وساق، جاء الأشترُ يستأذنُ الإمامَ عليه السلام في أن يتقدّمه إلى «الكوفة» لحشدِ الناس. وكان ممّا قاله: «... فإنّ أهلَ المِصْر [يعني الكوفة] أحسنُ شئ لي طاعة». فإذن له. فأقبلَ حتى دخلها، فوجد واليها أبا موسى الأشعري يخطبُ في الناس يُثبّطهُم عن الخروج. فجعل الأشترُ لا يمُرُّ بجماعةٍ من الناس في مجلسٍ أو مسجدٍ إلا دعاهُم قائلاً: «اتبعوني إلى القصر!». ثم اقتحم بهم القصرَ، وهو مقرُّ الوالي، فأخرجَ منه جماعةَ الأشعري. ونمى ذلك إلى علي عليه السلام فولّى عليها غيرَه[2]. وبذلك أسكتَ الأشترُ الصوتَ

(١) الأخبار الطوال/ ١٤٣.

(٢) مروج الذهب/ الفقرة ١٦٣٠.

المُثبّط، الذي كان من المُمكن أن يكونَ لتأثيره أسوأ العواقب على المعركة القادمة.

ونزلَ الإمامُ «ذا قار» بمَن جاء معه من «الحجاز». حيث التحقتْ به الجُمُوع الكبيرة القادمةُ من «الكوفة»، ممّن كان للأشتر اليد الطُولى في استنفارهم. ثم سار على تعبئةٍ، والأشترُ على ميمنته، باتجاه «البصرة». حتى نزلَ الموضعَ الذي نشبتْ فيه المعركة.

سارَ السّاعون بالصُلح بين الطرفين. وأوشكتْ المساعي أن تصِلَ مرّةً إلى غايتها الحميدة. خصوصاً بعد أن أعلنَ الزُبيرُ اعتزالَ القتال، بعد أن ذكّره الإمامُ عليه السلام بما كان النبيُ (صلوات الله عليه وآله وسلم) قد قال له مرّةً: «لتُقاتلنّه وأنت له ظالم»[١]. لكنّ القتال نشبَ فجأةً فيما قيل، دونما قرارٍ من أحد من رؤساء الطرفين. والمؤرّخون يذكرون في هذا السّياق «الذين أثاروا أمرَ عثمان»[٢]، بوصفهم الذين أوقدوا نار الحرب. والروايةُ إجمالاً واهيةٌ جدّاً لا تثبتُ للنقد. خصوصاً في مُقابلِ روايةٍ تختلفُ عن هذه اختلافاً كُلّيّاً، فتصِفُ وصفاً دقيقاً مُفصّلاً الإجراءات الشّرعيّة الدقيقة التي اتخذها الإمام عليه السلام قبل أن يأمرَ بالقتال. ومنها خطبته الشهيرة التي ضمّنها وصاياه للمُقاتلين، التي يتخذُها فقهاءُ جميع المذاهب أصلاً في فقه قتال البُغاة[٣] وفي ختام تلك الإجراءات دعا الزُبيرَ فذكّره بمقالة رسول الله (صلوات الله عليه وآله وسلم). وعلى الأثر أعلن اعتزالَه القتال.

ودارتْ رحى الحرب لساعاتٍ معدوداتٍ، سقط فيها آلافُ القتلى.

---

(١) نفسه/ الفقرة ١٦٣٤.

(٢) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ط. بيروت ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م: ٣/ ٢٤٢ والطبري: ٤/ ٥٢٥.

(٣) كل ذلك في: مروج الذهب/ الفقرتان ١٦٣٣ و١٦٣٤.

ثم وقعتْ الهزيمةُ بأهل «البصرة». وتقدّمَ الأشترُ من الجمل الذي يحملُ عائشة، وكان عبد الله بن الزُبير هو الآخذُ بخُطامه، فاقتتلا. فضربه الأشترُ على رأسه، فجرحهُ جُرحاً شديداً. وضربه عبدُ الله ضربةً خفيفةً. فاعتركا وسقطا على الأرض عن فرسيهما يعتركان على الأرض، والأشتر قد علا ابن الزُبير وهذا يصيح:

اقتلوني ومالكاً اقتلوا مالكاً معي[1]

فحمل أصحابُ كُلٍّ منهما وخلّصَ صاحبَه. وكان الأشترُ حين يذكرُ هذه الواقعة يقول: «ما أُحبُّ أن يكون قال والأشتر [يعني بدلَ قوله «مالكاً»]».

وكان الناسُ لا يعرفونه باسمه مالك. ولو انه قال الأشتر لَما نجا. ولكان من المؤكّد أن يُقتَل.

٥

ما إنْ وضعتْ الحربُ أوزارها حتى اتجهت عنايةُ الإمام وفريقه إلى إزالة كلّ ما يُمكنُ إزالته من آثارها المعنويّة السيّئة. ولقد حرِصَ المُنتصرون حرصاً خاصاً على أن لا تُنالَ عائشةُ بأدنى سوء. مع أنّها كانت السببَ والغطاءَ الأقوى لأوّلِ حربٍ أهليّةٍ في الإسلام. وعوملتْ بكامل الاحترام الذي يليقُ بمقام زوجة النبي (صلوات الله عليه وآله وسلم). ومن ذلك أنّ الأشترَ اشترى جملاً بثمنٍ كبيرٍ وأرسله إليها، ليكون بديلاً عن الجمل الذي عُقر في المعركة[2]. وكان من أثرِ هذه المُعاملة الحسنة عن غير استحقاق أنّ عائشة خاطبتْ الإمامَ قائلةً: «إنّي أُحبُّ أن أُقيمَ معك،

(١) نفسه/ الفقرة ١٦٤١.

(٢) الطبري: ٤/ ٥٤٢.

فأسيرُ إلى قتال عدوّك عند مسيرك». ولكنّ الإمام رفض، طبعاً، هذا العرض وأمَرَها فرجعت إلى بيتها في «المدينة»»[١].

ولقد سُئل الأشترُ فيما بعد، فقيل له: «قد كنتَ من الكارهين لقتل عثمان. فما الذي أخرجك بالبصرة؟ «يعني: مع الإمام عليه السلام يومَ الجمل. فقال: «إنّ هؤلاء بايعوا ثم نكثوا. وكان ابنُ الزُبير هو الذي أكرهَ عائشةَ على الخُروج. فكنتُ أدعو الله عزّ وجلّ أن يُلقينيه. فلقيَني [يعني يومَ الجمل] كفّاً بكفٍّ. فما رضيتُ بشدّة ساعدي أن قُمتُ في الرّكاب، فضربتُه على رأسه فصرعتُه»[٢].

٦

فهذه مَشاهدُ من سيرة الأشترمنذ اتصاله بأمير المؤمنين عليه السلام في «المدينة» في مُضطَرَب الثورة على عثمان، حتى يوم الجمل المشؤوم في العاشر من شهر جُمادى الأُولى سنة ٣٦ هـ/ ٦٥٦ م، أي في مُدّة ستة أشهرٍ تقريباً. سُقناها ضمن سياقها التاريخيّ من الأحداث المُتلاحِقةِ. سعياً إلى مَعونةِ القارئ على تركيب صورةٍ في ذهنه عن صاحب السّيرة.

في سبيل مُتابعةِ هذا الهدف نقول، إنّ الذي يُستفادُ من تلك المشاهد، أن الرجلَ كان من ذوي الحَزْم والحَسْم والاعتداد بالرأي. ليس يتردّدُ إطلاقاً في اتخاذ الإجراء الكامل والحاسم فيما يرى أنه الصّواب وما يجبُ أن يكون.

فلقد رأيناهُ يعملُ من عند نفسه على عَزْلِ أبي موسى الأشعري من منصب الولاية على «الكوفة». وذلك حينما رآه، وهو مُمثلُ الخليفة

(١) مروج الذهب/ الفقرة ١٦٤٤.
(٢) الطبري: ٤/ ٥٢٠.

الشّرعي، يتخذُ لنفسه سياسةً خاصّةً، دون الاكتراث برأي وسياسة السُلطة العُليا. وهذا عملٌ ينطوي على نزقٍ وطيشٍ وجهلٍ تامٍ بقواعد العمل الإداري. ولقد كان عليه، ما دام له رأيٌ خاصٌّ فيما هو الصالح، أن يعتزلَ العملَ أوّلاً. ثم له بعدُ أن يُصرّح بما يراه، أو أن يتخذَ لنفسه موقفاً حيث يلزم. وسلوكُ الأشتر في تلك الحالة أشبه بحالة الضابط في الميدان، حين يلحظُ ما يُهدّدُ الجُهدَ الحربي. فيتّخذُ فوراً الإجراءَ المُناسب الحاسم على مسؤوليته. دون إلزامه بمُراجعةِ القيادة بالضرورة.

ثم أننا قد سمعناهُ وهو يُصرّحُ بعزمه على أن يُنزلَ العقابَ بنفسه بعبد الله بن الزُبير. لأنه كان يعلمُ أنه من الأسباب الرئيسة في الفتنة. وأنّه هو الذي «أكره» عائشةَ على الخروج على رأس ناكثي البيعة. وبالفعل ترصّده في المعركة. حتى رآه وقد أخذ بخطام الجمل. فما اكتفى بشدّة ساعده ليضربَه بسيفه، فرفع جسمَه مُعتمداً على الرّكاب. وهذه حركةٌ قتاليّةٌ يُقصدُ منها تركيزُ كلّ قوّة المُهاجم، من شدّة ساعده وثقل جسمه معاً، في حدّ سيفه. فصرعه ولم يُمكّنْ من قتله كما عرفنا.

كما رأيناهُ ذا بصيرةٍ سياسيّةٍ نافذة. بحيث يرى عواقبَ الأُمور، ويميز بعضها عن بعض. فمع أنه كان من أبرز مَن ندّدَ جهاراً بأفعال عثمان، وعمل كلَّ ما في وُسعه لحشْد الناس وتحريضهم عليه، فإنه لم يكُنْ يرى أنّ العلاجَ هو في إيراده مَوردَ الهلاك. وإنْ أنذرَ الخليفةَ شخصيّاً بما كانت الأُمور مُتجهةً إليه، ومنها قتلَهُ كخيارٍ أخير. ولعلّه إنما قصدَ من إنذاره، من ضمنِ خيارَين آخرَين، أن يدفعَه إلى إصلاح أمره والتخلّص من بطانته السيئة. وبذلك تجتنبُ الأُمّةُ الفتنة.

لكنه حينما رأى عائشةَ ومَن معها ينفخون في نار الفتنة بعد أن هدأت الأمور، ووصلتْ إلى مُستقرّها، برضىً من الناس وغبطة. مُتوسّلين بذرائع واهية. فإنه لم يتردّدْ في المُشاركة بقوّةٍ في قتالهم حاشداً ومُقاتلا.

إلا أنّ الخطوةَ ذات الدّلالة الخاصّة، هي في إهدائه عائشةَ جَمَلاً بدلاً عن الذي عُقر في المعركة. من الواضح أنَ هذه المُبادرة غير المُتوقّعة منه مُوجّهةٌ ليس إلى عائشة فقط، وإنما أيضاً إلى كلِّ الذين يرون بحقّ أن زوجة النبي (صلوات الله عليه وآله وسلم) ينبغي أن تكون دائماً موضع تكريم. ومن المفهوم أنّ تلك الخطوة كانت مُساهمةً ذكيّةً في إزالة الآثار المعنويّة السيئة للحرب

٧

انتصر الإمامُ عليه السلام يومَ الجمل، ولكنّه كان أقلُّ الناس سروراً بهذا النصر، لِما سقط في المعركة وقبلها من القتلى. وقد صوّر المسعوديُّ حُزنَ الإمام بهذه الكلمات: «واشتدّ حُزنُ عليّ على مَن قُتل من ربيعة قبل وروده البصرة، وهم الذين قتلهم طلحةُ والزُبير من بني عبد القيس وغيرهم من ربيعة. وجدّدَ حُزنَه قتلُ زيد بن صوحان العبدي [....]. فكان عليٌّ يُكثرُ من قوله:

يالهفَ نفسيّ على ربيعة ربيعةُ السّامعةُ المُطيعة[1]

من وُجهة نظرٍ تاريخيّة، فالظاهرُ أنّ انتصارَه المعنويّ كان أكثرَ أهميّةً بكثير من انتصاره العسكري. ذلك أنّ سلوكَ خصومه، خصوصاً بعد اعتزال طلحة والزُبير قبل مقتلهما، وأيضاً خصوصاً بعد تراجُع

(١) مروج الذهب/الفقرة ١٦٤٥.

عائشة، وظهور خداعها الذي كان سبباً في إزهاق آلاف الأرواح[١] ـ، كلُ ذلك أظهر بوضوح هُزالَ وتهافُتَ الأُطروحة السياسيّة لخصومه، في مُقابل السلوك النبيل للإمام عليه السلام. ومن هنا فإنّه ما أن ألقتْ الحربُ أوزارَها حتى أقبلَ أهلُ «البصرة» على البيعة للإمام الذي قاتلوه بالأمس، بكامل الرّضى والغبطة. ثم تتابعتْ البيعةُ له من أهل «مصر»، والمناطق الرئيسة في بلاد الفُرس.

٨

إلى هذا الحدّ بدا وكأنّ الأُمور قد استقرّتْ، أو غدتْ أقربَ ما يكون إلى الاستقرار التامّ. بحيث أنّ الإمام عليه السلام أمّن قادةَ خصومه: عبد الله بن الزُبير، ومروان بن الحكم، والوليد بن عُقبة وغيرهما من بني أُميّة. ولم يبقَ إلا «الشام» وقد غلبَ عليه معاوية. فرجع الإمامُ إلى «الكوفة» ورجع معه الأشتر.

جلس معاويةُ في منطقة حُكمه دون أن يُحرّك ساكناً، مُنتظراً انجلاءَ الأُمور في «الحجاز» و«العراق». فلمّا هُزمَ فريقُه، شَرعَ في حِراكٍ سياسيّ مُوجّهٍ إلى قاعدته المحلّيّة.

---

(١) وقد سجّل الشعراء في شعرهم ما يُصوّرُ فجيعة الناس بالقتلى وبالانخداع معاً. ومن ذلك قولُ امرأةٍ من عبد القيس وقد فُجعت بمقتل عددٍ من أُسرتها:

شهدتُ الحروبَ فشيبنني ... فلم أرَ يوماً كيوم الجمل
أضرُّ على مؤمن فتنةً ... وأقتله لشُجاعٍ بطل
فليت الظعينة في بيتها ... وليتك عسكرُ لم ترتحل

و«الظعينة» عائشة، و«عسكر هو اسمُ الجمل الذي كان يحمل هودجها.

وقولُ رجلٍ من أهل «البصرة»:

لقد أوردتنا حومةَ الموت أُمّنا ... فلم ننصرف إلا ونحنُ رِواءُ
أطعنا بني تيمٍ لشقوة جدّنا ... وما تيمُ إلا أعبُدٌ وإماءُ

اتخذَ معاويةُ من واقعةِ قتْلِ عثمان قضيّةً مركزيّةً في سياسته الرّاميةِ إلى الوُصول إلى منصب الخلافة. بوصفها قضيّةً مَطلبيّةً، أولاً، تعملُ على الاقتصاص من قاتليه. ثم بوصفها وسيلةً سياسيّةً، عملتْ على تحريض الناس على الخليفةِ الشّرعيّ شخصيّاً، بزعْم أنه هو قاتلُه. وفي سبيل هذا وذاك علّق قميصاً قال إنه قميصُ عثمان المُخضّب بدمائه على منبر الجامع، وفي أردانه أصابع مقطوعة، زعم أنها أصابعُ زوجة الخليفة المقتول.

ورأى الإمامُ عليه السلام، عملاً بمبدأ الإنذار قبل العمل، أنْ يُعجّلَ بتوجيه رسالةٍ إلى معاوية، يدعوه فيها إلى الدّخول فيما دخلَ فيه الناسُ والبيعةِ له. فأتاهُ والي عثمان المعزول على «همَذان» جريرُ بن عبد الله البَجَلي يقول: «ابعثني إليه، فإنّه لي وِدّ [أي: صديق] حتى آتيه فأدعوهُ إلى الدّخولِ في طاعتك». الأمرُ الذي حرّكَ ريبةَ الأشتر، فقال للإمام: «لاتبعثهُ ولا تُصدّقه، فوالله إنّي لأظُنُّ هواهُ هواهُم ونيّتُه معهم». وكان رأيُهُ أن يكونَ هو الرّسول. وهو رأيٌ يتمثّلُ فيه اندفاعُ الأشتر إلى إعطاءِ القضيّة كلَّ ما في وُسعه. لكنّ الإمامَ رأى المخاطرَ التي ينطوي عليها توجّهُ الأشتر، التي قد تصلُ إلى حدّ قتله بحُجّةِ أنه من قاتلي عثمان، فقال له: «دعه حتى ننظُرَ ما يرجع به إلينا». وهكذا كان. فحملَ البَجَليُّ رسالةَ الإمام إلى معاوية. ثم عادَ بعد أن مكثَ مُدّةً أطولَ من المُتوقّع. وأخذ يصِفُ بُكاءَ أهل «الشام» على عثمان، واجتماعهم على قتال قاتليه، وبيعتهم معاويةَ على قتالهم، وقولَهم أنّ عليّاً شَرَكَ في قتله وآوى قتَلَتَه، وما إلى ذلك. وذلك وصفٌ صحيحٌ للحَملّة التي نظّمها معاوية. لكنّ اندفاعَ البَجَليّ فيه قد رفعَ من درجة الارتياب بهواه وسلامة مقاصده. خصوصاً إنْ نحن أخذنا بعين الاعتبار أنّ إشاعة هذا ومثله سيكون له

أسوأ الأثر على معنويّات مُعسكر الإمام عليه السلام. ودارتْ الأيام، فإذا بالبَجَليّ يفرُّ بمَنْ معه ويلحق بمعاوية[١].

٩

منذ رجوعه من «البصرة» اتخذ الإمامُ من «الكوفة» مقرّاً دائماً له، ولم يرَ «الحجاز» بعدها أبدا. وما أن استقرّ به المقامُ حتى وجّهَ عنايتَه إلى تعيين الوُلاة على الأقطار. ومن ذلك أنّه ولّى الأشترَ على ما كان في يده من «الجزيرة». وهو القسم الشمالي منها، المُسامت لـ «العراق»، وفيه: «الموصل» و«دارا» و«سنجار» و«آمِد» و«هِيت» و«عانات» و«نصيبين». وكان القسمُ الجنوبيُّ منها المُسامت لـ «الشام»، ويفصلهما نهر الفرات، في يد معاوية. وفيه: «حَرّان» و«الرُّها» و«الرّقّة» و«قرقيسيا»[٢]. هكذا تحدّدتْ الجغرافيا السياسيّة للمنطقة المُتواصلة سُكّانيّاً بين الرُّقعة الإسلاميّةِ الشّرعيّةِ، والأُخرى الخارجة عليها.

من الغنيّ عن البيان، أنّ تولية الأشتر دون سواه على منطقة التّماسّ الوحيدة مع مُعسكر معاوية، لم تكُنْ عبثاً. بل إنّ الإمام عليه السلام قد أخذ فيها بعين الاعتبار كفاءاتِه العالية في شؤون الحرب والسياسة. كانت هذه التّولية بمثابةِ إعلانٍ صريحٍ من الإمام بثقته التّامة بالأشتر للمهامّ الجسام.

ثم أنّ من المفهوم أنّ مُهمّةَ الأشتر في منطقة ولايته لم تكُنْ مُهمّةً سُكونيّة، بمعنى أن يضبطها ويُدبّرَ شؤون أهلها، كما في أيّ ولايةٍ هادئةٍ

(١) مروج الذهب/الفِقر ١٦٥٣ و١٦٥٤ و١٦٥٥ والأخبار الطوال/١٥٦ ووقعة صفين/ ٢٨.

(٢) وقعة صفين/ ١٢.

مطمئنّةٍ. بل هي، بالإضافةِ إلى ذلك، تنظرُ إلى التكليف الشّرعي في لزوم عمل كلّ ما في الوُسع لمعالجةِ أمر هذا الخارج على الشّرعيّة بما يُمكن، وفي حُدودِ توجّهاتها السياسيّة وتوجيهاتها القتاليّة.

من هنا فقد عمدَ الأشترُ إلى وضْع المَسالح، أي مخافرَ الحراسةِ المُتقدّمة، على طُول منطقة التّماسّ. وهذا تدبيرٌ عسكريٌّ تقليديّ، لكنّه مُكلِفٌ جِدّاً نظراً لطُولِ خطّ التّماسّ.

ثم أنّهُ، ما أن اطمأنّ إلى ذلك التدبير الوقائي، حتى بدأ تحرّشاته بمَن قِبالهُ على الطّرَفِ الآخَر. فخرج على رأس عسكرٍ قاصِداً «حرّان»، حيث مقرُّ واليها من قِبَل معاوية الضحّاك بن قيس. فلمّا بلغَ الضّحّاكَ ذلك بعثَ إلى أهل «الرّقّة» فأمدّوه. والتقى الجمعان في «مرج مَرّينا»، بين «حرّان» و«الرّقّة». فاقتتلوا أشدّ قتالٍ حتى المساء. ولمّا فصلوا انسحبَ الضّحّاكُ بعسكره تحت جُنح الليل حتى دخل «حرّان» وتحصّن بها. فتبِعه الأشترُ حتى نزل عليها مُحاصِراً لها. ثم تخلّى عن حصارها، بعد أن بلغهُ أنّ والي «حمص» عبد الرحمان بن خالد بن الوليد قادمٌ على راس قوّةٍ كبيرةٍ. ومضى حتى مرّ على «الرّقّة» ثم على «قرقيسيا». وفي هذا قال الشاعرُ، مُخاطباً معاوية، مُنوّهاً ببلاء قومه بني اسد في «مرج مَرّينا»:

أنسيتَ إذ في كلّ عامٍ غارةٌ ... في كلّ ناحيةٍ كرَجل جراد
غاراتُ أشترَ في الخيول يُريدُكم ... بمعرّةٍ ومَضَرّةٍ وفساد
وضع المسالحَ مُرصِداً لهلاككم ... ما بين عاناتٍ إلى زيداد
وحوى رساتيقَ الجزيرةِ كلّها ... غصْباً بكلِّ طِمِرّةٍ وجواد[1]

(١) وقعة صفين/ ١٣.

١٠

لم يطُلْ مقامُ الأشتر في «الجزيرة». والظّاهرُ أنّ الإمامَ استدعاهُ، بعد أن استقرّ رأيُهُ على المَسير إلى «الشام» وقتال معاوية. وذلك على أثر جلسةٍ عقدها مع كبار أصحابه للتشاوُر فيما ينبغي عمله. بعد أن أبى معاويةُ الإصغاء إلى مُناشدة الإمام ونُصحه. وكان ممّن حضر جلسةَ التشاور: هاشم بن عُتبة الزُّهري، المعروف بهاشم المِرقال، وعمّاربن ياسر، وسهل بن حُنيف، وقيس بن سعدبن عبادة. ولم يُذكَرْ الأشترُ في مَن حضرها. ولو انه كان حاضرَ «الكوفة»، لكان حتماً معهم. ولكنّه كان فيها بالتأكيد بعد مُدّة قصيرةٍ، عندما خطبَ الإمامُ عليه السلام في الناس مُعلناً قرارَه، وحرّضهم على التأهُب للمسير. فقام الأشتر وثنّى على كلامه[1].

أثناءَ الأشهُر التالية انشغلَ فريقُ العمل المُحيط بالإمام، من كبار أصحابه من المُهاجرين والأنصار ووُلاة الأقاليم، بالإعداد للتحرّك باتجاه «الشام». إعداداً معنويّاً، بعقْد الاجتماعات الحاشدة لشرْح الموقف ومُقتضياته، والجوابِ على تساؤلات المُتردّدين والمتخوّفين. وإعداداً لوجستيّاً، كما نقولُ اليوم، بمُراسلةِ المناطق واستحضارالمُقاتلين. وجُعلتْ «النُخيلة»، وهي موضعٌ بالبادية غير بعيدٍ عن «الكوفة»، مُعسكرَ تجمّعٍ للقادمين. ومنها سار الجمْعُ باتجاه «الشام». أمامَهم المُقدّمة. تسبقها الطّلائعُ. على أن يلحقهم الإمام عليه السلام بمَن معه في «الرّقّة»، على الجانب الشاميّ من نهر الفرات.

عندما انتهى الإمامُ بالعسكر الرئيس إلى «الرّقة»، حيث مركز التجمّع المُقرَّر، وجدَ أنّ أهلها قد فكّكوا الجسرَ العائمَ المنصوب على

(١) نفسه/ ٩٤ ـ ٩٥.

النهر، قاصدين إعاقةَ تقدُّم عسكره وعُبورَه إلى الجانب الشّاميّ من النهر. وأبوا إعادته، بعد أن أمرهم الإمامُ عليه السلام بذلك. فناداهُم الأشترُ: «يا أهلَ هذا الحصن، ألا إنما أُقسمُ بالله عزّ وجَلّ، لئن مضى أميرُ المؤمنين ولم تُجسّروا له جسراً حتى يعبُر، لأُجرّدنّ السيفَ فيكم». فقال بعضُهُم لبعض: «أليس هذا هو الأشترالذي يفي بما يحلِف أو يأتي بشرٍّ منه؟ «قالوا: «نعم، هو ذاك». فبعثوا إليه مَن قال: «إنّا ناصبون لك جسراً». وهكذا كان، وجاء الإمامُ فعبَرَ عليه بالرجال والأثقال. ووقفَ الأشترُ برجاله، حتى لم يبقَ أحدٌ إلا عبر. وعبرَ هو وحدَهُ آخرَ الناس راجلا[1].

والتقتْ مُقدّمةٌ لجُند الإمام، عليها زياد بن النّضْر وشُريح بن هاني، مُقدّمةَ جُند معاوية. فدعوهم إلى الطاعة فأبوا. فبعثوا إلى الإمام: «إنّا قد لقينا أبا الأعور السُّلمي في جندٍ من أهل الشام، فدعوناهُ وأصحابَه إلى الدُخول في طاعتك فأبوا علينا. فمُرْنا بأمرك!».

فأرسل الإمامُ إلى الأشتر، وقال له: «إنّ زياداً وشُريحاً أرسلا يُعلماني أنهما لقيا أبا الأعور السّلمي في جُندٍ من أهل الشام بسور الرّوم. فنبّأني الرسولُ أنه تركهُم مُتواقفين. فالنّجاء إلى أصحابكَ النّجاء. فإذا أتيتهُم فأنت عليهم. وإيّاك أن تبدأ القومَ بقتال، إلا أن يبدأوك، حتى تلقاهُم وتسمعَ منهم. ولا يجرِمَنّك شنآنُهم على قتالهم، قبل دعائهم والإعذارَ إليهم مرّةً بعد مرّة. واجعل على ميمنتك زياداً [ابن النضر]، وعلى ميسرتك شُريحاً [ابن هاني]. وقِفْ بين أصحابك وسطاً. ولا تدْنُ منهم دُنوَّ من يُريدُ إنشابَ الحرب. ولا تباعد عنهم تباعُدَ مَن يهابُ البأس، حتى أقدِمَ إليك. فإنّي حثيثُ السّير إليك إن شاء الله»[2].

(١) الطبري: ٤/ ٥٦٥ ـ ٦٦.

(٢) وقعة صفين/ ١٥٣ ـ ٥٤.

في شهر ربيعٍ الآخِر سنة ٣٦هـ/ ٦٥٦م التقى الجمعان في بطحاء «صفين». حيث دارت في البداية معاركُ صغيرة ابتغاء السيطرة على مشارب الماء، انتهتْ بغلبة جُند الإمام عليه السلام، الذي أباحها للجميع على حدٍّ سواء، بعد أن انحاز أهلُ «الشام» إلى موضعٍ في البَرّ ناءٍ عن الماء. وفي ذكر ذلك اليوم قال الرّاجز:

يا أشترَ الخيرات يا خيرَ النّخَع وصاحبُ النّصر إذا عمّ الفزع
إنْ تسقِنا اليومَ فما هو بالبدَع أو يظمأ القوم فجُندٌ مُنقطع[1]

بدأتْ المُراسلاتُ بين قيادتي الفريقيَن. وبمُوازاة ذلك مساعي الصُلح، تولّاها فريقٌ من القُرّاء. رمتْ إلى تفادي القتال. ولكنّ مسرحَ القتال كان عاملاً بمُبارزاتٍ شبه يوميّة بين الفرسان. وقد بارزَ الأشترُ ثمانيةً من فرسان أهل «الشام» أرداهُم واحداً بعد واحد[2]. هذا إلى جانب معارك صغيرة تدورُ بين هذا الفصيل أو غيره، في مُقابل فصيلٍ من العسكر الآخَر. وفي هذا أيضاً «كان الأشترُ أكثرَ الناس حُروباً»[3]. على رأس قومه من النّخَع. كما كان يحدثُ أن يزحفَ بعضُهم إلى بعض، فيحجزُ بينهم القُرّاء ولا يكونُ قتال[4]. إلى أن مضى شهرُ ذي الحجّة. أي أنّ هذا الوضْع المُلتبس طالَ تسعت أشهُر. فلمّا أهلّ شهرُ المُحرّم من عام ٣٧ هـ/ ٦٥٧م كفّ الناسُ بعضهم عن بعض، مُراعاةً للشهرالحرام، وأملاً من السّاعين بالسلام أن يُوفّرَ هَدوءُ الجبهة جوّاً أنسب لمساعيهم. فنشُطتْ المُراسلاتُ والمساعي دون كبير طائل. وإنما هي احتجاجاتٌ واحتجاجاتٌ بالمُقابل قد سبقَ إيرادُها دون ثمرة. فلمّا اقترب شهرُ صفر

(١) مروج الذهب/ الفقرتان ١٦٦٣ و١٦٦٤.
(٢) وصفٌ مُفصّلٌ لمبارزاته في وقعة صفين/ ١٧٤ ـ ٧٥.
(٣) نفسه/ ١٩٥.
(٤) مروج الذهب/ الفقرة ١٦٧٥.

بدأ الفريقان الإعدادَ لِما يعلمون أنه سيكونُ المعركةَ الفاصلة.

في يوم الأربُعاء، أوّلُ شهرصفر، اصطفّ العسكران بكامل هيئتيهما وبدأ القتال. قتالُ فصائل في الأيّام الأُولى. فصيلٌ يخرجُ من جُملة الجيش، فيلقاهُ فصيلٌ من الجيش المُقابِل. وينشبُ القتالُ والناسُ ينظرون. وكان الأشترُ أوّلَ مَن خرج بخيله من أهل «الكوفة». فقاتلَ بهم حتى مُنتصَف النهار. ومضى الأمرُ على هذه الوتيرة، حتى كان اليوم الثامن من صفر. وفيه وقعتْ أُولى المعارك الكُبرى. وحمل الفريقان بعضهما على بعض. حملتْ ميسرة أهل «الشام» على ميمنة أهل «العراق» فانكشفوا. وكان الإمامُ في القلب، والأشترُ في الميسرة. فناداه، فدفع فرسَه وعارضَ المنهزمين وهو يُنادي: «إليَّ، إليَّ. أنا مالك بن الحارث» فلم يلتفتوا إليه. فنادى: «أيُها الناس، أنا الأشتر» فثابوا إليه. ممّا يُذكّرنا بما كان للقبه دائماً من سحرٍ خاص. فزحفَ بهم نحو ميسرة أهل «الشام»، فقاتلَ بهم قتالاً شديداً، حتى انكشفوا وعادوا إلى مواقعهم الأُولى.

ورتّبَ الأشترُ ميمنةَ الإمام عليه السلام والقلبَ مراتبَهُم. واستمرّ القتالُ إلى الليل. ثم في اليوم التالي دارتْ الحربُ اليومَ كلّهُ إلى ثُلُث الليل. وفي اليوم الثالث غدوا على الحرب. وأمرَ الإمامُ عليه السلام الأشترَ بالخروج. فخرج إلى القتال وبيده لواءُ أهل «العراق». وتقدّمَ به وهو يقول:

إنّي أنا الأشترُ معروف السّيَر ... إنّي أنا الأفعى العراقيّ الذّكَر
لستُ من الحيّ ربيعٍ أو مُضر ... لكنّني من مَذحِج البيض الغُرر[1]

فقاتلَ أهلَ «الشام» وردّهُم على أعقابهم. وفي ذلك قال الشاعرُ النجاشي:

(١) مروج الذهب/ الفقرة ١٦٧٥.

رأيتُ اللواءَ كظلّ العقاب يُقحّمهُ الأشترُ الأخزرُ
دعونا له الكبشَ كبشَ العراق وقد خالطَ العسكرَ العسكرُ
فردّ اللواءَ على عقبهِ وفاز بحظوتها الأشترُ
إذا الأشترُ الخيرُ خلّى العراق فقد ذهبَ العُرفُ والمُنكرُ[1]

ومضت الحربُ على هذه الوتيرة. والأشترُ لا يُرى إلا في موضع نصرأو نُجدَة أو تحريضٍ على القتال. وما ترويه كُتُب التاريخ في هذا كثيرٌ.

ولقد رآه رجلٌ من أهل «الشام» في أشدِّ أيّام «صفين» هوْلاً، فقال لصاحبٍ له: «أيُّ رجلٍ هذا، لو كانت له نيّة! «يعني نيّةً صالحةً هي حافزُهُ على القتال. فأجابه: «وأيُّ نيّةٍ أعظمُ من هذه. إنّ رجلاً فيما ترى قد سبحَ في الدّماء، وما أضجرتهُ الحرب. وقد غلَتْ هامةُ الكُماة من الحرّ، وبلغتْ القلوبُ الحناجر. وهو، كما ترى، يقول: اللهم لا تُبقنا بعدَ هذا»[2]. يعني الإمامَ أميرَ المؤمنين عليه السلام. كيف يُعرّض نفسه للموت على هذا النّحو، ويتمنّى لنفسه القتلَ، لو لم تكُنْ له نيّةٌ صالحةٌ وقصْدٌ خالِصٌ.

لقد كان الأشترُ محورَ القتال، قائداً ومُقاتلاً ومُحرّضاً على القتال.

١١

يومَ الجمعة السابع عشر من شهر صفر، وهو صباحُ ليلة الهرير، التي لم يكُفّ فيها الناس عن القتال، «وأصبحَ القومُ على قتالهم.

(١) الأخبار الطوال/ ١٨٥.
(٢) يعني عمّار بن ياسر رضوان الله عليه.

وكُسفتْ الشمس. وارتفع القُتام. وتقطّعتْ الألويةُ والرّايات. وغدا الأشترُ يرتجزُ ويقول:

نحن قتلنا حوشبا لمّا غدا قد أعلما
وذا الكلاع قبلهُ ومعبَداً إذ أقبلا
إن تقتلوا منّا أبا اليقظان[1] شيخاً مُسلما
فقد قتلنا منكمُ سبعين رأساً مُجرما
أضحوا بصفّين وقد لاقَوا نِكالاً مؤلِما»[2]

صباحَ ذلك اليوم كان الإمامُ عليه السلام في القلب، والأشترُ على الميمنة، وابن عباس في الميسَرة. وراحَ الأشترُ يزحفُ بالميمنة. وكان قد تولّاها عشيّةَ يوم الخميس. أي أنّه قاتلَ بعسكره يوماً ونصف يوم دون توقّف. وأخذ يقولُ لأصحابه الذين أرهقهُم طولُ القتال: «ازحفوا قيدَ هذا الرُّمح!»، ويزحفُ بهم. فإذا هم فعلوا قال: «ازحفوا قيدَ هذا القوس!». حتى ملَّ الناسُ، وبلغ بهم التعب. فدعا بفرسه، وترك الرّايةَ مع أحد فُرسان مذحج، وخرج يسيرُ بين الكتائب ويُنادي: «مَنْ يشتري نفسَه من الله عزّ وجلّ حتى يظهرَ أو يلحقَ بالله؟ «فطفِقَ الناسُ يخرجون من بين الصّفوف ويلتحقون به، حتى اجتمع إليه ناسٌ كثير. فأقبلَ وهم معه حتى رجعَ إلى مكانه في الميمنة. وقال لأصحابه: «إذا أنا حملتُ فاحملوا». ثم نزلَ وضربَ وجهَ فرسِه. وقال لحامل الرّاية: «قدّمْ بها!». ثم حملَ وحملَ معه أصحابُه، فضربَ أهلَ «الشام»، حتى انتهى بهم إلى عسكرهم. والإمامُ من ورائه يمِدُّهُ بالرجال.

هكذا غدا فريقُ الإمام عليه السلام قريباً جِدّاً من النّصر.

---

(١) يعني عمّار بن ياسر رضوان الله عليه.
(٢) مروج الذهب: الفقرتان/ ١٦٩٣ و١٦٩٤.

عاينَ معاويةُ ذلك، فقال لعمرو بن العاص: «هلُمّ مُخَبّآتك يا ابن العاص. وتذكّرْ ولايةَ مصر». فقال عمرو: «مُرْ الناسَ مَن كان معه مصحف فليرفعهُ على رُمحه!». فكثُرَ في الجيش رفعُ المصاحف. وارتفعت الضجّةُ، ونادوا: «كتابُ الله بينَنا وبينَكُم. مَن لثغور الشام بعدَ أهل الشام؟ مَن لثغور العراق بعد أهل العراق؟ مَن لجهاد الرُّوم ومَن للتُّرك والكُفّار؟. ورُفعَ في عسكر معاوية نحوُ خمسمائة مصحف. وفي ذلك يقولُ الشاعرُ النجاشي:

فأصبحَ أهلُ الشام قد رفعوا القنا ... عليها كتابُ الله خيرُ قُران
ونادوا عليّاً: يا ابن عمّ محمدٍ ... أما تتّقي أنْ يهلكَ الثّقلان[1]

لم تكتمِلْ خدعةُ رفْع المصاحف، التي كانت بمثابةِ هُدنةٍ مؤقّتةٍ، إلا بلقاءِ سيّدِ كِنْدة الأشعثِ بن قيس بمعاوية، الذي تمَّ على الأثر. لسنا ندري ماذا دار بين الرجلين في ذلك اللقاء. ولكنّنا ما نشُكُّ أنّهُ لم يكُنْ شيئاً مُختلفاً عمّا ينطقُ به تاريخُ كُلٍّ منهما. بوصفهما مُتمسّكَين بالسُلطة، وبوصفهما مُمثّلَين لمصالحَ وأوضاعٍ قبَليّة. والظاهرُ أنّهُ في ذلك اللقاء تمّ الاتفاقُ على مبدأ التّحكيم، بل حتى على شخص الحَكَمَين. أو على الأقلّ شخصُ الحَكَم الذي سيُمثّلُ فريقَ الإمام عليه السلام. بشهادةِ إصراره على شخص أبي موسى الأشعري، مع علمه بضَعفه وبسابقته في التّخذيل عن الإمام. تحت شعارٍ يفضحُ عقليّتَهُ القبَليّة، حيثُ قال ردّاً على اقتراح أن يكون مُمثّلُ فريقه ابنُ عباس: «والله لا يحكمُ فينا مُضريّان»[2]. كان هو سيّدُ كِنْدة القحطانيّة اليمانيّة، كالأشعريّ أبي موسى.

كان موقفُ الأشتر من الصُّلح ومن التحكيم الرفضُ المُطلَق.

(١) مروج الذهب: الفقرة ١٦٩٤.
(٢) مروج الذهب: الفقرة/ ١٦٩٦.

وعندما أصرّ فريقُ معاوية على أن يكون هو ممّن يوقّع وثيقةَ الصُّلح قال: «لا صحِبَتني يميني، ولا نفعتني بعدها شمالي إنْ كُتب لي في هذه الصّحيفة اسمٌ على صُلح أو مُوادعة. اوَ لستُ على بيّنةٍ من ربّي ويقينٍ من ضلالِ عدوّي؟ اوَ لستُم قد رأيتم الظّفَرَ إن لم تُجمِعوا على الخَوْر؟ «ولكنّهُ اضطُرَّ في النهاية إلى وضعِ توقيعه قائلاً: «رضيتُ بما صنعَ [لاحظْ أنه لم يقُل: رضيَ] أميرُ المؤمنين، ودخلتُ فيما دخلَ فيه، وخرجتُ ممّا خرجَ منه. فإنّهُ لا يدخلُ إلا في صواب». وما كان ذلك «الصّواب» عنده إلا ما يعرفُهُ من مبدأ إمامه في تحميل الأُمّةِ مسؤوليّةَ قرارتِها السّياسيّة. فعندما قيل للإمام عليه السلام فيما بعد: «إنّ الأشترَ لا يُقرُّ بما في الصحيفة، ولا يرى إلا قتالَ القوم»، قال: «أنا والله ما رضيتُ، ولا أحببتُ أن ترضوا. فإذا أبيتُم إلا أن ترضوا فقد رضيت». كما خاطبَ الحَكَمَين فقال: «إنْ لم تحكُما بما في كتاب الله فلا حُكمَ لكما»[1]. لكنّ الخديعةَ تمّتْ كما هو معروف(*).

هكذا انتهتْ «صفّينُ» تلك النهاية البائسة، بعد التّضحياتِ الجِسام، وبعد أن كان النّصرُ في مُتناوَلِ اليد. ولولا أُولئك الذين تخاذلوا في اللحظة الأخيرة، لرُبّما، بل من الأرجح، أنّنا كُنّا نقرأُ تاريخَنا اليومَ قراءةً مُختلفةً جدّاً. هي، على الأقلّ، أقلُّ سوءاً بما لا يُقاس من ذلك

(١) الطبري: ٥/٥٩.

(*) أودُّ أن أنقُلَ هنا نصّين سُجِّل فيهما فهمُ الناس للخديعة. الأُولى: ما خاطب به الأشعريُّ ابنَ العاص بعد أن غدرَ به، قال: «مالكَ لا وفّقكَ الله. غدرتَ وفجرتَ وإنّما مثلُكَ «كمثَل الحمار يحملُ أسفارا». فأجابه هذا: إنما مثلُكَ كمثَل الكلب إن تحمل عليه يلهثْ أو تتركْه يلهث». والثانية: بيتان لشاعرٍ قال فيهما:

لو كان للقوم رأيٌ يُعصمون به ... عند الخُطوب رمَوكُم بابن عباس
لكنْ رَمَوكم بوغدٍ من ذوي يمَنٍ ... لم يدرِ ما ضَرْبُ أخماسٍ بأسداس

(مروج الذهب: الفقرة/ ١٧٠٩).

المُنحدّر الرّهيب الذي سيهوي فيه عالَمُ الإسلام على يد معاوية وأخلافه. ذلك الرجلُ الذي لم يدخل الإسلامُ قلبَه لحظةً واحدة. بل كان كلُّ همّه أنْ يثأرَ منه. بأن يستعيدَ منه الموقعَ المُمتاز الذي خسِره بيتُهُ بهذا الدّين.

١٢

ويعودُ الأشترُ من «صفين» في ركاب إمامه. والقارئُ الذي وعى صُنوفَ جهادِ هذا البطل، في وُسعه أن يتصوّرَ الأسى العميق الذي كان يعمُرُ قلبَه. فها هو يعودُ إلى «الكوفة»، وليس في يده ما يُقدّمُهُ للثّكالى والأرامل والأيتام إلا أُلوفَ الشّهداء[١] الذين سقطوا في ساحات القتال. ثم ضاعتْ تضحياتُهُم في لحظةٍ واحدة.

لم يطُلْ مقامُ الأشتر في «الكوفة». ونخالُ أنّه وجّهَ اهتمامَه مع مَن بقي من كِبار المُحيطين بأمير المؤمنين عليه السلام بمُراجعةٍ سياسيّةٍ شاملةٍ لِما جرى، وبتقييم المرحلةِ المُقبلة. إلى جانب الاهتمام بتضميدِ الجراح الكبيرة، التي تركتْها «صفينُ» في جسم «الكوفة» المُثخَن. ثم التحق بعمله في «الجزيرة». وهو الذي كان والياً عليها من قِبَل الإمام، كما عرفنا ممّا فات.

لكنّ مقامَهُ في «نصيبين» حاضرة «الجزيرة» لم يطُلْ أيضاً. ذلك أنّهُ تلقّى رسالةً من الإمام عليه السلام، قال فيها:

«أمّا بعد. فإنّكَ ممّن استظهرتُهُ على إقامة الدين، وأقمعُ به

---

(١) قيلَ أنّ عدد من قُتل في «صفين» في مائة وعشرة أيّام من أصحاب الإمام عليه السلام بلغ مابين عشرين وخمسة وعشرين ألفاً. عدا مَن لا يُعرفُ منهم ومَن غرق أو أكلته السّباع فلم يشمله الإحصاء. منهم خمسةٌ وعشرون بدرياً (مروج الذهب: الفقرة/ ١٧٠٠.

نخوةَ الأثيم، وأشُدُّ به الثغرَ المَخوف. وكنتُ قد ولّيتُ محمدَ بن أبي بكر مصرَ، فخرجَ عليه بها خوارجُ. وهو غلامٌ حَدِثُ السِنّ، ليس بذي تجربةٍ للحرب، ولا بمُجرّبٍ للأشياء. فاقدِمْ عليَّ لننظُرَ في ذلك ما ينبغي. واستخلفْ على عملك أهلَ الثّقة والنصيحة من أصحابك. والسلام[1].

وأقبلَ مالكُ من «نصيبين» حتى دخلَ «الكوفة». واستناداً إلى ما سيحصلُ بعد قليل، فإننا نخالُ أنّ الإمامَ عليه السلام شرحَ له وضعَ «مصر» وأهلِها. ولا تقولُ كُتُبُ التاريخ والسّيرة شيئاً عمّا دار بين الرّجلين في ذلك اللقاء أو اللقاءات. ولكنّه كان دون ريب حديثَ اثنيَن من موقع المسؤوليّة، على أُمورٍ جلَل تتعلّقُ بضَعف محمد بن أبي بكر، والي الإمام عليها، عن مُواجهة أطماع معاوية بها. وهو الذي وعَدَ عمرو بن العاص بولايتها. وتتعلّقُ بالمُستقبل وبما هو آت، في ظلّ الفوضى الهائلة وحالة الفتنة التي وُلِدتْ من رحِمِ «صفين» ونهايتها البائسة.

ما من ريبٍ في أنّ همومَ المُستقبَل كانت الحاضرَ الأوّلَ فيما دارَ بين الاثنيَن في تلك اللقاءات. وعنها تمخّضَ القرارُ بتولية الأشتر على «مصر»، ومن ثمّ خُروجَه إليها، وعنها أيضاً، فيما يبدو، تمخّضَ العهدُ الشّهيرُ له من إمامه، ليكونَ دليلَهُ ومُرشدَهُ، على الطريق الطويل الذي عليه أنْ يسلُكَه، ساعياً إلى بدايةٍ جديدةٍ. بعد أنْ وصلتْ الأُمورُ في «الحجاز» و«العراق» و«الشام» إلى طريقٍ مَسدود لا ينفُذُ إلى خير.

وودّعَ الإمامُ عليه السلام صاحبَهُ بكلمات، هي كلُّ ما ندّ عن تلك اللقاءات. فكأنّما كان إعلانُها دون سواها أمراً مقصوداً:

«ليس لها غيرُك. أخرجْ رحمكَ الله. فإنّي إن لم أُوصِكْ

(١) الطبري: ٥/٩٥.

اكتفيتُ برأيك. واستعنْ بالله على ما أهمّك. فاخلُط الشِّدّةَ باللين. وارفِقْ ما كان الرّفقُ أبلغ. واعتزِمْ بالشّدّة حين لا يُغني إلا الشّدّة»[١].

وكتبَ إلى أهل «مصر»:

«إنّي قد بعثتُ إليكم عبداً من عباد الله، لا ينامُ أيّامَ الخوف، ولا ينكلُ من الأعداء حذارَ الدّوائر. لا ناكلٌ عن قدم، ولا واهٍ عن عزْم. من أشدّ عباد الله بأساً وأكرمهم حسباً. أضرُّ على الفُجّار من حريق النار. وأبعدُ الناس من دنَسٍ وعار. وهو مالك بن الحارث الأشتر. لا نابيَ الضّربة، ولا كليلَ الحَدّ. حليمٌ في الجِدّ، رزينٌ في الحرب. ذو رأيٍ أصيلٍ وصبرٍ جميل. فاسمعوا له وأطيعوا أمره. فإنْ أمركُم بالنّفر فانفروا. وإنْ أمركم بالمقام فأقيموا. فإنّه لا يُقدِمُ ولا يُحجِمُ إلا بأمري. وقد آثرتُكُم به على نفسي، نصيحةً لكم وشِدّةَ شكيمةٍ على عدوّكم. عصمكُم اللهُ بالهُدى، وثبّتكُم بالتُّقى. ووفّقنا وإيّاكُم لِما يُحبُّ ويرضى. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»[٢].

وخرج الأشتر. أطاعَ أمرَ إمامه دون تردُّد، كما كان يفعلُ دائماً. وغادرَ «الكوفة» مُتّجهاً إلى «مصر». ولكنّه لم يُرَ بعد ذلك ابداً. او، على الأقلّ، لم يُذكَرْ أنّ احداً قد رآه. ما من تسجيلٍ تطمئنُّ إليه النفس يقولُ أنه رُؤي في أيّ مكان على الطريق الطويل الذي يُوصِلُهُ إلى موطن عمله الجديد. فكأنّه ضاع. ومعه ضاعَ آخرُ الآمالِ بالبدايةِ الجديدةِ الموعودة.

---

(١) تاريخ اليعقوبي، ط. بيروت، دار صادر، لات: ٢/ ١٩٤.

(٢) الثقفي: الغارات، ط. طهران ١٣٩٥، بتحقيق جمال الدين المُحدّث الأُرموي: ١/ ٢٦٠ ـ ٦١. ونصُّ الكتاب باختلاف في: الطبري: ٥/ ٩٦ وتاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٣٩٠.

الفصل الثاني

نهاية الأشرار

تمهيد

١ ـ الطريقُ إلى «مصر».

٢ ـ رِفْقَةُ الطريق.

٣ ـ آخِرُ الطريق.

٤ ـ نتائجُ الفصل.

تمهيد

بخُرُوجِ الأشتر من «الكوفة» تنتهي سيرتُه المعلومَة، التي نقرأُها في كُتُبُ التاريخ والسّيرة والطبقات باختلافاتٍ يسيرة، لا يصعُبُ على المؤرّخ المُتمرّس أنْ يُركّبَ منها سيرةً مُترابطةً إجمالاً، مثلما تترابطُ أحداثُ القصّةِ المحبوكة. لتبدأ من هذه النقطة (الخروجُ من «الكوفة») مرحلةٌ جديدةٌ في الغاية من الغموض والاضطراب. استمرّتْ طيلةَ المُدّة القصيرة التي بقيتْ من حياته، وحتى نهايتَه اللُّغز.

والخبيرُ بسِيَر الرجال سيرى في هذه العَرْض لطَرَفَي سيرة الرّجل ما هو شاذٌّ عن القاعدة مُغايرٌ للمألوف. ذلك أنّ المألوف والمُعتاد، أنّ سِيَرَ الرجالِ المعارف تكونُ غامضةً مُضطربةً في بدايتها، أي حين يكونُ صاحبُها رجلاً من عُرُض الناس لا شأن له، لا يكترثُ به وبأخباره أحد. ثم أنّه بعد أن يشتهرَ ويغدو ملءَ الأعيُن ومَحَطَّ الاهتمام وموضعَ الرّغائب، تُصبحُ تفصيلاتُ شؤونه مكشوفةً للنّاظرين تحظى بالاهتمام التّامّ. يتنافسُ أهلُ السّيَر والتاريخ في تسجيلها وإعلانها وترديدها.

ما من ريبٍ في أنّ هذا الشّذوذ أو فلنقُل الخروج عن القاعدة، لم يحصلْ هكذا عفواً ومن دون سببٍ خاصّ. بل لا بُدّ أنّه كان له سببه أو أسبابه. ثم لا بُدّ أن يكونَ السببُ أو الأسبابُ على علاقةٍ بما اضطربَ فيه صاحبُ السّيرة في خواتيم حياته خصوصاً. وأيضاً على علاقةٍ بمراكز القُوى، القادرة وحدها، بحُكم سُلطانها وبحُكم ما تحت يدها من

أدوات سيطرة، على أن تُدبّرَ النهايةَ التي تُناسبُها لرجلٍ في مثل وزن الأشتر وخَطَرِه. والقادرة وحدها أيضاً على أن تنشُرَ بين الناس الفذلكةَ أو الحُبكةَ التي تُناسبُ أغراضَها ومراميها من قصّة تلك النهاية، التي كانت هي قد دبّرتها له. بل وأن تُوظّفها فيما ينفعُها سياسيّاً وإعلاميّاً وتعبويّاً... الخ.

ممّا يندرجُ في مضمون هذه الأداء إجمالاً، وضْعُ ونشرُ عددٍ كبيرٍ من الرّواياتِ المُتعارضة على مُلابساتِ نهاية الأشتر، وما يتصلُ بها من تفصيلاتٍ جمّة. تُجمِعُ على أنهُ إنما قُتل قتْلاً، ولكنّها تختلفُ فيما عدا ذلك. من شخص قاتله ودافعه للقتل، سواءٌ كان ذاتيّاً من عند نفسه، أو غيريّاً ممّا أوحى به أو أملاهُ الغيرُ، إلى كيفيّةِ قتله، إلى مكان مَقتَله وبالتّالي مَدفنه. سيكونُ من أوّل همومِنا في هذا البحث أن نستقرأَها ونستعرضَها، ثم أن نُعالجَها فيما يأتي إن شاءالله. والأرجحُ عندنا أنّ هذه الرّوايات في كثرتها وتعارُضها لم تنبُتْ هكذا عفواً. وأنّها تكاثرتْ وتعارضتْ عن قصدٍ وغاية. وأنّ الغايةَ منها ليس إلا أنْ تضيعَ الحقيقةُ بين الروايات الكثيرة المُتعارِضة، ثم أن يكون لها وِقْعٌ مُحيّرٌ في المُعسكر الآخَر.وسيكون علينا أن نُبيّنَ لماذا ذهبنا بشأنها هذا المَذهب.

من الثّابتِ أنّ جوَّ السّرّيّة والتكتُّم، كان السّمةَ الرئيسةَ لتحرُّكات الأشترفي أيّامه الأخيرة، ومن الواضحِ أنّ ذلك الجوّ قد منحَ معاويةَ إمكانيّةَ التلاعُبِ دون صُعوبة بأخبارها ومُلابساتِها، وأيضاً إمكانيّةَ توظيفِها فيما يُناسبُ مقاصدَه سياسيّاً وإعلاميّاً. الأمرُ الذي لم يكُن ليتأتّى له، بالسُهولة نفسِها على الأقلّ، لو ان واقعةَ القتل قد حصلتْ جهاراً وعلناً، وفي حضور شُهودِ عيان من غير المُتورّطين بارتكابِها أو الضّلوع فيها. سيُوجدُ من بينهم حتماً مَن يفوزُ بنقلها أو تسجيلِ خبرها. إمّا نقلاً مُباشِراً وإمّا عمّن شهِدَها. نظراً لأهميّةِ صاحبها. وهو الذي عرفناه وعرفه

الناسُ في زمانه أحدَ أكبر مُحرّكي الأحداث في ذينك العقدين من السّنين ذوَي الخطَر.

كما أنّ من الواضح أيضاً أنّه لم يكُنْ لدى الأشتر خِيارٌ آخَرٌ غيرَ اعتماد السّريّة والتّكتُّم في تحرُّكاته منذ أن خرجَ من «الكوفة» قاصداً «مصر». وسنشرحُ سببَ ذلك بعد قليلٍ إن شاء الله.

لكُلِّ ذلك، أوّلاً بسببِ كثرةِ الرّواياتِ المتعارضَة لِما اضطربَ فيه الرجلُ في أيّامه الأخيرة، وثانياً بسبب الغُموض الذي أحاط بها ـ، فإنّنا سنعمدُ إلى استعراضِ كافّةِ الرّوايات كما وردتْ في المصادر. ثم نُقارنُ بينها ونُحاكمُها وننقُدُها استناداً إلى منطق الأحداث. وهو المنهجُ الوحيدُ المتاحُ بغيابِ الاعتبار السّنديّ، لِما عرفناه من غيابِ الشاهد. وهذا منهجٌ لا يخفى علينا دقّتُهُ وخطرُه. ولكنّهُ فنُّ المُمكن. يلجأُ إليه المؤرّخُ عند الضّرورة، وهذا منها. والله المُستعان.

الطريقُ إلى «مصر»

١

ممّا لا ريب فيه أنّ الإمامَ عليه السلام حين اتخذ قرارَ تولية الأشتر على «مصر»، كان قد أخذَ بالاعتبارما يتمتّعُ به الرجل من مؤهّلاتٍ سياسيّةٍ وعسكريّةٍ عالية، عرفَها وعرفَها الناس وعرفْنا نحنُ أيضاً بعضَها ممّا فات.

لكنّ هاهنا أمرٌ إضافيٌّ على هذا الانطباع العامّ مهما يكُن صادقاً، نراهُ ذا أهمّيّةٍ خاصةٍ. ولذلك فإنّنا نراهُ حَرِيّاً بالتنويه على نحوٍ خاص. هو تلك الوشيجةُ التي نمَتْ في «المدينة» بين مالك وبين قادة الرّأي بـ «مصر» أيّامَ الثورة على عثمان. ومن المعروف أنّ وفد «مصر» ممّنْ قدم مُناهضاً لعثمان كان أكبرَ الوفود، وفيه اسماءٌ معروفة من ذوي السّابقة[1]. ومن المعلوم أنّ الرّفقةَ النّضاليّة تبني أوثقَ الوشائج. ممّا يسمحُ لنا بأنْ نتصوّر أنّه إذ يدخلُ «مصر» سيجِدُ قاعدةً فاعلةً مُهيّأةً له.

---

(١) يقول المسعودي أنّ عدّةَ القادمين من «مصر» إلى «المدينة» آنذاك بلغ ستمائة، عليهم عبد الرحمن بن عُديس البلوي، وهو ممّن بايع بيعةَ الشجرة، وعمرو بن الحمِق الخزاعي، ومحمد بن أبي بكر إلى غيرهم. في حين أنّ وفد «الكوفة» كان من ثلاثمائة رجل (مروج الذهب: الفقرة/ ١٦٠٠).

٢

نظنُّ أنّ المُشكلةَ الأُولى التي كان على الأشتر أنْ يُعالجَها، ما أنْ تلقّى أمرَ إمامِه له بأن يكونَ الواليَ على «مصر»، بعد أن بانَ عجزُ واليها محمد بن أبي بكر ـ، هي أن يصِلَ إلى محلّ عملِه. ذلك أنّه كان يعرفُ بما يكفي دقّةَ الوضعِ السّياسي الذي يعملُ فيه. يعرفُ أنّهُ قائمٌ على المُناجَزّة. وأنّ وصولَه إلى «مصر» وولايتَه عليها سيكونُ في غير مصلحة معاوية. خصوصاً أوّلاً أنّ هذا لم ينسَ سابقةَ أهلِها في الثورة على عثمان. وخصوصاً ثانياً أنّ الأشترَ كان الأقدرَ على جَذْب وتنظيم الجالية اليمانيّة الكبيرة في «مصر»، بما له من اعتبارٍ كبيرٍ عندهم، بوصفه أبرز زعيمٍ يمانيّ[١]. وخصوصاً ثالثاً أنّه كان من أوّل شروط الحِلفِ الذي تمّ بين معاوية وبين الدّاهية عمروٍ بن العاص، أن تكونَ له ولايةَ «مصر» حياتَه طُعْمَةً له. أي أنْ تكونَ ثمارُها وعوائدُها ملكاً خالصاً له. بل ربما أنّ عمراً كان قد دخلها بالفعل، أو هو في سبيله لدُخولها على الأقلّ[٢].

---

(١) تاريخ اليعقوبي: ٢/ ١٩٤: «وعلمَ [يعني معاوية] أنّ أهلَ اليمن [في مصر] أسرعُ إلى الأشتر منهم إلى كلِّ أحد».

(٢) لم نتمكّن من القطع بتاريخ خروج الأشتر من «الكوفة» وتاريخ دخول عمروٍ إليه لنُقارنَ بينهما. ولكن المسعودي يقول: «وفي سنة ثمانٍ وثلاثين وجّهَ معاويةُ عمرو بن العاص إلى مصر في أربعة آلاف ومعه معاوية بن حُديج وأبو الأعور السُّلَمي» (مروج الذهب: الفقرة/ ١٧٢٦). ولكن يؤخَذُ من تاريخ الطبري أنّ محمد بن أبي بكر كان ما يزالُ في مصر بعد مقتل الأشتر، وأنّ الإمام عليه السلام كتب له رسالةً يذكرُ فيها سببَ عزْله عن ولايتها. ويذكرُ ضمناً مقتلَ الأشتر. فمن هنا نعرفُ أنّ مقتلَ الأشتر سابقٌ على مقتل ابن أبي بكر. نصُّ الرسالة في (الطبري: ٥/ ٩٦ ـ ٩٧).

وإنّ أمراً تلتقي المصالحُ المُباشرة للحليفين على منعه لأمرٌ عسير. ولنعتبرْ إجمالاً، بما هو أبعدُ من كلِّ تلك التفصيلات، أنّ وصولَ الأشتر إلى «مصر»، بما له من مقدرةٍ سياسيّةٍ وعسكريّةٍ، سيضعُ معاويةَ وفريقَهُ بين فكّيّ كمّاشةٍ: «العراقُ» من جهة، و«مصر» من الأُخرى.

هذا، ثم أنّ الأشترَ، بما له من خِبرةٍ عالية، كان يعرفُ ولا ريب أنّ عُيون (جواسيس، كما نقولُ اليوم) معاوية، المبثوثةَ في «العراق»، ستُخطِرُهُ فوراً باتجاهه إلى «مصر». أي أنه لا يستطيعُ أن يتّكِل على جهل معاوية بخُروجه، ليسير قاصداً «مصر» البعيدة دون حذر. لقد كان يعلمُ حقّ العلم أنّ طريقَه إليها محفوفٌ بالمخاطر.

٣

مهما تكُنْ درجةُ الصحّةِ والوجاهةِ في هذه التحليلات، فإنّ الأمرَ الذي لاريبَ فيه، أنه إذا أرادَ أن يصِلَ إلى «مصر» من «الكوفة» فإنّ عليه أن يختارَ بين طريقَين لا ثالثَ لهما:

- الأوّل: أن يجتازَ شمالَ شبه الجزيرة العربيّة متّجهاً إلى «الحجاز». حيث يُمكنُه أن يركبَ البحرَ من أحد موانئه على «البحر الأحمر»، وأعرفُها آنذاك ميناء «ينبُع» القريب من «المدينة». وبعد سفر بحريّ مُدّته بضع أيّام يُمكنُه أن يصِلَ إلى المنطقة المأهولة من «مصر»، أي دلتا النيل. وميناء «مصر» آنذاك على «البحر الأحمر» هو مدينة «القُلْزُم»، على الطرف الشمالي لـ «البحرالأحمر». وهي قريبةٌ من المكان الذي فيه اليوم مدينة «السُّويس». وعندها يكون قد غدا في «مصر». غير بعيدٍ كثيراً عن عاصمتها الإسلاميّة، مدينة «الفسطاط».
- الثاني: أن يخرُجَ من «الكوفة» ليسيرَعلى خطّ نهر الفُرات، مارّاً

بقُرب «الأنبار» فـ «هيت» فـ «عانة» فـ «قرقيسيا» فـ «بالس». وهذه هي التي عُرفت فيما بعدُ بـ «مسكنة». وقد غدتْ اليوم تحت البحيرة التي نشأت بالسّدِّ الذي أُقيم على النهر. فإذا عبرَ «الفرات» هناك يُصبحُ على أرض «الشام»، غير بعيدٍ عن «حلب». ومنها يأخذُ الطريقَ التاريخيّ، المعروف بـ «الطريق السُّلطاني». وهو يوصِلُ إلى «دمشق»، مروراً بـ «حماة» فـ «حمص» فـ «بعلبك» فـ «دمشق». ومن هنا تتشعّبُ الطريق كثيراً. ولكنّها كلُّها موصلةٌ إلى «مصر». وكلُّها عبرَ «الأُردنّ» و«فلسطين» و«سيناء». وكلُّها أيضاً يجب أن تمُرَّ في مدينة «العريش»، على ساحل البحرمن «سيناء».

الغريبُ العجيب أن الطريقين وتفرُّعاتُهما الكثيرة، خصوصاً الثاني منهما كما عرفنا، موجودةٌ كلُّها بالتضَمُّن في الأخبار الكثيرة المُتعارِضة، التي عَرَضَتْ بلسانٍ أو بغيره لنهاية الأشتر. فكأنّ مَن نَظّمَ أو نَظَمَ هذه الفوضى الإعلاميّة، قد استعملَ كلَّ خياله أو معرفته أو الاثنتيَن معاً، في إيقاع مَن يعنيه الأمرُ في الحَيْرة. بحيثُ لا يصِلُ منها إلى الحقيقة. لغيابِ المُرجّحِ بينها. الأمرُ الذي دعانا ويدعونا إلى افتراضِ شخصٍ او جهةٍ كانت وراءَ هذه الفوضى. لأنّنا بوجود ذلك الاستيعاب لسنا نُواجهُ مُجرّدَ فوضى، بل فوضى مُنظّمة. وكما أنّ النظام يفترضُ مُنظّما، فإنّ ما سمّيناه بـ «الفوضى المُنظّمَة» يفترضُ أيضاً أنّ وراءَها مَن أرادَ أن تكونَ كذلك. وإلا فمن أين أتى عنصرُ النظام؟!

يمكُن قسمةُ تلك الرّوايات إلى مجموعتَين:

- المجموعة الأُولى: تقولُ أنه سارَ على الطريق البحري. تقولُ ذلك ليس على نحو النصّ الصّريح، وإنّما بالتّضَمُّن في القول بأنه قُتل في «القُلزُم»، أو بالتصريح في الرواية التي تقول أنه قُتل في «عين

شمس». هذه الروايات هي:

- ١: روايةٌ عن الشّعبي عن عبد الله بن جعفر [بن أبي طالب] تقول: «.... فولّاهُ [ولّى عليٌّ عليه السلام الأشترَ] وبعثه [....] فلمّا قدِم قُلزُم مصر لُقي بما يُتلقّى به العُمّال هنالك. فشرب شَربةً من العسل فمات»[١].
- ٢: خليفة بن خيّاط: «فيها [سنة ثمانٍ وثلاثين] ولّى عليٌّ الأشترَ مصر. فمات بالقُلزُم من قبلِ أنْ يصِلَ إليها»[٢].
- ٣: عن الزُهري: «بعث عليٌّ الأشترَ أميراً على مصر حتى بلغ قُلزُم. فشرب شربَةً من عسل، فكان فيها حتفُه»[٣].
- ٤: عن أبي سعيد بن يونس: وكانت وفاتُهُ [الأشتر] بالقُلزُم[٤].
- ٥: اليعقوبي: «.... فلمّا صار [الأشتر] إلى القُلزُم، من الفسطاط على مرحلتيَن، نزلَ منزلَ رجلٍ من أهل المدينة. [فـ] أتاه بقَعْبٍ فيه عسل، قد صيّرَ فيه السُّم فسقاه إيّاه فمات الأشترُ بالقُلزُم. وفيها قبره»[٥].
- ٦: عن الشعبي: «فخرج [الأشتر] فأخذ طريق الحجاز حتى مرّ بالمدينة [....] حتى نزل عين شمس وتلقّاه أشرافُ مصر [الخ...]»[٦]. و«عين شمس» هي المحلّةُ المعروفةُ حتى اليوم بالاسم نفسه قُربَ «القاهرة». أي أنّه نجحَ في الوُصول تقريباً إلى مقصده «الفُسطاط»، عاصمةُ «مصر» الإسلاميّة.

---

(١) الكندي: وُلاة مصر، ط. بيروت، دار صادر، لات/ ٤٧.
(٢) تاريخ خليفة، ط. بيروت ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م/ ١١٦.
(٣) تاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٣٩١.
(٤) نفسه: ٥٦/ ٣٩٢.
(٥) تاريخ اليعقوبي، ط. بيروت، دار صادر، لات: ٢/ ١٩٤.
(٦) تاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٣٩٠.

- ٧: أبو مخنف عن يزيد بن ظَبيان الهمْداني: وهي طويلة، نُلخّصُها الآن وسنعودُ إليها في المحلّ المُناسب. أنّ معاوية دبّرَ قتلَه بأنْ أطمع رجلاً من أهل «مصر» الأصليين. فدسّ له هذا سُمّاً في عسل[١].

هذه عُمدةُ الرّواياتِ التي تزعُمُ أنّه قُتل بـ «القُلزُم»، أي أنّه، فيما يهُمُّنا الآن، كان قد سار إلى «مصر» عن طريق البحر. وأصرحُها فيما يخُصُّ خريطةَ طريقه الروايةُ السّادسة. ومضمونُ الروايات الأُخرى منقولٌ كثيراً في الكُتُب.

وقد يبدو للقارئ أنّ أقواها ما عن عبد الله بن جعفر. أولاً، لأنّه مُعاصِرٌ. وثانياً، لأنه قريبٌ من الأحداث، بحُكم قُربه من عمّه أمير المؤمنين عليه السلام. ولكنّ هذه إمارةٌ مُخادعة. إذ لا ريب في أنّ هذه الرّواية مدسوسةٌ سنداً ومتناً. وسيبدو ذلك جليّاً للقارئ حيت ننقلُها بتمامها في المكان المُناسب. وعلى كلّ حال فإنّ غرضنا الآن محصورٌ في بيان الرّوايات وتعارُضِها، ومغزى ذلك.

- المجموعةُ الثانية: تقولُ بلسانٍ أو بغيره أنه سار على الطريق البرّي. وجميعها أيضاً بالتضمُّن، ولكن في روايتيَن تختلفان اختلافاً كبيراً في تحديد المكان. الأمرُ الجامعُ بينهما أنهما تذكران مكانيَن لمقتله على ذلك الطريق:

- ١: أنّه قُتل في «العريش»[٢]. وهي أوّلُ «مصر» بالنسبة للقادم من «الشام». وهذا يعني أنّه سلك الطريقَ البرّي: خطّ الفُرات، فالطريق

(١) الطبري: ٥/ ٩٥ ـ ٩٦.

(٢) مروج الذهب: الفقرة/ ١٧٢٦. والمسودي يُشيرُ هنا أيضاً إلى رواية «القُلزُم» ناسباً إيّاها إلى القِيل.

السُلطاني أو غيره من الطُرُق المُتعدّدة في «الشام»، فـ: «فلسطين»، وأخيراً «سيناء». اجتازَ نصفَها تقريباً إلى أن وصل إلى «العريش» على ساحل البحر. وفيها قُتل.

- ٢: عن الشعبي: «أنّه هلكَ حين أتى عقبةَ أفيق»[١]. و«أفيق» قريةٌ من قُرى «حوران» في الطريق إلى «غَوْرالأُردُنّ»، يهبطُ عندها مُستوى الأرض باتجاه الغورعند «عقبة أفيق»[٢]. ومن الواضح أنّ هذا يعني أنّه سلكَ الطريقَ البرّيّ.

خُلاصةُ القول في مكان مَقتله أنه بين أربع روايات: «القُلزُم» أو «عين شمس». وهذه تعني بالتضمّن أو التصريح أنّه سلك الطريقَ البحري. و«العريش» أو «عقبة أفيق»، وهذه تعني بالتّضَمُّن أنه سلكَ الطريقَ البرّيّ.

(١) الثقفي: الغارات: ١/ ٢٦٢.

(٢) البغدادي: مراصد الاطّلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ط. مصر ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م: ١/ ١٠٣.

رِفْـقَـةُ الطريـق

وهو يبحثُ كيفيّةً أُخرى من كيفيّاتِ خُروجه من «الكوفة» قاصداً «مصر». تبتغي معرفةَ هيئةِ رَكْبِه ومَن كان معه. وفائدةُ ذلك ستظهرُ فيما يأتي. وهاهنا ثلاث روايات:

- الأُولى: روايةُ الشعبي عن عبد الله بن جعفرالسّابقةُ الذّكر. وفيها: «فولّاه [الأشترَ] وبعثَه. وبعثَ معه طيْريَن من العرب». ويبدو أنّ المقصودَ بهذه الكناية «طيريَن»، أنّهما شخصيَن خفيفَي الحركة. ممّنْ تحسُنُ رفقتُهُما واستخدامُهما في الأسفار الطويلة. وقد أشَرنا سابقاً إلى أنّ هذه الرّواية بسندها ومتنها ساقطةٌ عندنا. ووعدْنا بأنْ نقولَ لماذا في محلّه المُناسب. وسنفي بما بوعدنا إن شاء الله.

- الثانية: روايةُ المسعودي في (مُروج الذهب) السّابقةُ الذّكْر ايضاً، وفيها: «وولّى [الإمامُ عليه السلام] الأشترَ مصر وأنفذَه إليها في جيش». وهذه الرّوايةُ موضعُ ريبٍ كبيرٍ عندنا، لأن راويها ينفردُ بروايتها. وأيضاً لِما عرفناه وبيّنا دليلَه فيما فات، من أنّ الأشترَ كان يعتمدُ السّريّةَ والتّكتُّم في حركته نحو مصر. ومن الواضح أنّ وُجودَ «جيش» معه، حتى في الحدّ الأدنى الذي تصدُقُ معه الكلمة، أمرٌ لا يُمكنُ إخفاؤه وسَترُه. فضلاً عن أنّ رَكْباً كبيراً كهذا، يسلكُ الطريقَ الطويلة من «العراق» إلى «مصر» أمرٌ غير عاديّ. يجبُ أن يُلفتَ الانتباه

ويجذبَ الاهتمام، وهذا سببٌ كافٍ لأن يذكَرَه المؤرّخون، لتوفُّرالدّواعي القويّة لذكرِه، ثم أنْ يظهرَ أثرُه في الأحداث التالية بشكلٍ أو بغيره لو كان صحيحاً.

- الثالثة: روايةُ أبو مُخنف عن فُضَيل بن خَديج عن مولىً للأشتر، وفيها: «لمّا هلكَ الأشترُ وجَدْنا في ثقله رسالةَ عليّ إلى أهل مصر». ثم أوردَ نصَّ الرسالة[١]. فقولُه: «وجَدْنا» يُفهَمُ منه أنّه كان في جَمْعٍ. وذلك أمرٌ مفهومٌ وطبيعيّ جدّاً. فليس من المعقول أنّ يسافرَ رجلٌ مثلُه ذلك السّفرَ الطويل دون أن يكونَ معه من يقومُ برفقته وبخدمته. ولكن لا ريب في أنّ ذلك «الجَمْع» كان في الحدّ الأدنى وبمقدار الضّرورة، بسبب الظروف التي تفرضُ عدم جذب الانتباه. وهذا أو مثله هوالذي نراه وجهَ الصّواب في هذا التفصيل من سيرة الأشتر في أيّامه الأخيرة. من هنا قُلنا في مطلع التمهيد العامّ للكتاب أنه خرج من «الكوفة في رَكْبٍ صغيرمن بضع فُرسان وعددٍ من الخَدَم[٢]».

(١) الطبري: ٥/٩٦.

(٢) انظر الصفحة/ ١٧ من الكتاب.

آخِـرُ الـطّـريـق

١

في هذا المَبحث نستعرضُ الرّوايات التي تعرضُ لمُلابسات قتل الأشتر: مَن كان الذي باشر القتل وكيف وأين؟

على أنه يجبُ أن نقولَ قبل أيّ بحث، إنّ من الثابت والمؤكّد أنّ الذي دبّرَ القتلَ، مع سَبْق التّخطيط والتصميم والتّرصُّد، لم يكُن إلا معاوية للسبب الذي ذكرناه أعلاه. وعلى هذا شبهُ إجماعٍ من المؤرّخين. ولا عِبرةَ بالرّواية المنسوبة إلى الشّعبي، وتقولُ أنّ قاتلَه مولىً لعثمان، قتله انتقاماً لسيّده، لأنّ الأشترَ كان من قادةِ الثورة عليه. ذلك أنّ ٱلإقدامَ على تنظيم عملٍ بحجمِ اغتيال رجلٍ من مثله، في موقعه وشمائله وخِلاله وتجربته، لأكبرُ بكثيرمن أن يتولّاه شخصٌ وحيد من حجم خادم. خصوصاً وأنّ الرواية تُصوّرُ الأشترَ بصورة شخصٍ يسهلُ خداعُه. وذلك بقولها أن المولى، الذي تبع الأشترَ من «الحجاز»، قد زعم للأشترأنّه نافع مولى عُمر بن الخطّاب، وأنّه «خدمَهُ وألطفَهُ وحفّ له [...] فأدناهُ وقرّبَه وولّاهُ أمرَه كلَّه [!]. ولم يزَلْ معه حتى نزلَ الأشترُ عين شمس وتلقّاهُ أشرافُ مصر» وهناك قتله بالسُّم بوُجود ذلك العدد الجمّ من عليّة

الناس[١]. هذه فذلكةٌ في الغاية من السّذاجة، لا تخفى فيها إماراتُ الوضع.

هـذا، ولقد لاحظنا أنّ اسم الشّعبي قد استُخدم كثيراً في تدبيج رواياتٍ مُتهافتةٍ عن نهاية الأشتر. مع أنّه كان في الثامنة من العُمُريوم قُتل هذا[٢]. ممّـا يبعثُ على الرّيب الكبير في أنّ اسمَ هذا العالِم الجليل قد زُجَّ به زجّاً في أسناد تلك الرّوايات على سبيل إعطائها قُوّةً من قُوّةِ مصدَرِها المزعوم.

وأيضاً لا عِبرة بالرّواية التي ينفردُ بإيرادّها أبو اسحق الثقفي (ت: ٢٨٣ هـ/ ٨٩٦ م) بلغته «عن بعض العُلماء»، وهي تقولُ أنّ الأشتر» قُتل بمصربعد قتالٍ شديد»[٣]. ذلك لأنّ أمراً كبيراً كهذا لا يمكن أن يخفى، بحيث ينفردُ بذكره مؤرّخٌ وحيد مهما يكُن موثوقاً، عاش بعد الواقعة بقرنين تقريباً. خصوصاً وأنه لا يذكرسندَهُ إليه. وقولُه «بعض العلماء» لا يُجدي. ونُذكّر هنا بالقاعدة المعروفة بين أهل الرّواية، مُحدّثين ومؤرّخين، وهي تقول أنه حين ينفرد راوٍ برواية واقعةٍ جليلة قد حصلتْ علناً، فهذا سببٌ كافٍ للرّيب في صحّة روايته وأكثر.

وأيضاً لا عِبرةَ بروايةٍ عن عاصم بن كُليب الكوفي أنّ قاتلَ الأشتر هو رسولٌ بعثه معاوية «يتبعُ الأشترَإلى مصر يأمره باغتياله»[٤]. وبالفعل اغتاله بشرابٍ مسموم. ذلك لأن الرّاوي المزعوم للخبر، ابن كُليب،

(١) تاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٣٩٠.

(٢) انظر الترجمة له في سِيَر أعلام النبلاء: ٤/ ٢٩٥ ـ ٣١٩. ومنها الرّواية النادرة التي تقول «إنّه قُتل حين أتى عقبة أفيق» (الغارات: ١/ ٢٦٢)، قد وقفنا عليها وشرحنا ما يلزم شرحه من متنها.

(٣) الغارات ١/ ٢٦٣.

(٤) نفسه: ١/ ٢٦٢.

توفي سنة ٣٧هـ/ ٦٥٧م، أي قبل مقتل الأشتر بسنة. فكيف يُمكن أن يروي ملابسات قتله!

خلاصةُ القول، إنه من الجليّ أنّ هذه الرّوايات بيّنةُ الوضع، وعليه فإنها لا تستحقّ بذلَ الجُهد في مناقشة ما في متنها.

٢

أكثرُ روايات الباب شُهرةً وتداوُلاً، والتي أخذ بها عامّةُ المؤرّخين المُحدثين دون مناقشة[١]، هي مارواهُ الطبريُّ عن أبي مخنف. وهذا نصُّها:

« [...] فخرج الأشترُ من عند عليّ، فأتى رحله وتهيّأ للخروج إلى مصر. وأتتْ معاويةَ عيونُه، فأخبروه بولاية عليٍّ الأشترَ، فعظُم ذلك عليه. وقد كان طمع في مصر. فعلمَ أنّ الأشترَ إن قدِمَها كان أشدَّ عليه من محمد بن ابي بكر. فبعثَ معاويةُ إلى الجايستار، رجلٌ من أهل الخَراج، فقال له، إنّ الأشتر قد وُلّيَ مصر. فإنْ أنت كفيتنيه لم آخُذْ منك خراجاً ما بقيتَ، فاحتلْ له بما قدرت».

فخرج الجايستار حتى أتى القُلزُم وأقامَ به. وخرج الأشترُ من العراق إلى مصر. فلمّا انتهى إلى القُلزُم استقبله الجايستار، فقال، هذا منزلٌ وهذا طعامٌ وعلفٌ، وأنا رجلٌ من أهل الخراج. فنزلَ به الأشتر. فأتاهُ الدهقان بعلفٍ وطعام. حتى إذا طعُمَ أتاهُ بشَربَةٍ من عسل قد جعل فيها سُمّاً، فسقاهُ إيّاه. فلمّا شربها مات[٢].

---

(١) منهم، مثلاً: محمد تقي الحكيم: مالك الأشتر حياته وجهاده، ط. بيروت ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م/ ٩٨، وكليمان هوار: دائرة المعارف الإسلاميّة، مادة «الأشتر».

(٢) الطبري: ٥/ ٩٥ ـ ٩٦.

وفي (تاريخ اليعقوبي) روايةٌ مُشابهةٌ، ولكنّها تقول أنّ معاوية هو الذي هيّأ السُّمَّ في العسل، ولكنّ الذي وليَ تنفيذَ الاغتيال به رجلٌ من أهل «القلزُم» نزلَ الأشترُ في منزله[١]. وما ندري هل كان نزولَه بمحضِ الصُّدفة أم بتدبير.

وفي (مروج الذهب) روايةٌ مُشابهةٌ من حيث التدبير وتسلسُل الأحداث حتى القتل بالسُّمّ، ولكنّ مسرحَ أحداثِها وموطن بطلها «الدهقان» كان «العريش»[٢] وليس «القُلزُم».

مهما يكُن فإننا سنعتبرُ هذه الرّوايات روايةً واحدةً في عناصرها الأساسيّة وهي:

- ١: إنّ الأشترَ قُتل بتدبيرٍ وإغراءٍ من معاوية.
- ٢: إنّ مقتلَه كان بـ «مصر»، القُلزُم» أو «العريش».
- ٣: إنّ مُتولّى تنفيذَ تدبير معاوية شخصٌ وحيدٌ هو «الجايستار/ الدهقان» أي من ملّاك الأراضي المصريّ الأصليّ والمسيحيّ الديانة «من أهل الخَراج»، كما تقولُ أكثرُ الرّوايات، أو مولىً لعثمان أو لعُمر، كما تقولُ بعضُها.

إنّ دراسةَ هذه المجموعة من الرّوايات دراسةً نقديّةً، مبنيّةً على منطق الأُمور، وعلى ما هو ثابتٌ من وضْعِ «مصر» خصوصاً آنذاك، تُرينا كم هي حافلةٌ بالثغرات، التي تمنعُ المُتأمّلَ البصير من التسليم بصحّتها. بل إنها تبعثُ على الرّيب الشّديد، ما أقلُّ منه يكفي لرَمْيها بالوضْع.

---

(١) تاريخ اليعقوبي: ٢/ ١٩٤.

(٢) مروج الذهب: الفقرة/ ١٧٢٦.

هـذه الثغرات هي:

- الأُولى: إنّ معاوية، على الرُغم من أنّ خبر ولايةِ الأشتر على «مصر» قد «عَظُمَ عليه»، كما يقولُ النصُّ المُقتَبَسُ أعلاه، فإنّه تركَ الأشترَ يجتازُ «العراقَ» و«الحجازَ» أو «الشامَ» كلّه. ولم ينصُب له إلا على أرض «مصر». أي بعد أن يكونَ قد وصل إلى مقصَدِه. مع أنّ نفوذَه في «الحجاز» كان قويّاً وفي «الشام» مُطلَقاً. لقد كان في وُسعه، دون صعوبة، أن يأخذَ عليه الطُريقَ في «الحجاز»، لو كان قد سلكَه، ليركبَ البحرَ إلى «القُلزُم». لأنّه طريقٌ محصور. كما كان في وُسعه أن يأخذَ عليه الدُروب في «الشام» على تشعُّبها، كما حصلَ بالفعل، كما سنعرف. ولكنّه، إذا أخذنا بمنطوق تلك الرّوايات، وخصوصاً الرّوايةَ المُقتَبَسَة، لم يفعل.

- الثانية: إن معاوية أوعزَ إلى شخصٍ لا شأنَ ولا سُلطةَ من أي نوعٍ له (دهقانٌ من أهل الخراج) بأن يلي دون غيره أمرَ اغتيالَ الأشتر في مدينة «القُلزُم». هذا، بالإضافةِ إلى بُؤس الاختيار، يقتضي أن يكونَ عارفاً سلفاً بأنّه سيركبُ البحرَ وسينزلُ تلك المدينة. بحيث يكونُ للرجل الفُرصة لتنفيذ الأمر. وانّى له ذلك. ومن الغنيّ عن البيان أنّ اتكالَهُ على محض الحظّ في أمرٍ جلَلٍ، كولاية الأشتر على «مصر»، هو أمرٌ مُستبعَدٌ جدّاً على رجلٍ كمعاوية. ما قلتَ فيه، فإنّه لا يُمكن وصفه بالعجز وقلّةِ الدهاء وضَعْف الحَزْم وسوء التدبير.

- الثالثة: إنّ معاوية وعدَ الدهقانَ بأنّه سيُكافئهُ إن اغتالَ الأشترَ، بأن يُعفيه من خراج الأرض التي تحت يده مُدّة عشرين سنة أو طالما بقيا على قيد الحياة، على اختلاف الرّوايات في هذا التفصيل. هذه

مُكافأةٌ مُغريةٌ ولا ريب. ولكنّ العرْضَ سخيف. فهو وعدٌ ممّن لا يملُك. لأنّ «مصر» لم تكُنْ آنذاك في يد معاوية، ولم يكُنْ خراجُها له، لكي يأخذَ أو يُعفي. بل كانت تحت سُلطة الإمام عليه السلام.

- الرابعة: إنّ إقدامَ ذلك الدهقان على اغتيال الأشتر بطعامٍ أو شرابٍ قدّمهُ له علناً، لهو عملٌ أخرقٌ، لا يُمكنُ أنْ يُقدِمَ عليه إنسانٌ عاقل. لأنه سيتركُ فاعلَه حتماً عُرضةً لانتقام الرّجال المُحيطين بالوالي القادم. وهم الذين لن يَخفى عليهم مَن قدّمَ له الطعامَ أو الشّراب، ثم وفاتُهُ المُفاجئةُ بعد ذلك مُباشرةً. من غير المُقنع أبداً أن يُقدِمَ أيُّ إنسانٍ على هذا المغامرة المُهلكِة في مُقابل مُكافأةٍ غير مضمونة.

نخلُصُ من هذه المُراجعة النّقديّة لتلك الرّوايات، وخصوصاً أشهرِها المُقتَبَسَة، أنّها مَبنيّةٌ من عناصر تفتقرُ إلى الحدّ الأدنى من المنطق السّليم، وإلى ما هو مُتوَقَّعٌ من سلوك البشر في هذه الحال ومثلِها. كما أنها تتجاهلُ الوضعَ السياسيّ الذي كانت عليه «مصر» آنذاك. ولذلك فإنّنا لا نتردّدُ في الحُكم عليها بأنّها موضوعةٌ. وهذا منهجٌ نقديٌّ صحيحٌ في البحث، كما في شؤوننا اليوميّة. فالناس يأخذون بقصةٍ أو روايةٍ أو تعليلٍ بقدر ما تكونُ إحدى هذه مُنسجمةً مع طبيعة الأُمور. كما يحكمون عليها بأنّها غير صادقة إنْ افتقرَتْ إلى هذا الشّرط.

٣

هناك روايةٌ هامّةٌ، سبقتْ الإشارةُ إليها في غير هذا الفصل، ينفرد بروايتها المؤرّخُ أبو إسحق الثقفي تقول: «أنه [أي الأشتر] هلك حين أتى عقبة أفيق»[١]. و«أفيق» قريةٌ جنوب «حوران»، حيث تهبطُ الأرض

(١) الغارات: ١/ ٢٦٢.

باتجاه مُنخفَض «الأغوار». والطريق الهابط يُسمّى «عقبة أفيق». والروايةُ عن جابر عن الشعبي. والشعبي مُحدّثٌ وفقيه عاش في «الكوفة»، وتوفي فيها سنة ١٠٥هـ/ ٧٢٣م. أي بعد وفاة الأشتر بسبعٍ وستين سنة.

الرّواية تنطوي على تفصيلٍ لا يُمكن تجاهُله. فهي تندرجُ في مجموعة الأخبار التي تقولُ لنا ضمناً أنّ الأشتر قد سلك الطريقَ البرّي ليصِلَ إلى «مصر». إذن، فسلوكُه طريق «حوران» فـ «الأغوار» ومنها إلى «فلسطين» فـ «سيناء» فـ «مصر» يبدو معقولاً جدّاً. لكنّ ها هنا مُشكلة كافية لتحولَ بين أي باحث وبين الأخذ بالرّواية. هي أنّ الخبر مقطوع الأوّل، لأنّ الشعبي كان طفلاً آنَ حصول ما تحدّث عنه. ممّا يدلّ على أنّ الخبرَ موضوعٌ على لسانه، كالخبر التالي. وأن وضْعَه بهذا السّند كان عملاً يفتقرُ إلى الذّكاء.

يبقى احتمالٌ لايحسُن تجاهله هو الآخَر. هو أنّ الشعبي يتحدّثُ عن شياع. أعني أنّ مضمون الخبر كان أمراً شائعاً في «الكوفة»، وطنَ الشّعبي ووطنَ الأشتر من قبله، حيث يُتوقّعُ أن يكونَ الاهتمامُ بنهاية الرّجل بأعلى الدرجات.

لكنّ ذلك لو صحّ لا قتضى حتماً أن يصِلنا الخبرُ نفسُه عن غيره ايضاً. وأن لا ينفردَ هو بنقله، ثم ينفردَ الثقفي بروايته عنه. وهذه قاعدةٌ هامّةٌ في نقدِ الأخبار وتمحيصِها. فعندما ينفردُ مُخبرٌ بنقل خبرٍ هامٍّ، يُفترَضُ أنه عرفَ به الجمْعُ الغفير من الناس، أو أنه كان شائعاً ذائعاً في اوانه، فإنّ هذا سببٌ قويٌ للرّيب بصحّته. لأننا نقول، لو كان هذا الخبرُ صحيحاً لَما انفردَ هذا المُخبر بنقله، وهو ذلك الخبر الهامُّ غير الخفيّ الذي تتوفّرُ الدّواعي لنقله. ومن هنا فإننا لا نتردّدُ في نفي صحّة هذا الخبر.

٤

نقِفُ أخيراً عند روايةٍ واضحةِ الفساد. ولكنّ فائدتها أنّها تضعُنا في الجوّ الذي عملَ فيه واضعو تلك المجموعة المُتهافتة من الرّوايات. نُمهّدُ بها للنتيجة التي سنخلُصُ إليها من كلّ هذا الفصل حتى الآن. وقد وردت بصيغتَين على شئ من الاختلاف، سنقتبسُهُما أدناه:

- الأُولى:

« [....] عن الشّعبيّ أخبرني عبد الله بن جعفر [بن أبي طالب] قال:

«كان علي بن أبي طالب قد غضبَ على الأشتر وقلاه واستثقله. فكلّمني أن أُكلّمَ أمير المؤمنين عليّاً يرضى عنه. فكلّمتُهُ أن يرضى عنه فلم يفعل. وكنتُ إذا سألتهُ فلم يفعل سألتُهُ بحقّ جعفر، فشفّعني ورضي عنه. ثم قلتُ له، لو بعثتَهُ إلى مصر، فإنْ ظفِرَ فذاك وإلا كُفيتَه. فولّاهُ مصر»

«وكلّمني طيران لي من الأعراب أنْ أُكلّمَ لهما الأشترَ فأصحبهما. فخرجوا فلم ألبث أن رجع طيراي الأعرابيّن، فقلتُ لهما: ما الخبر؟ قالا: ما هو إلا أنْ قدِمنا القُلزُم، فلُقيَ الأشترُ بشربةٍ من عسل فشربها فمات. فدخلتُ على علي فأخبرتُه، فقال: لليدَين وللفمّ»[1].

- الثانية:

«عن الشعبي عن عبد الله بن جعفر، قال:

«كنتُ إذا أردتُ أنْ لا يمنعني عليٌّ شيئاً قلتُ: بحقّ

(١) تاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٣٨٩.

جعفر. فقلتُ له: أسألُكَ بحقّ جعفر إلا بعثتَ الأشترَ إلى مصر».

«قال: فولّاه وبعثَه. وبعث معه طيرَين من العرب. فلمّا قدِمَ قُلزُم لُقي بها بما يُلقى به العُمّالُ هنالك. فشرب بها شربةً من العسل فمات. فلمّا قدِمَ طيراي أخبراني. فدخلتُ على عليّ فأخبرتُه، فقال: لليدَين وللفمّ»[1].

من الواضح جدّاً أنّ حُبكةَ هاتَين الرّوايتَين، اللتيَن تفتقران كثيراً إلى الذّكاء، مُسخّرةٌ لغرضٍ أساسيّ هو النّيلُ من مكانة الأشترعند الإمام عليه السلام. وهذا الغرضُ كان إجمالاً موضعَ اهتمامٍ خاصٍ من قِبَلِ وُضّاع هذا النّمط من الرّوايات. وهي بذلك تندرجُ في سياقِ عددٍ جَمٍّ من أمثالِها. كلُّها ترمي إلى تشويه صورة الأشتر (رضوان الله عليه) بطريقةٍ أو بغيرها[2]. بل إنّها ترمي أيضاً إلى النّيلِ من الإمام نفسِه، بتصويره أنّه، وهو أميرُ المؤمنين والمسؤول عن حراسة الأُمّة ومصالحِها، يتّخذُ قراراتٍ سياسيّةٍ خطيرة في أحلك الظُروف، استناداً إلى شفاعةٍ، أو مُتأثّراً بانفعالٍ عاطفيٍّ بحتٍ تجاهَ أخيه الأكبرالشهيد. كما أنّه كان ضيّقَ الصّدر بأصحابه، مهما تبلغْ درجةُ إخلاصهم له وسعيهم معه، ولا يُقدّرهم حق أقدارهم، بل إنّهُ لا يتردّدُ في الكيد لهم بما يؤدّي إلى إيراد أحدهم موردَ الهلاك.

٥

وممّا هو في أعلى درجاتِ الثُّبوت أنّه كان للأشتر المكانةَ الأُولى عند الإمام عليه السلام، مع أنّه كان بين كبار أصحابه مَن هو في الدّرجاتِ

(١) وُلاة مصر/ ٤٧.

(٢) راجع نماذجَ منها في تاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٣٧٧ ووُلاةُ مصر/ ٤٨ وغيرها.

العُلى تقوىً وحكمةً وشجاعةً وإخلاصاً. وعندما بلغهُ نبأُ وفاته قال فيه كلمتُه السّائرة: «كان لي مالكُ كما كُنتُ لرسول الله «وهي شهادةٌ شاملةٌ لكلٍّ سيرته مع إمامه. لم يقُل مثلَها في أيّ واحدٍ من أصحابه الكثيرين. وقال أيضاً: «إنّا لله وإنّا إليه راجعون. لله مالك. وما مالك؟ وهل موجودٌ مثلُ مالك؟ لو كان من حديدٍ لكان فندا [جبلاً عظيماً]. ولو كان من حجرٍ لكان صلدا. على مثل مالك فلتبكِ البواكي». وظلّ أثرُ الحزن بادياً على وجهه لعدّة أيّام. وما من شكٍ في أنّه كان أكبرُ الخاسرين بقتله. وتركَ ثلمةً في فريق الإمام لم يملأها أحدٌ من بعده. حتى أنّه قيل: «لم يزَلْ أمرُ عليٍّ شديداً حتى مات الأشتر»[١]. وقيل «ذاك رجلٌ هدمتْ حياتُهُ أهلَ الشام، وهدمتْ وفاتُهُ أهلَ العراق»[٢]. وما كانت توليته على «مصر» إلا لثقته العالية به وبمقدرته. خصوصاً إذا نحن أخذنا بعين الاعتبار الجانبَ الاجتماعيَّ من مُهمّة الأشتر، التي ضمّنها الإمام عليه السلام وصيّتَهُ الشّهيرة إليه.

لقد كان الأشتر رحمه الله دائماً رجلَ المُهمّات الخطيرة عند الإمام في السّياسةِ كما في الحرب.

٦

والآن، بعد أن محّصنا كافّةَ الرّوايات المُتعلّقة باغتيال الأشترأو قتله، وأثبتنا فيما يبدو لنا أنّها موضوعةٌ عن قصْدٍ وتصميمٍ، فقد بات علينا أن نطرحَ سؤالاً في الغاية من الأهميّة، هو:

---

(١) الغارات: ١/ ٢٦٤.

(٢) تاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٣٩٢ وتهذيب الكمال: ١٧/ ٣٩٣. والقائل هو الوزيرالمؤمن يعقوب بن داود.

ما هي الغايةُ من إغراقِ القضيّة بذلك السّيل من الرّوايات المُتعارِضة، سواءٌ في الطريقة، طريقةُ الاغتيال أو القتل، أم في مكانه، أم في فاعله؟

وقبل الشّروع في الجواب، نرى أنّ من الواجب أن نقول:

نحن لا نتّهمُ بهذا كلّه غيرَ معاوية. فهو الذي عنده الدّافع لتنظيم عمليّة الاغتيال. ودائماً في مثل هذه الحالة يبدأ التحقيق بطرح سؤالٍ على مَن لديه الدّافع، أو: مَن المُستفيد. وأيضاً هو وحده مَن يملكُ الأدوات لتنفيذه. وعلى كلّ حال، فإنّ ممّا لا ريب فيه أنّه هو الذي خطّطَ وأمرَ وأشرفَ على تنفيذ الاغتيال. فكيف يُمكن أن نتّهمَ غيرَه بأنّه قد خطّطَ وأشرفَ على دفْن الجريمة تحت ذلك الرُّكام الكثيف من الرّوايات؟!

يقولُ المُؤرّخُ الثقفي:

«إنّ معاوية [بعدما بلغه توليةُ الأشتر على مصر] أقبلَ يقولُ لأهل الشام، أيها الناس إن عليّاً بن ابي طالب قد وجّهَ الأشترَ إلى أهل مصر. فادعوا اللهَ أن يكفيكموه. فلمّا أتاه الخبرُ بهلاكِ الأشتر، قام معاويةُ في الناس خطيباً، فقال: امّا بعد، فإنّه كان لعليّ بن أبي طالب يمينان، فقُطعتْ إحداهما يومَ صفين [يعني عمار بن ياسر (رضوان الله عليه)]، وقُطعتْ الأُخرى اليوم. وهو مالكُ الأشتر»[1]

إنّنا من موقعنا العالي في الزمان، الذي يسمحُ لنا أن ننظُرَ إلى موضوع البحث برؤيةٍ شاملةٍ، بقدر ما تُعطينا إيّاه المعلوماتُ التي تحت يدنا ـ، فإنّ هذا النصّ البالغ الأهميّة يُوحي لنا أمريَن:

(١) الغارات: ١/ ٢٦١ ـ ٦٢.

- الأوّل: إنّ في قضيّة الأشترجانبٌ غير مَرئيّ، ولا نطمعُ بأن يكونَ في يوم من الأيام مَرئيّاً. لأنّه شأنَ كلّ عمليّات الاغتيال السياسي، ممّا يُدبّرُ تحت ستارٍ كثيفٍ من السّرّيّةِ والكتمان. ذلك الجانبُ هو التخطيطُ والإعدادُ لاغتيال الأشتر. هنا كلٌّ شئ يدلُّ إجمالاً على أنّ معاوية تولّى هذا الجانب بكامل الحزم والجِدّيّة. لعلمه، أوّلاً، بما يعنيه وُصولُه إلى «مصر» من خطرٍ شديدٍ على مشروعه. حيث سيكونُ مُحاصراً بين قوّتَين. ولعلمه، ثانياً، بأنّ الأشترَ ليس ممّن تسهُلُ مُنازلتُه، لِما تحلّى به من حماسةٍ وشجاعةٍ وحزم. خصوصاً إذا تمكّنَ من «مصر»، التي كانت ما تزال سليمةً بشريّاً ومعنويّاً.

- الثاني: جانبٌ مَرئيٌّ. هو ما نُسمّيه اليومَ الإعلام. وفيما يخُصُّ موضوعَ البحث، فإنّنا نراه يرمي، فيما يرمي إليه، إلى الاستفادةِ إلى أقصى حَدٍّ من الجريمة. هذا الجانب، على عكس الأوّل، لا يُمكن أن يكونَ خفيّاً لأسبابٍ واضحة. ومن هنا فإنه قد يُساعدُ على تصوُّر ذلك الجانب الخفيّ.

استناداً إلى ذلك النصّ، وهو من الباب الثاني بحسب تصنيفنا أعلاه، فإنّنا نتصوّرُ أنّه في الوقت الذي كانت فيه أجهزةُ معاوية تعملُ كلَّ مافي وُسعها لتدبير نهايةٍ مضمونةٍ للأشتر. وذلك برصْدِ تحرُّكاته، وتهيئة الخطط والوسائل، وما إلى ذلك. في الوقت نفسه كان هو يعملُ بنفسه على جانبٍ آخَر، هو أقربُ إلى ما نُسمّيه في اللغة العسكريّة بالإعداد المعنوي. فأهلُ «الشام» كانوا يعرفون بما فيه الكفاية مَن هو الأشتر، وماذا في وُسعه أن يفعل. وهو الذي دفعهُم إلى حافّة الهزيمة في «صفين»، لولا خدعة رفْع المصاحف. ولذلك فإنّهم كانوا يخشون بأسَه ويحسبون ألفَ حساب لمُواجهته في المواطن. فلمّا أنذرهُم معاويةُ بأنّه

قد وليَ «مصر»، أي أنّه صار على حدودهم الغربيّة، وطلبَ منهم أن يدعوا الله بأن يكفيهم إيّاه، استجابوا له بحماسةٍ. بحيث نتصوّرُ أن جماهيرَ المُصلّين كانت تجأرُ بالدعاء في المساجد، طالبةً من الله تعالى إهلاكَ عدوّها الأوّل.

هكذا غـدا هلاكُ الأشتر مطلباً جماهيريّاً عامّاً. وانقلبَ الأمرُ من جريمةٍ قيد التدبير إلى نصرٍ إلهيّ مُنتظَر. ولنتصوّر وِقْعَ كلماتِ معاوية من بعدُ، وهو يُنهي إليهم نبأ موت الأشتر. بحيث بدا الأمرُ استجابةً من الله تعالى لأدعيتهم، وحالةَ الفرح والرّضى عن النفس والثقة التي غمرتْ نفوسَهم في تلك اللحظة. فضلاً عمّا في قِرانِها بقتْل عمّار في «صفين»، وهو الذي قال فيه رسول الله (صلوات الله عليه وآله وسلم) في حديثٍ مشهور: «تقتُلُك الفئةُ الباغية «ـ، من مغزىً غير خفيّ. لقد عمِلَ معاويةُ بذلك على إصابةِ أكثر من غرضٍ برميةٍ واحدةٍ.

هو ذا أنموذجٌ من أعلى نماذجِ مُخادعةِ الجمهور. وأُنموذجٌ من أعلى نماذجِ قَلْب مفهوم الجريمة إلى عكسها.

٧

أظُنُّ أنّنا بهذا التحليل، نتقدّمُ خطوةً باتجاه فهم أبعاد الخِطّة المُتعدّدة الأطراف والمرامي، التي اعتمدهامعاويةُ بدهاءٍ ما بعدّهُ دهاء. موضوعُها وإنْ يكُنْ جريمةَ اغتيال، ولكنه رمى منها إلى أُمورٍ وأُمور. كما أنّه يُقرّبُنا من تَصوُّرٍ للغاية التي رمى إليها من إغراق واقعةٍ واحدة، هي واقعةُ الاغتيال، في ذلك السّيل من الرّوايات المُتعارضَة.

والذي أراه نتيجةَ التأمُّل في ما وعيناه حتى الآن من وقائعَ مُتتابعة،

أنّنا أمامَ عمليّةٍ مُعقّدةٍ، بدأت بما هو ثابتٌ من واقعة الاغتيال نفسها أيّاً يكُن شكلُها، فتوظيفُها في التوجيه المعنوي لأهل «الشام»، كما رأينا أعلاه، انتهاءً بتوظيفِها في الحرب المعنويّة/ النّفسيّة، المُوجّهة ضدّ مُعسكر الإمام عليه السلام.

فمن المعلوم أنّ الأشترَ كان من أكثرَ الرجال أهميّةً في مَن حول الإمام. بل يُمكن القول أنّه أكثرُهم اعتماداً لديه. ولا ريب في أنّه كان الأكثرَ اندفاعاً، وأيضاً الأكثرَ قُدرةً على نُصرته بمُختلف الوسائل، في السياسة وفي الحرب. وأنّ خسارتَه كان لها تأثيرُها العملي والنفسي السيّئ جدّاً في جبهة الإمام عليه السلام، وفي المُقابل تأثيرٌ إيجابيٌ جداً في الجبهة المُقابلة. ولم يُخفِ الإمامُ ذلك، بل صرّحَ به حيث قال: «أما والله ليَهُدّنّ موتُك عالَماً، وليُفرحَنّ عالَماً»[1]. ولكنّ تأثير ذلك كان أبلغَ ما يكونُ على المُتزلزلين ممّن حوله. أولئك الذين يبنون مواقفَهم على اعتبارات الرّبح والخسارة الشّخصيّة. هؤلاء كانوا موضعَ عمل معاوية ترغيباً وترهيباً. ولا شكّ في أنّ موتَ الأشتر الغامضة، والتي جعلتها الرّواياتُ الكثيرة المُتعارضة لُغزاً حقيقيّاً، كان دعوةً ضمنيّةً لكلٍّ منهم بأن يُعيدَ حساباته، كي لا يلقى المصيرَ نفسّه.

هكذا، فإنّ الجانبَ الأساسي من اغتيال الأشتر كان ثمرةً لخَطةٍ محبوكةٍ. كلُّ شئ يدلُّ على أنّها حصلتْ تحت إشرافِ معاوية ونفّذتها أجهزتُه. لكن جانباً منها كان لا بُدّ من أن يُعلَنَ هو التوظيفُ السياسيُّ. وُجّه جانبٌ منها إلى أهل «الشام». رمى إلى إيهامهم بأنّه وأنّهم على الحقّ. وأنّهم لذلك ممّن يُستجابُ دعاؤهم في أعدائهم. في حين وُجّهَ

(١) الغارات: ١/ ٢٦٥.

جانبٌ آخَر إلى المتزلزلين في مُعسكرالإمام عليه السلام. ومثلُهم موجودون في كلِّ جماعة. بأنّ معاوية قادرٌ على أن يفعلَ ما يشاءُ في مَن يُريدُ التخلُّصَ منه. وأنّ في جُعبته من الوسائل ما لا قِبَل لأيّ إنسانٍ بأن ينجو منه.

نتائجُ الفصل

١

إنّ المُتأمّل في ذلك الخليط المُتهافت من الرّوايات على مُلابساتِ نهايةِ الأشتر، يكتشفُ بسهولةٍ أمريَن اثنيَن:

- الأوّلُ: ان ليس فيها ما يثبتُ للنقد. فإمّا أنّها ظاهرة الوضْع لعلّةٍ بيّنةٍ في السّند. وأوضحُ نماذج هذا القسم ما رُوي عن عاصم بن كُليب، مع أنّ هذا توفي قبل مقتل الأشتر بسنةٍ على الأقلّ كما عرفنا. أوالروايات المُتعدّدة والمُتهافتة عن الشّعبي، مع أنه كان في الثامنة من العُمُر بالتاريخ نفسه، وهي سنٌّ لا تسمح له باستيعاب الوقائع أو أخبارها. وإمّا لعلّةٍ في المتن. وأوضحُ نماذجه روايةُ أنّه قُتل بـ «مصر» في معركة شديدة، أو أنّه قُتل فيها بالسُّم على يد رجلٍ من الأقباط. حيث في سبيل جعْل هذه الفذلكة مُقنعة، مادام الرجلُ من اصحاب الخراج، وبالتالي فإنّه ليس له أدنى مصلحة في الزّجّ بنفسه في صراعٍ سياسيّ بين المسلمين ـ، لذلك فقد ضُمّ إلى هذه الفذلكة، أنّ معاوية هو الذي أغراه بارتكاب ما ارتكب، وذلك بأن وعده بإعفائه من الخراج، أي الضريبة على الأرض. ولكنّ هذا التسويغ كشفَ الوضْعَ. لأن «مصر» لم تكُنْ آنذاك تحت سُلطة معاوية، ليأخذَ الخراجَ أو يعفو منه. أو تلك الرّواية الغبيّة المنسوبة

إلى عبد الله بن جعفربن أبي طالب، والتي تقول في نهايتها أنّ الإمام عليّ عليه السلام أظهر رضىً ممزوجاً بشماتةٍ حينما بلغه قتلُ الأشتر، وذلك أمرٌ أبعدُ ما يكون عن الصّواب.

- الثاني: أنّ تنظيم هذه الفوضى لم يحصل تلقائيّاً. هناك بالتأكيد جهةٌ ما عملتْ وبذلتْ جُهداً في إنتاج ذلك الخليط الكبير المُتهافت من الرّوايات لغايةٍ مرسومة. ولنلاحظ خصوصاً توظيفَ ما ذكرناه وما لم نذكره من الأسماء: الشّعبي، عاصم بن كُليب، عبد الله بن جعفر، ممّن يستحيل لسببٍ أو لغيره أن يكونوا ضالعين في ذلك العمل. هذا يدلُّ على أنّ تلك الجهة كانت، أو كان تحت يدها، مَنْ تستعينُ بهم من أهل المعرفة والخبرة. هنا بالضبط نرى بصمات معاوية، الذي نعرفُ ويعرفُ العارفون أنّه كان يملك جهازاً مُحترفاً وظيفتهُ توجيهُ الرّأي العامّ، عن طريق وضع (الحديث) وما إليه فيما يخدمُ أغراضَه. كما نعرفُ براعتَه في ارتكاب الجريمة ثم توظيفها لما فيه مصلحته. مثلما فعلَ حينما قادَ كبيرَ بيته عثمان إلى قتلٍ مُحقّقٍ على يد الثائرين عليه، لا لغرضٍ إلا ليجعلَ من قتله قضيّةً يمتطيها إلى منصب الخلافة.

ممّا يترتّبُ على ما قُلناهُ في الأمر الأوّل أعلاه، أنّه ما من دليلٍ إطلاقاً على أنّ الأشترَ قد دخل «مصر». بل قُتل في الطريق إليها. وقد اكتشفَ المؤرّخُ الثقفي بحسّه التاريخيّ هذه الحقيقة حيث قال: «ووجهُ الأمر أنّه سُقي السُّمَّ قبل أن يبلُغَ مصر»[1].

وممّا يؤكّدُ ذلك، أنّه لو كان قد دخلها واغتيلَ أو قُتل فيها، لبلغنا

(١) الغارات: ١/ ٢٦٣.

ذلك من مصادرَ مصريّة، أعني من أهل «مصر». خصوصاً وأنّ «مصر» كانت حتى ذلك الحين «من جيش عليّ» على حدّ تعبير الكندي[١]. وكان التشيُّعُ للإمام عليه السلام هو الغالبُ على أهلها، خصوصاً في المراكز السّكَنيّة المدينيّة. وإنّ حدَثاً خطيراً، مثل اغتيال أو قتل رجلٍ من وزن الأشتر فيها، بعد أن وصلَ إليها والياً من قِبَل الخليفة الشّرعيّ، لا يُعقَلُ أن يُسكَتَ عنه من قِبَل كلّ أهلها. وقد عرفنا أنه بالتاريخ المُفتَرَض لدخول الأشتر إليها، كان فيها من قادة الناس مَنْ هم من خواصّ أصحاب الإمام عليه السلام. نذكرُ منهم الآن محمداً بن أبي بكر، وعمرو بن الحمِق الخُزاعي، وعبدَ الرحمن بن عُديس البلوي. فلماذا لم يتسرّب عن كلٍّ أولئك أيُّ خبرٍ يقولُ للناس المُتلهّفين لمعرفة حقيقةِ ما جرى. في ظلّ هذه المُلابسات كان من المُحقّق، لو انّ الأشتر قد وصل إلى «مصر»، أن نجِدَ روايةً أو أكثر لواقعة نهايتهِ من شُهودٍ محلّيين. ولكنّ القارئ أصبح يعرفُ الآن جيّداً أنّ كلّ ما وصلنا عن ذلك هو طوفانٌ من الرّوايات الصّادرة عن أشخاصٍ بعيدين عن الحَدَث المزعوم وموطن وُقوعه.

إذن، فعدمُ وُجود أي رواية مصريّةٍ على واقعة نهاية الأشتر، لدليلٌ قاطعٌ على أنها لم تحصلْ في «مصر». وهذه نقطةٌ منهجيّةٌ يعرفها ويستفيدُ منها الباحثون المُتمرّسون. تقضي بأنّه حيث تتوفّرُ دواعٍ قويّة لبيان أمرٍ، فإنّ غيابَ البيان دليلٌ قاطعٌ على عدم وُقوع ذلك الأمر.

(١) وُلاةُ مصر/ ٤٤.

٢

ثم أنّه إن كان الأشترُ قد لقي حتفه في أيّ مكانٍ من «مصر»، التي كانت تعرفه وتعرفُ مقامَه جيّداً بالتأكيد، أما كان ذلك يقتضي أن يُدفنَ فيها.الجواب: نعم! بالتأكيد. على الأقلّ لوجود موانع عمليّة وسياسيّة تحولُ دون نقل جثمانه إلى بلدٍ آخَر. فضلاً عن أنّه لا دليلَ على أنّ تقليد نقل جثامين المتوفّين إلى أماكن يُعتقدُ أنها أنسبُ لدفنهم، قد نشأ بعد. وعليه فهل من المعقول أن يضيعَ قبرُ رجلٍ كالأشتر في «مصر» إن كان قد قُتل فيها. نحن نعرف أن الفاطميين طوال مُدّة حُكمهم الطويلة لـ «مصر» (٣٥٨ ـ ٥٦٧هـ/ ٩٦٨ ـ ١١٧١م) قد اعتنوا عنايةً شديدةً بإشادة وتجديد قبور كلّ مَن له علاقة نسبيّة أو سببيّة بأهل البيت عليهم السلام. ولم يذكر أحدٌ أنهم عرفوا أو شادوا قبراً للأشتر. بل إنّ أبا الحسن الهروي (ت: ٦١١هـ/ ١٢١٢ م)، مُصنّفُ الكتاب الهامّ في موضوعه (الإشارات إلى معرفة الزّيارات)، وهو الخبيرُ العارف بكلّ ما في المنطقة الشاميّة ـ المصريّة من مزارات، نصّص على أنه لا قبرَ للأشتر في «مصر». قال: «**القُلزُم عنده مالك بن الحارث الأشتر النخعي، لا يُعرَفُ قبرُه**»[1]. ونحن نأخذُ من هذا النصّ جهالةَ قبره، التي تشمُلُ أنه حتى زمان الهروي، أي القرن السابع للهجرة/ الثالث عشر للميلاد، لم يكُن له في «مصر» قبرٌ معروفٌ. والظاهرُ أنّ الهروي قد اعتمد هذه الصيغةَ المُلتبِسة بالذات: «القُلزُم عنده [؟!] مالك... الخ.» (ما الذي «عنده» وهو الذي «لا يُعرَفُ قبرُه»؟)، لأنه مثل كثيرين غيره مأخوذٌ بالروايات الذّائعة التي تقولُ أنه اغتيل في «القُلزُم».

(١) علي بن أبي بكر الهروي: الإشارات إلى معرفة الزيارات، ط. دمشق١٩٥٣م/ ٩٦.

٣

بيدَ أنّ الأبعدَ من هذه المُحاكمة النّقديّة للنصوص، على ضرورتها وأهمّيّتها، هو الواقعُ الحقيقيُّ الذي عملتْ تلك الرّواياتُ الكثيرة على إخفائه أو، على الأقلّ، تشويشِه. نقولُ «عملتْ» لأن كلَّ مَن يكذب فإنّما يفعلُ لكي يُخفي حقيقةً لا مصلحةَ له في ظهورها، او أنّ مصلحتَهُ هي في ظهور غيرها. فكيف فيما نحن فيه، وقد رأينا أنّ ما أثبتناهُ من كذب مُتمادٍ كان عمليّةً شاملةً مُنظّمةً، بُذلتْ فيها جُهودٌ حثيثةٌ، تولّاها فيما نرى وتدلُّ عليه الدّلائل أُناسٌ مُحترفون. ممّا يدلُّ على أنّ مَن وراءَهم ومُوجّهَ عملهم كان يُعلّقُ أهميّةً كبيرة على نجاحهم فيما يعملون عليه.

السؤالُ الآن: ماهي تلك الحقيقة التي عملتْ وتآزرتْ تلك الرّوايات على إخفائها، وأين نبحثُ عنها؟

قبل أن نشرعَ في البحث عن الجواب، فإنّ علينا أنْ نضعَ نصبَ أعيننا أمريَن:

- الأوّل: أنْ نُحدّدَ الطريقَ المُوصل إلى الجواب بأنْ نقول، إنّ من الواضح جدّاً أنّنا يجب أنْ نبحثَ عن تلك «الحقيقة» في غير النصوص الرّسميّة المكتوبة في كُتُب التاريخ الحَدَثي أوّلاً وفي كُتب السّيرة ثانياً. لأنّها، أي تلك النصوص جميعَها، قد وُضعتْ بحيث تكونُ وظيفتُها حصْراً إبعادَنا عن الحقيقة المَنشودة. وهذه قاعدةٌ ذهبيّةٌ لكلِّ مَن يعملُ في التاريخ بمنهجٍ إنسانيٍّ.
- الثاني: إن يكُنْ قد تعذّرَ علينا الوصولُ إلى تصوّرٍ مقبول لِما اضطربَ فيه الأشترُ في أيّامه الأخيرة عن طريق كلّ روايات الباب. فإنّ هاهنا طريقٌ آخَر، تعلّمنا من تجربتنا الطويلة أن نلجأ إليه

ونستنجدَ به، فلا يُخيّبنا. هذا الطريق هو السلوكُ الشّعبي ومرويّاتُه الشفويّة. ذلك بالإضافة إلى بعض الثغرات في نصوص التاريخ الرّسمي. وهذه كثيراً أيضاً ما كانت منفذنا إلى الحقيقة الضائعة.

وهـذا ما سيكون، إن شاء الله، موضوعَ ما بقي من الكتاب.

الفصل الثالث

مدفن الأشتر في "بعلبك"

تمهيد وصفي منهجي

دراسةٌ في النصوص

تمهيد وصفي منهجي

١

سنُعالجُ في هذا الفصل قضيّةَ قبرٍ في مدينة «بعلبك»، معروفٍ بين أهلها حتى اليوم بأنّه قبر (سِيدي مالك)، هكذا يلفظونها بكسرالسّين. وهي الصّيغةُ العامّيّةُ للكلمة، الدّارجة في «الشام» و«مصر» وبلدان المغرب العربي، أي الأقطار العربيّة في شمال «إفريقيا». والكلمةُ تحريفٌ لكلمة (سَيّدي)، التي يستعملونها على سبيل تفخيم صاحبِ اللّقَب. مثلما يُحرّفون كلمة (سَيّدتي) إلى (سِتّي). ومن أمثلته في المدينة نفسِها (سِتّي خَوْلَة)، صاحبةُ القبر غير البعيد عن قبر (سيدي مالك)، المنسوب إلى الطفلة أو الخديجة التي توفّيتْ أو ألقتْها زوجةٌ للإمام الحسين عليه السلام، ممّن كان في ركْب سبايا يوم «كربلاء» وهو يعبرُ المدينةَ في الطريق إلى «دمشق». وفي «دمشق» أيضاً (سِتّي رْقيّه)، صاحبةُ القبر المنسوب إلى طفلةٍ من بنات الإمام أيضاً، توفّيت أثناء المُدّة القصيرة التي أقامها السبايا في المدينة. وقد جرى تعميرُ القبرَين، وباتا من الأماكن المقصودة بالزّيارة.

والقبرُ المنسوبُ إلى (سيدي مالك) قبرٌ بسيطٌ. بجواره شجرةُ صنوبرٍ، المُسمّى بالفارسيّة (كاج)، مُعمّرة. ومثلُها بجوار قبر (سِتّي خولَة) شجرةُ سرو، وهو من الفصيلة الصّنوبريّة نفسِها. إذا زُرتَه رأيتَ

من حوله آثاراً، ممّا يتركُه عادةً زائرو المقامات ذات القُدسيّة عندهم. من بقايا شُموع أوقدها الزّائرون من حول القبر. إلى مئات الخِرَق الخضراء معقودةً على فروع الشجرة يزعمون لأنفُسهم بذلك أنّها ستكونُ بمثابة حُضورٍ دّائم لهم بجوار المَرقد الذي يُجلّونَه. وذلك إجمالاً يدلُّ على أنّ إقبالَ الناس على زيارةَ القبر تقليدٌ قديمٌ جدّاً. درجَ عليه الناسُ تبْعاً لأسلافهم، مثلما هو دأبُهم بالنسبة لهذه المَزارات ومثلها. حتى وإنْ لم يكونوا يعرفون على نحو التعيين مَنْ هو (سيدي مالك) هذا وما هي مَنزلتُه.

والقبرُ كما هو حتى اليوم مَبنيٌّ مُستطيل الشّكل. يرتفعُ عن مُستوى الأرض المُحيطة به بما لا يزيدُ عن نصف المتر. مُغلّفٌ بطبقةٍ من خليطٍ إسمنتيٍّ خَشِنٍ. هو ولا ريب إضافةٌ غير قديمة. يبدو أنّ أحدَ الغيارى قد تطوّعَ بها. بعد أن آلَ حالُ أمرُ البناءِ القديم إلى الانهدام، خشيةَ أنْ تندرسَ آثارُهُ ويضيع. إلى جنبه عن يمينه وشماله قبران آخَران تبدو عليهما آثارُ القِدَم. ولسنا ندري كيف كانت حالةُ القبر قبلَ تلك الإضافة الاسمنتيّة. ويا ليتنا التفتنا إليه من قبل. فلعلّهُ كان عليه شاهدٌ أو رقيمٌ، ممّا يوجدُ على القبور عادةً، أو أيّ ما من شأنه أن يُنيرَ الطريقَ أمام الباحث، فيكون قيمةً مُضافَةً إلى مُعطَياتِ المصادر. ومن ذكريات أيّام الصِّبى للكاتب، أنّ القبرَ كان له شكلٌ مُختلفٌ قليلاً عمّا هو عليه الآن. وربما كان عليه شاهدٌ من جهة رأس الدّفين، ممّا يوجدُ مثله عادةً على القبور.

٢

ثم كان أنْ وقعتُ على ذكرٍ للقبر نفسه في غير مصدرٍ وصفيّ، بمعنى أنّها ممّا يصِفُ ما هو قائمٌ بالفعل. سيكون علينا أنْ نقفُ عليها ونُناقشُ ما فيها بعد هذا التمهيد. نقلَتْ أنّ هذا القبر هو لمالك الأشتر.

فكان ذلك مُتغيّراً أساسيّاً. نقلَ الموضوعَ من اسم شخصٍ غير مُحدّدٍ، لا يعني بنفسه شيئاً للباحث، إلى اسم رجلٍ نحملُ له أرفعَ التقدير.

من هنا بدأنا البحثَ. ولستُ أُخفي أنّ البدايةُ كانت مَشوبةً بشيءٍ من التوجُّس والرّيبة. ذلك لأننا كُنّا آنذاك، كأكثر وربما ككلّ الناس، مأخوذين بالأخبار الذّائعة، التي تقولُ أنّ قبرَمالك في «مصر»، خصوصاً وأنّ له هناك مقامٌ معمور. وهكذا بدأنا استقراءَ الأخبار ونقدَها، وطبعاً كان لا بُدّ لنا من أنْ نتناولَ كافةَ المُلابسات، ممّا كان موضوعَ الفصلَين السّابقَين. وببركة البحث أخذتْ الأدلّةُ تتوالى، بحيث أوصلتنا إلى الحَدْس بأنّ هذا القبر هو بالفعل لهذا الرجل العظيم، الذي كان في حياته مالئَ الدنيا وشاغلَ الناس. ثم كان في كلّ ما يتّصلُ بما اضطربَ فيه في أيامه الأخيرة لُغزاً غامضاً. ثم أن يبقى موضعُ قبره هذا مجهولاً على مستوى المصادرالمكتوبة مدّةَ أربعة عشر قرناً. إلى أنْ وفّقَ المولى سبحانه إلى إعادة اكتشافه. ونسأله تعالى أنْ يوالي علينا نِعَمَه بالتوفيق إلى عِمارتِه بما يليقُ بمقام صاحبه. وإنّنا لا نحمَدُ على هذا التوفيق غيرَ الله سبحانه. لكن علينا أن نذكرَ أيضاً بالتقدير الكبير فضلَ تلك الأجيال من الناس الطيّبين البُسطاء، الذين أحاطوا القبرَ بعنايتهم جيلاً بعد جيل. ولولاهم لكان من الأرجح أن يضيعَ إلى الأبد.

هذا، ورُبّ قارئٍ مُدقّقٍ سيُلاحظُ بحقٍّ أنّني سمحتُ لنفسي بأن أُصادرَ بما قُلتُهُ أعلاهُ على الدّليل، وأنّني أدليتُ بالنتيجة قبل مُقدّمتِها. وما ذلك إلا لأنّني بدأتُ البحثَ من أمرٍ قائمٍ بالفعل، هو جَماعُ الوجود المادّيّ حتى الآن للقبر، مع الإطباقِ الجماهيريّ التاريخيّ المُزمن المُستمرّ على نسبته للأشتر. وإنّني امرؤٌ قد ربّيتُ نفسي منهجيّاً على احترام كلّ ما يصدر عن الجمهور، لأنّه أكثر براءةً وأسلمُ طويّةً بكثير ممّا تُدبّجهُ الأقلام، التي كثيراً ما تكونُ مُسخّرةً للأغراض. ومن الواضحِ أن

الأمرَ سيكون مُختلفاً تماماً، لو انّني كنتُ في هذا أبحثُ بحثاً نظريّاً بين احتمالاتٍ، عليّ أنْ أُقارنَ بينها لأخلُصَ بعدُ إلى النتيجة.

٤

بُغيتُنا فيما بقي من البحث أنّ ننقلَ إلى القارئ العدوى بما حدسناه. هذا النقلُ هو من وظائف الباحث الأساسيّة. إنّه يبدأُ بنفسه فيبحثُ ويُنقّبُ ويُقارنُ وينقُدُ. حتى إذا اكتملتْ في ذهنه الصّورةُ التي يزعم أنّها تعكُسُ الحقيقة، سيكونُ عليه أنْ يبدأَ مرحلةَ الصّياغة، أي تنظيمُ الأفكار على نحوٍ يقودُ القارئَ إلى مثل ما وصلَ إليه هو بالحَدْس.

عملُ الباحث الكفؤ يُشبهُ في كثيرٍ من النّواحي عملَ الطّاهي البارع. إنّه ينتخبُ الموادّ التي تدخلُ فيما هو في سبيله إلى تحضيره، مُستهدياً في ذلك بخبرته وبذوقه الذي صقلهُ طولُ المِران. ثمّ يبدأ عمليّةَ التحضير، التي تُشبهُ الصّياغة. وهو طبعاً لن يُقدّمَ الطعام إلا بعدَ أنْ يتذوّقَه ويرضى عنه. لكنّ غايتَهُ في النهاية هو أيضاً أن (يُعدي) الطاعمَ بمثل النتيجة التي وصل إليها.

وعليه فسنبدأُ باستعراض النصوص المُشار إليها أعلاه.

دراسةٌ في النُّصوص

١

بين أيدينا ثلاثة نصوص، تتحدّثُ بلسانٍ أو بغيره عن القبر المنسوب لمالك في «بعلبك». سنبدأُ باستعراضها وِفقَ تسلسُلِها التاريخي. مع التعريف بكلِّ مصدرٍ مصدر. لأنّ قوّةَ النّصِّ هي من قوّة المصدر الذي اقتبسناه عنه. ثم نُبيّنُ مُعطى كلِّ نصٍ منها. كلُّ ذلك مُقدّمةً لقراءتها قراءةً بُنيويّةً تضعُها في محلِّها المُناسب من إشكاليّة البحث.

- النصّ الأوّل: وهو عن أبي الحسن علي بن أبي بكر الهَرَوي (ت: ٦١١هـ/ ١٢١٤م) في كتابه (الإشارات إلى معرفة الزّيارات). والهروي، خلافاً لاسم المدينة التي نُسب إليها، موصليّ المولد حلبيّ المنزل. وصفه الذهبي بـ «الزّاهد الفاضل الجوّال [....] الذي طوّف غالبَ المَعمور [....] حتى ضُربَ به المثَلُ، فقال ابنُ شمس الخلافة في رجلٍ:

قد طبّقَ الأرضَ من سهلٍ إلى جبلٍ كأنّهُ خطُّ ذاك السّائح الهروي»[1]

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ط. بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م باعتناء بشّار معروف: ٢٢/٥٦. وقد ترجم له أيضاً ابن خلكان في وفيّات الأعيان، ط. بيروت ١٤١٧ هـ/١٩٩٧م: ٢/ ١٦٤ـ ٦٥.

وأمّا كتابُه ذاك، فهو في ذكر المَزارات في «الشام» و«مصر» و«العراق» وغيرها (والظاهرُ أنّه أوّلُ كتابٍ من نوعه)، وكلّ تلك الأقطار ممّا كان قد زاره وعاينهُ أثناء سياحاته. ما يتعلّقُ ببحثنا منه قوله: «بعلبك، على باب البلد من جهة الشمال قبرُ مالك الأشتر النّخعي رضه. والصحيح أنّه بالمدينة»[١].

إنّ ما يهمّنا من نصّ الهروي ليس رأيُه، وإنّما ما عاينَه وأخبرَ به. ما يهمّنا بالذات هوما يُستفادُ من كلامه، أنّ ما يُعرَفُ اليومَ بقبر (سِيدي مالك)، كان في زمان المؤلّف، أي في القرن السادس للهجرة، معروفاً بأنّه «قبرُ مالك بن الأشتر النّخعي». وأيضاً أنهُ كان من القبورالتي كانت مقصودةً بالزّيارة، وإلا فلماذا ذكرهُ في كتابه الموضوع على «الزّيارات» كما عرفنا. ولا يهمّنا رأيُه حيث قال: «والصّحيح أنّه [يعني قبرَ مالك] في المدينة». وذلك لسببَين:

- الأوّل: لأنّه انفرد به. ولو انّه كان صحيحاً لشاعَ وذاعَ وقاله غيرُه. وقد استعرضنا فيما فات من هذا الكتاب كافّةَ الأقوال على موضع وفاة الأشتر، ولم نرَ أحداً قال إنّه دُفن في «المدينة».
- الثاني: إنّ المؤلّفَ عرضَ في كتابه نفسِه، في ستِّ صفحات[٢]، لقُبور المدفونين في «المدينة» من صحابةٍ وتابعين وفقهاء، ولم نرَهُ ذكرَ الأشترَ من بينهم. ولو انّ قولَه «والصّحيحُ أنّه بالمدينة» كان عن علمٍ ودراية لأشار إليه إشارةً ما.

فذلك دليلٌ قاطعٌ على أنّ رأيَه واضحُ البُطلان.

- النصّ الثاني: وهو عن ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م).

---

(١) الهروي: الإشارات إلى معرفة الزيارات، ط. دمشق ١٩٥٣باعتناء جانين سورديل/ ٩.

(٢) وهي الصفحات ٩٠ ـ ٩٦.

وهو مَنْ هو في تمكُّنه بعلم البلدان، بحيث نستغني عن التعريف به وبكتابه الشهير (مُعجم البلدان) حيث قال: «بها [بعلبك] قبرٌ يزعمون أنّه قبر مالك الأشتر النخعي، وليس بصحيح»(١). ونُعلّقُ على كلامه بمثل مِا علّقنا به على كلام سابقه.

- النصّ الثالث: وهو عن أحمد بن يحيى، ابن فضل الله العُمري (ت: ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م). والعُمريُّ كان من كبار موظّفي الدولة المملوكيّة (مهمندار. من الفارسيّة، مهمان: ضيف، دار: صاحب). كان عملُهُ أشبهُ بضابط ارتباط، أو مسؤول علاقات مع السُّكّان العرب في منطقة حُكم الدولة المملوكيّة. وقد أتاحَ له عملُهُ أنْ يقِفَ على معلوماتٍ واسعةٍ جدّاً عن المنطقة الشّاميّة ـ المصريّة سُكّانيّةً وجغرافيّةً بأنواعها واجتماعيّةً وإنتاجيّةً....الخ. استفادَ منها كثيراً في تصنيف كتابه (مسالكُ الأبصار في ممالك الأمصار). فجاء موسوعةً ضخمةً وافيةً بأحوال المنطقة.

ولقد اهتمّ العُمريُّ بمثل ما اهتمّ به الهرويُّ من قبلُ، أعني ذكرَ المَزارات. وكان من قولهُ:

«[....] وأمّا سائرُ المزارات فكثيرةٌ جدّاً. نذكر منها ما يحضرُنا ذكرُه في هذا الوقت، ممّا هو ببلاد الشام. على ما يغلبُ على الظّنّ صحّتُه. لا كما يزعمه كثيرٌ من الناس في نسبةِ أماكنَ لا حقيقةَ لها»

«فمن ذلك قبرُ مالك بن [كذا!] الأشتر النخعي. قيل أنه على باب مدينة بعلبك من الشمال»(٢).

---

(١) ياقوت: معجم البلدان، ط. بيروت دار صادر، لات: ١/ ٤٥٤.

(٢) العُمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، جزءٌ منه نُشر بتحقيق دوروتيا كرافولسكي، بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٦٨م/ ١٥٩.

ومع أنّ العُمريَّ ذكرَ القبرَ في سياق المزارات التي يغلبُ عنده على الظنّ صحتُها، فإنّنا لا نُعلّقُ كبيرَ أهميّةٍ على شهادته في هذا النطاق. بل إنّ ما هو أكثرُ أهميّةً عندنا، هو شهادتُهُ بأنّه بعد ما يقرُبُ من قرنٍ ونصف القرن من تسجيل الهرويّ لِما اقتبسناه عنه قبل قليل، كان من المشهور والمعروف أيضاً بين الناس أنّ هذا القبر نفسَه هو قبرُ الأشتر، كما أنّه كان من المزارات المعروفة المقصودة في المنطقة. بحيثُ اطّلعَ عليها العُمري بحكم عمله، وأثبتَ كلَّ ذلك في كتابه.

٢

إنّ قراءةً دقيقةً لتلك النصوص تُرينا أنّ كلَّ واحدٍ منها هو من ثلاث معلومات. كلُّ معلومةٍ تتناولُ موضوعةً مُختلفة. ولا بُدّ قبل قراءة كلٍّ منها من تفكيكِها، لكي يتيسّرَ لنا تصنيفَ مغزاها ودلالتها باتجاه هذه الإشكاليّة أو تلك.

- المعلومةُ الأُولى: هي أصلُ أنّ في «بعلبك» شمال البلد، بالقُرب من أحد أبوابِها (نعرفُ أنّه كان يُسمّى «باب حمص». وهذه إضافة على النصّ، ولكنّها مؤكّدة) يوجَدُ منذ القرن السادس للهجرة/ الثاني عشر للميلاد على الأقلّ قبرٌ منسوبٌ إلى مالك الأشتر. هذه المعلومة تتطابقُ عليها النّصوصُ الثلاثة.

- المعلومةُ الثانية: أنّ أربابَ تلك المُصنّفات الثلاثة، أو على الأقلّ الأوّل والثالث، لم ينسخوا ما أوردوه عن مصادر مكتوبة. بل استقَوهُ من عمل الناس. الذين دأبوا على حفظِ وزيارةِ الموقع، على أساس عنصرٍ أو مُكوّنٍ ثقافيٍّ انحدر إليهم من السّلَف، يقولُ أنّه قبر

الأشتر. إذن، فأولئك الثلاثة ليسوا في خلفيّتهم إلا نَقَلةٌ. وبالتالي فإنّ مسؤوليّتهم محصورةٌ في أمانة النّقل.

- المعلومةُ الثالثة: أنّ اثنيَن منهما لم يُخفيا ارتيابهما في صحّة النّسبة. وحده العُمري أورد الخبر تحت عنوان «ما يغلبُ على الظنّ صحّتُه».

المعلومةُ الأُولى ليست محلَّ بحث. بشهادة وجود مَعْلَم القبر حتى الآن. الإشكالُ المنهجي هو في المعلومة الثانيّة. وبنتيجته ينضجُ موقفُنا من المعلومة الثالثة. وعليه فإنّنا نسألُ:

إلى أيّ حدٍّ يُمكن أن يأخذَ المؤرّخُ بالمرويّات الشعبيّة الشّفويّة؟

٣

والحقيقةُ أنّ هذا التساؤل ينفذُ إلى عُمْقِ مشكلتنا مع تاريخِنا المكتوب. ما من أُمّةٍ من الأُمم إلا ولديها تاريخٌ شفويّ، بمُوازاة تاريخِها الرّسميّ المكتوب. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ، لسببٍ بسيط هو أنّه ما من تاريخٍ مكتوبٍ يمكنُ أن يقومَ بعبء حفظ كافة العناصر التي تدخلُ في تركيب ذاكرة الناس، حيث تكمنُ عناصرُ الذات. لكنّ المُشكلةَ هي في هُويّة التاريخ الرّسمي، التي تُحدّدُ درجةَ مُساهمته في تكوين الذّات. هنا يفشلُ تاريخُنا الرّسمي فشلاً ذريعاً بسبب هُويّته السُلطويّة الفاقعة. ومن نتائج ذلك أنّه تركَ لنا (تاريخاً) يغيبُ فيه الإنسانُ العاديُّ غياباً كاملاً، إلا حيث يحدثُ أن يتقاطعَ تاريخُه مع تاريخ السُلطة. أمّا وجوه النشاط الإنساني، من حركاتٍ سُكّانيّةٍ وأنماط إنتاج وصنوف الحِراك الشعبي.... الخ. فهي غائبةٌ تماماً في ما سُجّل في تراثنا تحت عنوان التاريخ.

كلُّ ما خُضنا فيه، تحت عنوان الأيام الأخيرة للأشتر، هو أُنموذجٌ على هذه المُلاحظة. لقد رأينا كيف تحالفَ التاريخُ الرّسميُّ مع السُلطة

بتفهُّمٍ كاملٍ لخطّتها. نعم، لم يكُن التحالفُ قراراً قد اتُخذه احدٌ بوعي وتصميم. ولكنّه نابعٌ من طبيعة ذلك النمط من التأريخ، الذي تعامل دائماً مع ضروب النشاط الإنساني باستنكاف واستخفاف، بوصفها أدنى من أن تكونَ محلَّ اهتمامه.

بالعودةِ إلى عمود البحث نقول:

النتيجةُ البيّنةُ التي نخلُصُ إليها من دمْجِ نصَّي الهروي والعُمري معا، هي أنّه أثناء قرنٍ ونصف على الأقلّ كان القبرُ المعروفُ اليومَ بقبر (سِيدي مالك) من المزارات المعروفة المقصودة. وأنّ نسبتَه كانت أكثرَ تحديداً، أي إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه). وما من ريبٍ أبداً في أنّ شُهرتَهُ هذه، وأيضاً كونَه مَقصداً للزائرين، هما استمرارٌ لشُهرةٍ وسلوكٍ سابقيّن على الزمان الذي سجّلَ فيه الهرويُ والعُمريُ معلوماتهما البالغة الأهمّيّة. بل لا بُدّ لنا من أن نفرُضَ أنّها ترقى إلى عصر الأشتر، أو إلى ما هو قريبٌ منه على الأقلّ.

هذه النتيجةُ، وخصوصاً العبارةُ الأخيرةُ منها، قد تبدو غريبةً في ظلّ الصُّورة السّائدة والصحيحة إجمالاً، أنّ الحُكمَ الأُمويّ قد جعلَ من المنطقة الشاميّة أرضاً مسمومةً لكلِّ ما له علاقةٌ بأهل البيت عليهم السلام. وعليه كيف يمكن أن نتقبّلَ القولَ بأنّ ذينك الشُهرة والسلوك يرقيان إلى عصر الأشتر، حيثُ كانت الدّعاوةُ الأُمويّةُ في أ قصى شراستها؟

ممّا لا ريبَ فيه أنّ الحملةَ الأُمويّةَ قد حقّقتْ مُبتغاها ذاك على الصّعيد الرّسمي، ونجحتْ في تكوين قاعدةٍ شعبيّةٍ من ولاءٍ ووُجدانٍ يُناسبُها، خصوصاً في المراكز المدينيّة الكُبرى. لكنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّها أخذتْ كافّةَ الدُّروب على كلّ الناس. لقد كان «الشامُ» في ذلك الأوان أرضَ هجرةٍ واسعةٍ، حملتْ معها تيّاراتٍ من كلّ الألوان.

منها ولا ريب ما كان شيعيّاً، بقدر ما كان يعنيه التشيّع آنذاك. ومنها الهجرةُ الهمّدانيّةُ الكبرى، التي لا نجدُ لها ذكراً في مكتبتنا التاريخيّة البائسة. ولكننا أثبتنا بما لا يقبلُ الخلاف أنها أسّستْ بتاريخٍ مُبكّرٍ جدّاً أساسَ التشيُّع في أنحاء «الشام»، بحيثُ أصبح الغالبَ على أهله بعد زهاء قرنيَن من الزمان[١].

ومن الشّواهد المادّية الباقية على ذلك الاختراق الشّعبيّ المُذهل للمشروع الأُموي، سلسلةُ المشاهد التي بناها الناس في كل موقعٍ نزله موكبُ سبايا يوم «كربلاء»، وهو يتّجهُ إلى «دمشق». وأكثرُها ما يزالُ قائماً حتى اليوم[٢].

٤

هكذا يبدو لنا بكامل الجلاء والوُضوح أنّ الجمهورَ العادي اكثرَ أمانةً على الحقيقة من التاريخ الرّسمي السُلطوي. أي ذلك الذي يُكتَبُ تحت إشرافِ السُلطة ودائماً لمصلحتِها. وأنّهُ حينما فشلَ في أنْ يُطلِعَنا على حقيقةٍ صغيرةٍ، على أهمّيّتها للجمهور الواسع الذي احتضنها، فإنّه بذلك قد عبّرَ عن عجْزه عن التعاطي بإيجابٍ مع ضمير ووُجدان جُمهوره. مُتخلّياً عن وظيفته وموقعه لشخصيَن، أحدُهما سائحٌ جوّابُ آفاق (الهروي)، والثاني موظّفٌ مدّنيٌّ في الإدارة بـ «مصر» (العُمَري). فأدّيا أمانَتهما بصدق، ولكنْ ـ فلنُلاحظ ـ ليس تحت عنوان التأريخ. بل في سياق عملٍ وصفيٍّ بحْتٍ لِما هو قائمٌ بالفعل. اطّلعا عليه أثناء سعيهما

(١) انظر كتابنا: التأسيس لتاريخ الشيعة في لبنان وسوريّة، ط. بيروت، دار الملاك ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

(٢) انظر كتابنا: مسجد ومشهد رأس الإمام الحسين عليه السلام في بعلبك، ط. بعلبك ١٩٩٨ م.

في دُروب الحياة. فسجّلاه ونشَراه، مع أنّه ليس ممّا يهمّهما شخصيّاً، بل إنّ الأوّل منهما أنكر صحّته من رأس. وبذلك قاما بعملٍ تأريخيٍّ إنسانيٍّ نموذجيٍّ، من حيث اتصافُه بصفتَي الإيجابيّة والحِياد. وذلك أقصى ما يُمكنُ أنْ يصِلَ إليه التأريخُ الإنساني.

٥

ثم ها هُنا أمرٌ يُعزّزُ بقوّةٍ النتيجةَ التي وصلنا إليها حتى الآن من استعراضِ ونقدِ قدّمته لنا ـ ويا لحُسْن حظّنا ـ السُلطةُ نفسُها بشخص رأسِها معاوية، من حيثُ لا تُريدُ ولا تقصُد، بل ومن حيث لا تحتسب. وهي التي رأينا كيف تلاعبتْ بأخبار الأيّام الأخيرة للأشتر لأغراضٍ سياسيّةٍ دنيئةٍ ـ، فأتى كلامُه دليلاً بالغَ القوّة على صحّة ما حفظه لنا الناسُ، ونقلَه لنا الهرويُّ والعُمريُّ.

ذلك الدّليلُ خبيءٌ في الخطاب الذي ينِدُّ بالبهجة والرّضى والحُبور، الذي خاطبَ به معاويةُ أهلَ «الشام»، بعدما بلغهُ الخبرُ بقتل أو اغتيال الأشتر، وقد أوردَ الطبريُّ خبرَه، مع سياقه. قال:

«إنّ معاويةَ أصبح يقولُ لأهل الشام، أيُها الناس إنّ عليّاً وجّهَ الأشترَ إلى أهل مصر، فادعوا الله أنْ يكفيكموه. فكانوا يدعون الله عليه دَبُرَ كلّ صلاة».

«وأقبلَ الذي سقاهُ السُّمَّ إلى معاوية فأخبره بهلاك الأشتر. فقام معاويةُ بالناس خطيباً فقال»:

«إنّه كان لعليّ بن ابي طالب يدان. فقُطعتْ إحداهُما يومَ صفين [يعني عمّارَ بن ياسر (رضوان الله عليه)]، وقُطعتْ الأُخرى اليوم، وهو مالك الأشتر»[1].

(١) الطبري: ٥/٩٦. وباختصار في: الغارات: ١/٢٦٣.

هذه كلماتٌ، على اختصارها، غنيّةٌ بالمعاني لمَن يُحسِنُ تحليلَها وكشْف خبيئها.

ولقد عرفنا ممّا فات، أنّ معاويةَ أوهمَ أهلَ «الشام» أنه وأنّهم بحاجةٍ إلى الدعاء لله تعالى، ليُخلّصهُم من خطرٍ داهم، هو وُصولُ الأشتر إلى «مصر» والسّيطرة عليها. حيث إذ ذاك سيكونُ ويكونون في وضعٍ صعبٍ. ومعلومٌ أنّ أهلَ «الشام» كانوا يخشون الأشتر، بعد أن خبروه ورأوا أفعالَه في «صفين». ولذلك فقد استجابوا بحماسةٍ لطلب معاوية «**فكانوا يدعونَ عليه دَبُرَ كلّ صلاة**».

وها نحن نراه هنا وهو يعمل على خطّةٍ مُتسلسلة الحلقات. ففي الوقت الذي كانت فيه عيونُه وأرصادُه وجلاوزتُه يعملون كلَّ ما في وُسعهم لتعقُّب الأشتر وإيرادِه موردَ الهلاك، كان هو يشتغلُ على جانبٍ آخَر، هو توظيفُ الحدَثِ سياسيّاً، بحيثُ يزيدُ من تماسُكِ أهل «الشام» من خلفَهُ، ويُوهمُهم أنّهُ وأنّهم كانوا وما يزالون على الحقّ. وذلك بأن دعاهم إلى اللُّجوء إلى الله تعالى ليُنجدهم ويُخلّصهم من هذا الخطر القادم. فلمّا تحقّقَ من أنّ أجهزتَه نجحتْ في تنفيذ ما هو مَوكولٌ إليها، انتقلَ بخطّته إلى الحلقة التالية، وهي ما تضمّنه الجزء الأخير من خطابه. وقد صاغه بحيثُ يخدمُ غرضيَن سياسيّين:

- الأوّل: التذكيرُ بمقتل عمّار في «صفّين»، بوصفه خسارةً كُبرى للإمام عليه السلام، وهو (أي الإمام عليه السلام) العدوُّ الذي يعملُ الآن على تطويقهم من جهة «مصر». نظنُّ أنّ هاجساً آخر حرّكَ معاويةَ في هذا، هو أن يرفعَ عن نفسه صفة رأس «الفئة الباغية»، طبقاً للحديث النبويّ، حيث خاطب النبي (صلوات الله عليه وآله وسلم) عمّارَ فقال: «تقتلك الفئة الباغية».

- الثاني: إظهارُ أنّ قتلَ الأشتر نصرٌ كبيرٌ آخرَ له ولأهل «الشام»، وهو كذلك بالفعل. لكنّ معاويةَ رمى أيضاً إلى توظيفِه في إيهامهم بأنّه إنما حصل بفضل أدعيتهم. الأمر الذي سيكون له مفعولَ شحنةٍ معنويّةٍ قويّة.

المُهمّ أنّ معاوية، في غَمْرة الفرح الذي أخذ بمجامع نفسه، ضمّنَ خطابَه إشارةً من المؤكّد أنّه لم يقصُد لازمَها. وذلك حيث قال: «... وقُطعتْ الأُخرى **اليوم**».

من الغني عن البيان أنّ معاويةَ قد خاطبَ أهلَ «الشام» بما خاطبهُم به وهو وهم في «دمشق». ما دعانا إلى الوقوف على هذا الخبر بوصفه دليلاً على ما انتهينا إليه، خبيءٌ في الجملة الأخيرة، أي في قوله: «وقُطعتْ الأُخرى **اليوم**». ذلك أنّ «بعلبك» هي البلدُ الوحيد، من بين كلّ البلدان التي قالت الرّوايات أنّ الأشترَ قد اغتيلَ أو قُتل فيها، التي يُمكن لأجهزة معاوية أن تُنهي إليه في «دمشق» نجاحَها في القضاء على الأشتر، في اليوم نفسه الذي نفّذَتْ فيه المُهمّةَ. وبالمُقابل يستحيلُ مثلُ ذلك من «القلزُم» أو «عين شمس» أو «العريش» أو «غور الأردنّ».

إنّ القيمةَ الإضافيّةَ لدلالة هذا النصّ، هو في عفويّتِه. أي في صدورِه عن قائلِها عفوَ الخاطر، بحيثُ لم يُتَحْ له أن يُدقّقَ في كلّ مضامينه. ويبدو أنّ الفرحَ قد أخذ من معاويةَ مأخذَه، بحيث اندفعَ إلى تحليَة الخبر بمؤثّراتٍ إضافيّةٍ، من نوع ما يُوحي بأنّه خبرٌ طازجٌ. وأنّ المُخاطَبين هم أوّلُ مَن علمَ به. دون أن يلتفتَ إلى لازمِه. أو باعتبار أنّ أهل «دمشق» لن يهتمّوا بهذا اللازم الدّقيق في غمْرَة البُشرى. والحقيقة أنّه على كثرة من تناولَوا سيرة الأشتر، فإنّني لم أقعْ على أحدٍ التفتَ إلى مافيه من لازم. بل ولم يلتفت إليها أحدٌ من المؤرّخين الكثيرين، الذي توالَوا على ترديد تلك الرّوايات الكثيرة المُتهافتة.

٦

هذه النتيجة تُفيدنا حيثُ فشلتْ كلّ الرّوايات التي استعرضناها ونقدناها، ووصَلْنا إلى أن ليس فيها ما تطمئنُّ إليه النفس. ذلك أنّها تدلُّ دلالةً قاطعةً على أنّ الأشترَ قد حاولَ الوصولَ إلى «مصر» عن الطريق البرّي، عابراً المنطقةَ الشاميّة. ومعلومٌ أنّ هذا الطريق مُتفرّعُ الدُّروب، عامرٌ بالغادين والرّائحين. حيث يسهُلُ الاندماجُ في حركته الكبيرة، التي يستحيلُ مُراقبةُ كلّ مَن يعبرُها مُراقبةً دقيقةً، كما لا تزالُ حتى اليوم. أضِفْ إلى ذلك أنّ الأشترَ كان الوالي على منطقة الجزيرة، مُتّخذاً من مدينة «نصيبين» قاعدةً له. وهي غير بعيدةٍ كثيراً عن «حلب». ممّا يجعلُ قسماً كبيراً من الطريق آمناً بالنسبة إليه.

هذا التصوُّر يقودُنا إلى تفهُّم مَقتله وموضعِ قبره في «بعلبك». لأنّه سيمُرُّ حتماً فيها. كما أنّ وُجودَ القبر في البساتين المُجاورة للمدينة، قربَ «باب حمص»، التي لا بُدّ أنه قدِمَ منها، يدلُّ على أنّه اجتنب دخولَ المدينة والاختلاطَ بسُكانها، إمعاناً منه في التخفّي. فكان أن عُرفَ وقُتل ودُفن في المكان.

❖ ❖ ❖

خـتـــام

إنّ الوعدَ الذي قطعناه للقارئ في عنوان الكتاب يتضمّنُ أمريَن:

- الأمرُ الأولُ: «مالكُ الأشتر»، يعني سيرتُه منذ أن غادرَ وطنَهُ في «اليمن». وقد وضعنا مولدَه ونشأتَه فيه خارجَ البحث. وذلك لافتقارنا إلى الحدّ الأدنى من المعلومات على ذلك الجُزء من سيرته.
- الأمرُ الثاني: «مقامُهُ في بعلبك». وفيه عالجنا قضيّةَ القبر المنسوب إليه في هذه المدينة.

بالنسبة للأمر الأوّل. فإنّني، بعد الاطّلاع على كلِّ ما كُتب على سيرته في المصادر قديمِها وحديثِها ـ، أظُنُّ أنّ ماركّبناهُ تحت عنوان الفصل الأوّل هو أكملُ وأدقُّ سيرةٍ وُضعتْ له. وقد استوفينا فيه الكلامَ على ضُروبِ أعماله أثناءَ سبعٍ أو ثمانٍ وعشرين سنة من حياته. هي ما بين السّنتيَن ١١ أو ١٢ و٣٨ هـ/ ٦٣٢ أو ٣٣ و٦٥٨م. منها: مُجاهداً غازياً (١٣ ـ ١٧ هـ/ ٦٣٤ ـ ٦٣٨م) وزعيماً سياسيّاً وأحدَ القُرّاء في «الكوفة» (١٧ ـ ٣٥هـ/ ٦٣٨ ـ ٦٥٥م)، من هذه سنتان كان فيهما أحدُ أبرز قُوّاد الثّورة على الخليفة عثمان. واخيراً (٣٥ ـ ٣٨هـ/ ٦٥٥ ـ ٦٥٨م)، أي أربع سنوات، كان أثناءها اليدَ اليُمنى في السياسة والحرب للإمام علي عليه السلام. وهي السنوات التي دخل فيها التاريخَ من أوسع أبوابه.

يبقى الكلامُ على الأيام الأخيرة، وهي مابين خروجه من «الكوفة»

مُتجهاً إلى «مصر» حتى مقتله، وهي موضوع الفصل الثاني. تلك الأيّام هي أكثرُها غُموضاً. وذلك ـ أولاً ـ بسبب استخفاء تحرّكاته وهو في الطريق إلى «مصر»، و ـ ثانياً ـ بسبب ذلك الفيْض الكبير المُتعارض من الرّوايات على مقتله، الذي لم يحصل بنفسه بالتأكيد، بل كان جزءاً من التّوظيف السّياسي للجريمة من قِبَل مُرتكبِها. وقد راجعنا فيه كلَّ الرّوايات على تلك الأيّام مُراجعةً نقديّةً دقيقةً، أخذنا فيها بعين الاعتبار كافّةَ عناصرها، السّنديّة حيث توجد، والمتنيّة. وبالنتيجة وصلنا إلى الرّيب الشّديد فيها جميعِها، لأسبابٍ مُختلفة. منها ما يتعلّقُ بسندها المزعوم، ومنها ما يتعلّق بشُذوذِ المتن. ومن الواضح أنّ هذا يعني أنّ البحثَ في هذا إجمالاً قد انتهى إلى انسداد الطريق إلى معرفة حقيقةِ ما جرى للأشتر وعليه في أيامه الأخيرة.

الذي أنجدنا من وضْع الانسداد هو المَرويّاتُ الشّعبيّة الشّفويّة. وقد وصلتنا مُوثّقةً بأمرين، هما:

- الأوّلُ: وُجودُ قبرٍ في «بعلبك» يُعرفُ حتى اليوم بقبر (سِيدي مالك).
- الثاني: ثلاثةُ مصادرلبُلدانيين معارف، تطابقتْ على أن تلك المَرويات، بالإضافة إلى السلوك الشّعبي، تقول أن (سِيدي مالك) ليس إلا مالك الأشتر. ومن المعلوم، (وعلى كلّ حال فقد نظّرنا لاعتماد الرّوايات الشّفويّة أثناء البحث) ـ، أنّ هذه الرّوايات هي من المصادر الأساسيّة لتاريخ مَن هم خارجَ تاريخنا المكتوب.

والحمـدُ للّه ربِّ العالَمين

مكتبـــةُ البحـــث

* **ابن الأثير، علي بن محمد الشّيباني**: الكامل في التاريخ، ط. بيروت ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥ م.

* **ابن حجر العسقلاني**: تهذيب التهذيب، ط. بيروت باعتناء إبراهيم الزيبق وعادل مرشد ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م.

* **ابن عساكر، علي بن الحسن**: تاريخ مدينة دمشق، ط. بيروت ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

* **ابن قُتيبة، عبد الله بن مُسلم**: المعارف، ط. مصر، دار المعارف لات.

* **ابن كثير، أبو الفداء**: السّيرة النبويّة، ط. بيروت ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

* **أبو حنيفة الدّينوري**: الأخبار الطّوال، ط. مصر باعتناء عبد المنعم عامر لات.

* **البغدادي، عبد المؤمن بن عبد الحق**: مراصد الاطّلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ط. مصر ١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٤ م.

* **البلاذُري، أحمد بن يحيى**: أنساب الأشراف، ط. بغداد، مكتبة المُثنّى لات.

فتوح البلدان، ط. مصر باعتناء عبد الله وعمر الطبّاع ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

* **الثقفي، أبو إسحق إبراهيم**: الغارات، ط. طهران باعتناء جمال الدين المُحدّث الأُرموي ١٣٩٥ هـ.

* **الجُبوري، سليمان**: مباحثُ في تدوين السُنّة المُطهّرة، ط. بيروت، دار الندوة الجديدة لات.

* **خليفة بن خيّاط**: تاريخ خليفة، ط. بيروت ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.

* **الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان**: سير أعلام النبلاء، ط. بيروت ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨ م.

* **جعفر المهاجر**: التأسيس لتاريخ الشيعة في لبنان وسورية، ط. بيروت ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢ م.

* **سيف بن عُمر الضّبّي**: الفتنة ووقعة الجمل، جمْع وتأليف أحمد راتب عرموش، ط. بيروت ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.

* **الطبري، محمد بن جرير**: تاريخ الرُّسُل والملوك، ط. مصر، دار المعارف باعتناء محمد أبو الفضل إبراهيم لات.

* **كليمان هُوار**: دائرة المعارف الإسلاميّة، الترجمة إلى العربيّة، مادة «الأشتر».

* **الكندي، محمد بن يوسف**: وُلاةُ مصر، ط. بيروت، دار صادر لات.

* **المجلسي، محمد باقر**: بحار الأنوار، ط. بيروت ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

* **محمد تقي الحكيم**: مالك الأشتر حياته وجهاده، ط. بيروت ١٣٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

* **المَزّي، جمال الدين يوسف**: تهذيب الكمال في اسماء الرجال، ط. بيروت باعتناء بشّار معروف، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.

* **المسعودي، أبو الحسن علي**: مروج الذهب، نشرة شارل بلّلا، ط. بيروت الجامعة اللبنانيّة.
* **نصر المنقري**: وقعة صفين، ط. مصر باعتناء عبد السلام محمد هارون ١٣٨٢ هـ/ ١٩٧٤م.
* **النُّوري، حسين**: مُستدرَك الوسائل، ط. إيران، طبعة حجريّة لات.
* **الهروي، علي بن أبي بكر**: الإشارات إلى معرفة الزيارات، ط. دمشق ١٩٥٣ م.
* **ياقوت الحموي**: معجم البلدان، ط. بيروت، دار صادر لات.
* **اليعقوبي، أحمد بن إسحق**: تاريخ اليعقوبي، ط. بيروت، دار صادر لات.

كشّافٌ تحليليٌّ شاملٌ

فهرستٌ للأعلام عموماً، من أشخاصٍ وأُسراتٍ وقبائل وشعوب وجماعات وطوائف ومذاهب، ومن مواقع وبلدان ومناطق ومعالم جغرافيّة وطُبوغرافيّة.

وهو منسوقٌ أبتثيّاً (أ، ب، ت، ث.... الخ.). وقد أخذنا في النسق كاملَ الاسم أو الكنية أو اللقب.

أ

آمد (بلدٌ في الجزيرة الفراتيّة): ٩٠.

ابن حجر العسقلاني: ٤٠.

ابن شمس الخلافة: ١٤٧.

ابن عساكر، علي بن الحسن: ٣٦، ٣٩، ٤١.

ابن فضل الله العُمري، أحمد بن يحيى: ١٤٦، ١٥٢، ١٥٣.

أبو إسحق الثقفي، إبراهيم بن محمد، الثقفي: ١٢٠، ١٢٤.

أبو الأعور السُلمي: ٩٣.

أبو أيوب الأنصاري، خالد بن زيد: ٦٩.

أبو ذرّ الغفاري، جندب بن جنادة: ٥٥، ٦٦، ٦٨.

أبو سعيد بن يونس: ١١٣.

أبو عُبيدة بن الجرّاح: ٤٤.

أبو مُخنف، لوط بن يحيى: ١١٤، ١١٨، ١٢١.

أبو موسى الأشعري، عبد الله بن قيس: ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٨٢، ٨٥، ٩٨.

أُجنادَين (بلدٌ في فلسطين) ٣٨.

الأُردنّ: ١١٢.

أرض السّواد (انظر أيضاً: العراق): ٤٧.

الأشتر (انظر: مالك بن الحارث).
الأشعث بن قيس الكندي: ٤٤، ٤٥، ٩٨.
الأصبغ بن نباتة: ٣٤.
إفريقيا: ١٤٣.
أفيق (بلدٌ في حوران): ١١٥، ١٢٤.
الأقباط (سكان مصر الأصليّون) ١٢٥.
الأنبار: ١١٢.
الأنصار: ٧٨، ٨٢.
أهل البيت (عليهم السلام): ٤٢، ١٥٢.
الأوزاعي، عبد الرحمن: ٤٠.

ب

إياد (قبيلة يمانيّة) ٣٩.
باب الجابية (في دمشق): ٤١، ٤٤.
باب حمص (في بعلبك): ١٥٠، ١٥٧.
بادية الشام: ٣٥، ٣٦، ٣٧.
الباقر، الإمام عليه السلام: ٤٢، ٤٣.
بالس (بلدٌ على الفرات، انظر أيضاً: مسكنة): ١١٢.
البحر الأحمر: ١١١.
البخاري، محمد بن إسماعيل: ٤٠.
بُصرى: ٣٥.
البصرة: ٢٧، ٦٠، ٦٧، ٦٨، ٧١، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠.
بعلبك: ٣٥، ١١٢، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٦، ١٥٧.
بكر (من بطون ربيعة): ٣١.
بلاد الفُرس: ٨٨.
البلاذُري، أحمد بن يحيى: ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤٣، ٧١.
بنو أسد: ٦٢، ٩١.
بنو أُميّة، الأُمويّون، البيت الأُموي: ٤٩، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٨.
بيت المقدس: ٤١.

ت

تدمر: ٣٥.
التُّرك: ٩٨.
تركيّا: ٢٣.
تغلب (من بطون ربيعة): ٣١.

ث

ثابت بن قيس: ٥٥.
ثنيّة العقاب (قرب دمشق): ٣٥، ٣٦، ٣٨.

ج

الجابية (في دمشق): ٤١.

جرير بن عبد الله البجَلي: ٨٩، ٩٠.

الجزيرة (الفُراتيّة): ٩٠، ٩١، ٩٢، ١٠٠، ١٥٧.

جعفر بن أبي طالب: ١٢٦.

جُندب بن زُهير االأزدي: ٤٨، ٥٥.

ح

الحارث بن عبد الله الهمْداني: ٣٢، ٥٥.

حبيب بن مُظاهر الأسدي: ٣٢.

الحجاز: ٢٥، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٧١، ٨٣، ٨٨، ٩٠، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١١٩، ١٢٣.

حجر بن عديّ الكندي: ٣٢.

حرّان: ٩٠، ٩١.

حُرقوص بن زهير السّعدي: ٤٨.

الحسين، الإمام عليه السلام: ١٤٣.

الحُصيد (واحة): ٣٥.

حكيم بن سعيد الحنفي: ٣٤.

حلب: ١١٢، ١٥٧.

حماة: ١١٢،

حمص: ٢٥، ٣٦، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٩١، ١١٢.

حِميَر (قبيلة): ٣١.

حُوّارين (قريةٌ أو واحةٌ قرب حمص): ٣٥.

حوران: ١١٥، ١٢٤، ١٢٥.

خ

خالد بن الوليد: ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨.

خليفة بن خيّاط: ١١٣.

د

دار الإسلام: ١٩.

دارا (بلدٌ في الجزيرة الفراتيّة): ٩٠.

دمشق: ٣٦، ٣٨، ٤١، ٤٣، ٥٩، ٦٠، ١١٢، ١٤٣، ١٥٣، ١٥٦.

الدينوري، أبو حنيفة: ٤٤.

ذ

ذو قار (في العراق): ٨٣.

ر

الرّبذة: ٦٦.

ربيعة (قبيلة): ٢٨، ٣١، ٥٥، ٨٧.

رُشيد الهجري: ٣٢.

الرّقّة: ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤.

الرُّها: ٩٠.

الرّوم: ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٩٨.

ز

الزُبير بن العوّام: ٦٦، ٦٩، ٨١، ٨٣، ٨٧.

الزُهري، شهاب الدين: ٤٢، ٤٣، ١١٣.

زياد بن النّضر: ٩٣، ٩٤.

زيد بن ثابت: ٦٩.

زيد بن صوحان العبدي: ٤٨، ٥٥، ٨٧.

زيداد (اسم مكان): ٩١.

س

سِتّي خوله: ١٤٣.

سِتّي رقيّه: ١٤٣.

سعد بن مالك بن أبي وقّاص: ٣٤، ٤٤، ٤٩، ٦٩.

سعيد بن العاص الأُموي: ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٦٠، ٦٢.

سنجار: ٩٠.

سهل بن حُنيف: ٦٩، ٩٢.

سودان بن حُمران المُرادي: ٦٨.

سُور الرّوم (اسم موضع): ٩٣.

السُويس: ١١١.

سِيدي مالك: ١٤٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٢.

سيف بن عُمر الضّبّي: ٢٧، ٢٨.

سيناء: ١١٢، ١١٥، ١٢٥.

ش

شاكر (من بطون همْدان): ٣١،

الشام، المنطقة الشاديّة: ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٦٦، ٧٧، ٨١، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧.

شِبام (من بطون همْدان): ٣١.

شبه الجزيرة العربيّة: ٢٥، ١١١.

شُرحْبيل بن السّمط: ٤٠.

شُريح بن أوفى السّعدي: ٤٨.

شُريح بن هاني: ٩٣.

الشعبي، أبو عامر بن شراحيل: ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦.

ص

صعصعة بن صوحان العبدي: ٣٢، ٤٨، ٥٥.

صفّين: ١٨، ١٩، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٤٥، ٩٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٣٠، ١٣١، ١٥٤، ١٥٥.

صَنْدُوداء (واحة): ٣٥،

ض

الضحّاك بن قيس: ٩١،

ط

الطبري، محمد بن جرير: ٤٣، ١٢١، ١٥٤.

الطريق السلطاني (طريقٌ رئيسيٌّ تاريخيٌّ في الشام): ١١٢، ١١٤.

طلحة بن عبيد الله: ٢٧، ٦٦، ٦٩، ٧٨، ٨١، ٨٧.

ع

عائشة بنتُ أبي بكر: ٢٧، ٧١، ٨٠، ٨٤، ٨٦، ٨٧.

عاصم بن كُليب الكوفي: ١٢٠، ١٢١.

عانات (بلد): ٩٠، ٩٨، ١١٢.

عبد الرحمان بن خالد بن الوليد: ٦١، ٩١.

عبد الرحمان بن عُديس البلوي: ٦٨، ١٢٥.

عبد الرحمان بن عوف: ٦٩.

عبد القيس (من بطون ربيعة): ٢٨، ٣١، ٥٥، ٨٧.

عبد الله بن إبراهيم بن مالك الأشتر: ٤١.

عبد الله بن سعد بن أبي سرح: ٦٠، ٧١.

عبد الله بن جعفر بن أبي طالب: ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١٢٦.

عبد الله بن الزُبير، ابن الزُبير: ١٨، ٢٧، ٤٢، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٨.

عبد الله بن عامر الحضرمي: ٦٠، ٨١.

عبد الله بن عباس: ٩٧، ٩٨.

عبد الله بن مسعود: ٥٠، ٦٨.

عبد الملك بن مروان: ٤٢، ٤٣.

عثمان بن عفّان: ١٩، ٢٧، ٤٧، ٤٩، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٧٧، ٨٠، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ١٠٩، ١١٩، ١٢٢.

عديّ بن حاتم الطائي: ٤٨.
العراق: ٢٧، ٣٣، ٣٧، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٨١، ٨٨، ٩٠، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١١١، ١١٧، ١٢٣، ١٢٨، ١٤٨.
العرب: ٣٦، ٣٩، ٤٣، ٤٧، ١١٧.
العريش (في سيناء): ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٢٢، ١٥٦.
عقبة أفيق (في حوران): ١١٥، ١٢٤، ١٢٥.
علي، الإمام، أمير المؤمنين عليه السلام: ١٧، ١٩، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٤٣، ٤٥، ٤٨، ٥٧، ٦٩، ٧٠، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٩، ١١٣، ١١٤، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٣، ١٥٤، ١٥٥.
علي بن أبي بكر الهروي: ١٣٧، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣.
عمّار بن ياسر، أبو اليقظان: ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٩٢، ٩٧، ١٢٩، ١٣١، ١٥٤، ١٥٥.
عُمر بن الخطاب، الخليفة الثاني: ٣٤، ٤١، ٤٣، ٤٤، ١١٩، ١٢٢.
عمرو بن الحمق الحزاعي: ٣٢، ٦٨.
عمرو بن زُرارة النخعي: ٧٧.
عمرو بن العاص: ٦٩، ٩٨، ١٠١، ١١٠.
عين التمر (قرية قرب الكوفة): ٣٥.
عين شمس (في مصر): ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٩، ١٥٦.

غ

غور الأُردنّ، الأغوار: ١١٥، ١٢٥، ١٥٦.
غوطة دمشق: ٣٥، ٣٦.
الفاطميّون: ١٢٦.
الفرات (نهر): ١١١، ١١٢، ١١٤.
الفُرس: ٤٤.

ف

الفاطميّون: ١٢٢.
الفسطاط (بلدٌ في مصر): ١١١، ١١٣.
فضيل بن خديج: ١١٨.
فلسطين: ٣٨، ٤١، ١١٢، ١١٥، ١٢٥.

ق

القادسيّة: ٤٤، ٦٣.

القاهرة: ١١٣.

القُرّاء: ٤٨، ٥٤، ٦٢، ٩٤.

قُراقر (واحة): ٣٥.

قرقيسيا (بلدٌ في الجزيرة): ٣٥، ٩٠، ٩١، ١١٢.

القريتين (بلد): ٣٥، ٣٦.

قريش: ٥٣، ٥٤، ٧٤.

قصر الإمارة (في الكوفة): ٦٢.

القُلزُم (بلدٌ في مصر): ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١٢١، ١٢٢، ١٣، ١٢٦، ١٥٦.

قيس بن سعد بن عُبادة: ٩٢.

قيس بن هُبيرة المُرادي: ٤٤.

ك

كُدام الحضرمي: ٤٨.

كربلا: ١٤٣، ١٥٣.

كعب بن عُديّ النّهدي: ٤٨.

كُميل بن زياد النخعي: ٣٢، ٥٥، ٧٧.

كِندة (قبيلة): ٣١.

الكوفة: ١٧، ٢٥ ـ ٣٢، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٧٧، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧، ١١١، ١١٧، ١١٨، ١٢٥.

م

مالك بن الحارث الأشتر النخعي، الأشتر: يرِدُ اسمه كثيراً جدّاً في الكتاب.

محمد، النبي، رسول الله الرسول، خاتِم الرسل (صلوات الله عليه وآله وسلم): ٢٩، ٣٢، ٤٩، ٥٦، ٧٢.

محمد بن أبي بكر: ٦٨، ١٠١، ١١٠، ١٢١.

المدينة (المُنوّرة. انظر أيضاً: يثرب): ٢٦، ٢٧، ٣٢، ٣٤، ٤١، ٥٠، ٥٦، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٥، ١٠٩، ١١٣، ١٤٨.

مذحج (قبيلة): ٣١.

مرج راهط (قرب دمشق): ٣٥.

مرج الصُّفّر: ٣٨، ٤٣.

مرج مَرّينا (في الجزيرة): ٩١.
مروان بن الحكم الأُموي: ٦٨، ٧٠، ٨٨.
المسعودي، علي بن الحسين: ٨٧، ١١٧.
مسكنة (انظر أيضاً: بالس): ١١٢.
مصر: ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٦٧، ٦٨، ٧١، ٨٨، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٧.
المُضيّح (واحة): ٣٥.
معاوية بن ابي سفيان: ١٩، ٢٧، ٤٢، ٥٥، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٦، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٥٤، ١٥٥.
المغرب، المغرب العربي: ٦٠، ١٤٣.
المغيرة بن شُعبة: ٦٩.
المقداد بن الأسود: ٦٦.
مكة: ٢٩، ٦٧، ٧٨، ٨٠، ٨١.
المهاجرون: ٨٢، ٩٢.
الموصل: ٩٠.
ميثم بن يحيى التمّار: ٣٢.

ن

النابغة (أُمُ عمرو بن العاص): ٦٩.
نافع (مولىً لعُمر بن الخطاب): ١١٩.
النّخَع بن عمرو، النّخَع (قبيلة): ٣٤، ٣٥، ٤٨، ٧٧، ٩٤.
النُّخيلة (اسم موضع): ٩٢.
نصيبين (بلد): ٩٠، ١٠٠، ١٠١، ١٥٧.
النيل (نهر): ١١١.

هـ

هاشم بن عُتبة بن أبي وقّاص الزُهري، هاشم المرقال: ٤٤، ٤٥، ٩٢.
الهضبة الإيرانيّة: ٥٢.
همْدان (قبيلة): ٢٨، ٢٩، ٣٠.
همَدان (مدينة في إيران): ٨٩.
هيت (بلد): ٩٠، ١١١.

و

الوليد بن عُقبة: ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٨٨.

ي

ياقوت الحموي: ١٤٨.
يثرب (انظر أيضاً: المدينة): ٢٦.
اليرموك: ١٨، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٤.
يزيد بن ظبيان الهمْداني: ١١٤.
يزيد بن قيس الأرحبي: ٤٨.
يزيد بن المُكفّف: ٥٥.
اليعقوبي، أحمد بن إسحق: ٥٠، ١١٣، ١٢٢.
اليمانيّون: ٣٣.
اليمن: ٢٩، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٩.
ينبُع (بلد): ١١١.

خريطة افتراضية لرحلة مالك الأشتر (رضوان الله عليه) من الكوفة باتجاه مصر مروراً بـ "بعلبك".